

حياة البلاء في علم الاقتصاد

ملخص باختصار عن أحدث المؤلفات في هذا العلم

بقلم



رفيق رزق علوم
أحد طلبة الحقوق في الامتانة

نسخة ليست محتومة بختم المؤلف تعتبر محتاسة

حق الطبع محفوظ

ثمان النسخة ربع ريال مجيدي

طبع بمطبعة قسطنطين بني * حمص سنة ١٩١٢

١٤٠٤

حياة البلاء في علم الاقتصاد

ملخص باختصار عن أحدث المؤلفات في هذا العلم

بقلم

رفيق بنو علوم
أحد طلبة الحقوق في الأستانة

كل نسخة ليست محتومة بختم المؤلف تعتبر محتلسة
حق الطبع محفوظ
ثمن النسخة ربع ريال مجيدي



طبع بمطبعة قسطنطين بني * حمص سنة ١٩١٢



اهداء الكتاب

الى العلامة الاجتماعي الكبير

السيد

١٠٦٦

عبد الحميد افندي الزهراوي

ايها الفاضل

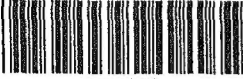
مها تشعبت الجداول الصغيرة فالى البحر العظيم مرجعها ومها انحدرت
وتكسرت فمن الجبل الرفيع منبعها ومها طالت الطريق ووعرت لا يمكن
لهذا الجدول ان يستقل بنفسه فهو مربوط الطرفين رأسه في الجبل ويده في
البحر

اقدم لكم هذا الكتاب لانه مربوط الاصل بكم فلم يفض ماؤه
الا بتشجيعكم وحضكم ثم فتحتم له طريقاً في جريدكم الفراء فاستقى منه قسم
من ابناء الامة الكرام والان اضم تلك الجرعات الصغيرة في هذا الكتاب
الصغير لاديرها على ابناء وطني الغيورين فاقبلوا فائق احترامي وشكري نفع
الله الامة والوطن بفضلكم وعلمكم واخلاصكم

رفيق



M.A. LIBRARY, A.M.U.



ARI066

مقدمة

حمداً لمن افاض علينا من ينابيع نعمه خيرات وافرة ، وزيننا بالعقل الذي به نعرف كيف نستدر هذه المواهب بالاقتصاد والسعي المفيد .
وبعد فلما كان فوز الامم اليوم وثبوت قدمها في معترك الوجود يتوقف على وفرة غناها اصبح طلب علم الاقتصاد واجباً على كل فرد مدرسته الامم الراقية في مدارسها ونشرته بين الافراد بجرائدها

اما المؤلفات في لغتنا العربية فقليلة جداً في هذا الموضوع لاسيما الكتب التي يمكن ان ينفيد منها طلبة المكاتب ولذا سعت في تلخيص هذا الكتاب ووضعه على صورة يتمكن بها اكثر الافراد من مطالعته والاستفادة منه بوقت قريب لاسيما طلبة المدارس وقد نشرته اولاً مقالات في جريدة الحضارة الغراء ليقف عليه القوم قبل الطبع والان افردته على هذا الشكل واضفت اليه لاجل التمرين اسئلة يلقيها الاستاذ على التلاميذ . نسي ان تلاقي خدمتي هذه من ابناء الوطن الكرام قبولا فيكون هذا المختصر مقدمة لمطول في هذا العلم ان شاء الله تعالى

رفيع رزق علوم

مقدم

علم الاقتصاد ووجه تسميته — تاريخه — نسبه وعلاقته مع بقية العلوم — اقسامه
الاقتصاد هو علم يبحث عن القوانين المتعلقة بكيفية استحصال الثروة
وانقسامها وتداولها واستهلاكها. وكان يطلق عليه علم الثروة ثم عدل عن هذه
التسمية لان كثيرين من غير الواقفين على حقائق هذا العلم يظنون ان كل
المشتغلين بهذا العلم يجب ان يصبحوا من أهل اليسار ثم ينظرون. فيرون بعض
المشتغلين به فقراء فيحكمون بعدم فائدته والحاجة اليه ناسين ان الاشتغال
بوضع قوانين العلم ونواميسه شي والعمل بها شيء آخر الا ترى المشتغلين
بالفلسفة الطبيعية يضعون ادق النظريات ويفهمون جميع نواميس القوة والبخار
والكهرباء وتراهم في الوقت نفسه يعجزون عن ان يسيروا قطاراً متراً واحداً
الى الأمام بينما ترى الماكينست يسوقه بسرعة مئة كيلومتر في الساعة مع
جهله كثيراً من تلك القوانين اذ وضع العلم وترتيبه شي وتطبيقه شيء آخر
فتسمية هذا العلم بعلم الاقتصاد يزيل مثل هذا الابهام والباحثون اليوم اتفقوا
على هذه التسمية

تاريخه — لم يتوغل فلاسفة اليونان والرومان في هذا العلم ولا ريسطو
وافلاطون مباحث مختصرة جداً في هذا الشأن ويوجد أثر واحد لكسينوفون
يبحث عن تدبير المنزل فقط اما في القرون الوسطى فان اشتغال القوم بالمسائل
النظرية منعهم عن البحث فيه ايضاً ولم نر في تلك العصور أثراً مهماً يستحق
الذكر

وقد انتبه اليه الاوروبيون في العصرين الاخيرين واول من وضع اساسه العلمي ونشره الفيزيكراتيون في فرنسه على عهد لويس الخامس عشر واشتهر بينهم طيبه « كنه » ولكن مباحثهم كانت ناقصة لانهم حصروا موارد الثروة في الطبيعة فقط وقالوا بان الارض هي المنبع الاعظم وتخطوا ايضاً الى البحث عن حرية التجارة ولم يضعوا في ذلك مؤلفاً حتى قام ادام سميت في انكلترا سنة ١٧٧٦ ووضع كتابه الطبيعة واسباب ثروات الامم

Recherche sur la nature et les Causes de la richesse des nations

فتوجهت اليه انظار الاوروبيين وترجم هذا الكتاب الى اكثر لغاتهم ولم يحصر ادام سميت مورد الثروة بالطبيعة فقط بل ضم الى ذلك موردين آخرين رأس المال والسعي او العمل وظهر بعد ادام سميت مؤلفون كثيرون فقام في انكلترا جون استوارت ميل وريكاردو ومالتوس واشتهر جان باييت سه في فرنسه ثم انه في نصف القرن التاسع عشر تداول العلماء كثيراً هذا الفن للتحويل الذي وقع في الصناعة والاختراعات وبحشوا مطولاً في كل مسألة من مسائله وتناولت هذا البحث ايضاً جرائدهم اليومية والاسبوعية وصار يدرس في مدارسهم العالية والثانوية حتى الابتدائية ولا عجب اذا انتبه الاوروبيون الى هذا العلم واجلوه قدراً فثروة الفرد والامة قائمة بالاقتصاد

اما في لغتنا العربية فالمؤلفات قليلة جداً في هذا الموضوع على ان بعض مجلاتنا قد نفتت الى هذا البحث وخصوصاً مجلة المقتطف فلها جولات واسعة

في هذا الباب

اما في مكاتبنا الرسمية فاول ما ادخل هذا الدرس الى مكتب الملكية ثم مكتب الزراعة ومكتب الحقوق وادخل مؤخراً في بروجرام المكاتب الاعدادية ايضاً وتدرسه بعض المدارس الاجنبية في بلادنا مختصراً بلغاتهم

فبمنه وعلاقته مع بقية العلوم كما ان العلوم تنقسم الى رياضية وطبيعية كذلك تنقسم الى معنوية واجتماعية كعلم الحقوق والمنطق والتاريخ وعلم الاخلاق وعلم الاقتصاد ايضاً من هذا الباب وبعض هذه العلوم تستند في اثبات قوانينها الى التجربة كالكيمياء مثلاً وبعضها تستند الى المشاهدة كعلم الاقتصاد فقوانين الاقتصاد ما عرفت وثبتت الا بعد المشاهدات الطويلة ، وقوانينه عمومية على ان بعضهم يعترض على ادخال هذا العلم ووضعه في مصاف العلوم بدعوى ان قوانينه ليست طبيعية عمومية لان نتائجها كثيراً ما تختلف عن بعضها وان راضع هذه النواميس هو الانسان ويمكن تبديلها في كثير من الاحيان مع ان القوانين الطبيعية لا تقبل التبديل وعملها ثابت في كل زمان ومكان ، ويقولون ايضاً ان علماء الاقتصاد في اختلاف دائم بين بعضهم من حيث تقرير حقائقه ولكن هذه الاعتراضات واهنة كلها فاختلف النتائج لا يني كونه قوانينه عمومية لاننا نرى مثل هذا التباين في النواميس الطبيعية نفسها ودليلنا على ان قوانينه عمومية انها سائرة في كل طبقات الامم في كل زمان ومكان ، خذ مثلاً قانون « العرض والطلب » فالاشياء اذا قلت ارتفعت قيمتها وان كثرت نزلت قيمتها فهذا القانون هو عند الاوروبي كما هو عند الزنجي ولا يزال هو منذ

طفق البشر يتعاملون حتى اليوم ، اما اختلاف العلماء فيه فلا يقوم دليلاً ايضاً على كونه ليس علماً فالعلماء مختلفون في تقرير اكثر العلوم والاخترعات الحديثة ونقدمها يغير في كل يوم كثيراً مما كانوا يسمون به قبلاً

ولعلم الاقتصاد شأن عظيم بين سائر العلوم ويبحث في كثير منها فهو يبحث في العلوم الطبيعية لان هذه تبحث عن اصل الانسان والطبيعة والاقتصاد يبحث فيها ايضاً لان الانسان هو العامل في ايجاد الثروة والطبيعة منبعها الاعظم ، وله علاقة ايضاً بعلم الحيوان والنبات وطبقات الارض والزراعة لان هذه العلوم كلها تستند الى قوانين استحصال الثروة ، وكذلك له مناسبة مع العلوم الاجتماعية ومشابه لعلم الاخلاق لان علم الاخلاق يبحث عن التكميل المعنوي والاقتصاد يبحث عن التكميل المادي ، ثم له مناسبة مع علم الحقوق لان هذا العلم يبحث عن التملك وحرية العمل وهذه من روح علم الاقتصاد . وله مناسبة مع التاريخ وخصوصاً فلسفته لان فلسفة التاريخ تبحث عن سبب تقدم الامم وانحطاطها ونرى اكثر هذه الاسباب يرجع الى امور اقتصادية ، وله علاقة بعلم الجغرافية لان هذه تبحث عن احوال الزراعة والتجارة والصناعة في كل امة وبلد وهذه كلها من مسائل علم الاقتصاد

اقسامه : ينقسم هذا العلم بحسب تحديده الى اربعة اقسام ، الاول استحصال الثروة ، الثاني انقسامها ، الثالث تداولها ، الرابع استهلاكها . وينطوي تحت كل من هذه الاقسام اجاث عديدة تهتم الفلاح والصانع والتاجر والحقوقى والسياسي . والحاصل ان علم الاقتصاد مطلوب لجميع الافراد

(تنبيه للعلمين) عَلَى المعلم ان يلقي الاسئلة التي في نهاية كل درس عَلَى التلاميذ بعد ان يكونوا قد فهموا الدرس جيداً وان لا يقيدهم بكلمات الكتاب الا في التحييدات اللازمة

اسئلة

(١) ما هو علم الاقتصاد (٢) ماذا كان يسمى قديماً ولماذا رجحنا التسمية الحديثه
عَلَى القديمة (٣) هل اشتغل فيه القدماء (٤) من هم الفيزوكراطيون ولماذا كانت ابحاثهم
ناقضه (٥) من هو الدكتور كينه (٦) من هو آدم سميت وماذا اعترض عَلَى
الفيزوكراطين (٧) عد المشاهير الذين الفوا في هذا العلم (٨) هل قوانين علم الاقتصاد
عمومية ودائمة مثل عَلَى ذلك (٩) ما هي علاقته بعلم الاخلاق والعلوم الطبيعية (١٠)
الى كم قسم يقسم وما هي اقسامه

تمرين

جاوب عَلَى الاسئلة المتقدمة كتابة وادمجها كلها في قالب واحد

القسم الاول

استحصاا التربة

الدرس الاول

الاحتياج

الاحتياج سائق البشر الاول الى العمل فكل ما نراه عَلَى وجه الارض من
اثار الانسان والحيوان اوجدته الحاجة اليه وحس الرغبة فيه ، بل هو سر من
اسرار الكون فالنبات محتاج الى الاسباب الطبيعية لتناول غذائه فيمد جذوره
الى قلب التربة ويمتص منها دم حياته ويبسط في الهواء اوراقه ليستشق النسيم
الليليل ويستفيد من حرارة الشمس ونورها . والحيوان ايضاً عبد هذا الحس

وهو فيه اقوى من النبات فيزداد سعيه على نسبة حسه فيتجول من مكان الى اخر طلباً للرزق يحفر الازجار والمغاوير ويفترس بعضه بعضاً سداً للحاجة .

فالموجودات الحية كلها من اسفلها النبات الى ارقاها الانسان كل منها يكد ويجد لاستيفاء الحاجة اما حاجات الانسان فلا تقف عند حد فهي في صعود دائم وتحول مستمر تسير مع المدنية جنباً الى جنب، وكما ان المدنية تؤثر في ازدياد الحاجات كذلك كثرة الحاجات تساعد على تقدم المدنية، لان كل احتياج جديد يولد عملاً ومتى كثرت الاعمال حسنت الاحوال

الحاجات متعددة لا يتيسر حصرها ولكن يمكن جمعها تحت اقسام عامة وهي :
الغذاء، واللباس، والسكن، والزينة . والثلاث الاولى اهم من الاخيرة وقد يتبادر الى ذهن بعضهم انها ليست من الاحتياج ولكن المشاهدات والاستقراء اثبتت لنا انها من ضروريات الانسان والسياح يقصون علينا قصصاً عجيبة عن تفنن القبائل المتوحشة في الزينة مما يدل على انها مرافقة للام في كل طبقاتهم وادوارهم .
وتختلف الحاجات بالنسبة الى الزمان والمكان والبنية والسن فحاجة الساكن في الاقاليم الباردة غير حاجة المقيم في البلاد الحارة او المعتدلة وحاجة قوم منذ خمسين سنة تختلف عن حاجاتهم اليوم وحاجة الطفل غير حاجة الكهل وما يحتاج اليه الضعيف قد يستغني عنه القوي والعكس بالعكس

ولا تنتشر الحاجات بين القوم دفعة واحدة بل يتبدى الحس في فرد او افراد فينبضون الى استيفائه ويراهم الآخرون فيبادرون الى تقليدهم ثم يكثر تعاملهم حتى يصبح هذا عادة ويتأصل فيهم حتى يرثه الولد عن جده

وايه فيصيرارثاً فنرى ان الحاجات تنتشر بطرق ثلاث التقليد ، والعادة
والارث كما انها تموت او تبطل بها فيبدأ بترك بعضها شخص او اشخاص فيقلدهم
الآخرون ويتعودون الاستغناء عنها بقيام غيرها مقامها وعلى هذه الصورة تولد
 وتموت الحاجات .

الدرس الثاني

الفائدة والفهم

الفائدة : هي خاصة الاشياء في سد الحاجات فالماء مثلاً يطفىء النظماء
والقوت يدفع السغب فهذه الخاصة للقوت والماء هي فائدته وفوائد الاشياء
متعددة مثلها فكل شيء يسعى الانسان لايجاده مفيد من حيث الاقتصاد لانه
يملاً حساً من حواس الانسان على ان بعض هذه المطلوبات قد توجد بنفسها
من غير سعي فالهواء والماء والنور من اهم حاجات الانسان واكثرها فائدة وقلما
يسعى الانسان لاستحضائها والطعام مفيد للانسان وشرب الدخان مفيد ايضاً
من حيث الاقتصاد وربما كان مضرراً بذاته والكتب والجرائد مفيدة للقارئ
ايضاً ولا فائدة لها عند من يجهل القراءة ومن هذه الاشياء ما تذهب فائدته
يوم كالجريدة اليومية او باستعماله مرة واحدة كالطعام او مدة كاللباس ومتى
زال الاحتياج الى الشيء زالت فائدته على ان الاختراعات اليوم تعمل في
تكثر الاستفادة من الاشياء فالخرق البالية كانت لا فائدة منها واليوم لها
فائدة .

القيمة : ليست هي الفائدة عينها فكل ذي قيمة ذو فائدة ولا يعكس فكثير

من الاشياء مفيدة ولكن لا قيمة لها فالنور والهواء من اكثر الاشياء فائدة ولكن الله يهبنا اياها مجاناً وبعض الاشياء التي لا فائدة منها ذات قيمة عظيمة كحجر الالماس مثلاً ففائدتها قليلة وقيمتها ثمينة ووجود هذا التناسب على هذه الصورة من احكم حكم الباري سبحانه لانه لو كانت قيم الاشياء على نسبة فائدتها لمات كثيرون جوعاً ، على ان هذه الاشياء الخمسة الثمن تصير ذات قيمة في ازمنة وامكنة مخصوصة فالرجل العطشان السائر في الصحراء يدفع كل ما في جيبه من المال ثمن قدح من الماء وكذلك ترى بقعتين من الارض الواحدة في اقليم جيد والاخرى في اقليم رديء فاذا عرضتا للبيع كانت الأولى اثنى من الثانية وفرق الثمن انما هو الهواء والنور لان هذه لم ترجح الابهما فالقيمة هي « نتيجة ما يحكم به ذهنا المتبادلين اثناء المبادلة » فالاشياء ذات قيمة حين المبادلة اما اذا لم يتبادل فانها قد تكون مفيدة ولكن لا قيمة لها

الدرس الثالث

الثروة ومنابعها

الثروة : عرفها « بول لوروا بوليو » وهو من كبار الاقتصاديين بقوله هو كل شيء يصرف الانسان لاستحصله قوة لاستيفاء حاجته وكل شيء يزيد في توليد السعي وتكثيره» فيدخل تحت هذا التعريف الاشياء كلها والآلات والابنية والطرق والارض وكل ما يسمى ملكاً فاستحصل الثروة هو استخدام الاشياء المفيدة لنا في الطبيعة لسد حاجتنا اما باكتشافها واختراعها واما بتكثيرها فلحديد مثلاً لا فائدة ولا قيمة له ما دام في بطن الارض فباستخراجها واستعماله

يصير له فائدة وقيمة لاسده حاجات كثيرة من حاجات الانسان .
منابعها : منابع الثروة ثلاثة الطبيعة ، والسعي او العمل ، ورأس المال :
والثروات تستحصل اما باجتماع هذه كلها او ببعضها فالانسان في دوره
الابتدائي كان عبداً للطبيعة كالحيوان فكانت الطبيعة منبع ثروته الوحيد فاذا
غضبت عليه مات جوعاً او تجمد برداً او اكتوى حرّاً ولم يكن للصناعة والزراعة
عنده من اثر ثم خطا الخطوة الاولى في عالم الزراعة والصناعة واستعان بالسعي
والعمل مع الطبيعة على استحصال الثروة ايضاً ثم صار يستخدم ثروته التي جمعها
في استحصال الثروة ايضاً وكل الاعمال العظيمة هي ثمرات رأس مال

اسئلة

«١» ماهي احتياجاتك (٢) ما الفرق بين احتياجاتك واحتياجات ابيك «٣» هل
احتياجات الانسان اكثر ام احتياجات الحيوان «٤» هل يمكن حصر الحاجات كلها
«٥» كم هي انواع الحاجات «٦» هل الزينة من الاحتياجات الطبيعية «٧» ما هو الفرق
بين الفائدة الاقتصادية والاشياء المفيدة «٨» هل شرب الدخان من الفوائد الاقتصادية
ولماذا «٩» اوضح معنى هذه الجملة «كل ذي قيمة ذو فائدة ولا يعكس» «١٠» ما هو
تأثير المبادلة على الاشياء المفيدة «١١» ماهي الثروة «١٢» ماهي منابعها «١٣» من
اي نبع استفاد الانسان اولاً .

تمرين

اكتب عشرة اسطر في الموضوع الآتي

« اذا كان في يدك راس مال فاي الحاجات تستوفي اولاً »



الدرس الرابع مورد التربة الاول الطبيعه

الانشآت ، الزراعة ، المعادن ، الاقاليم والمواقع الجغرافية ، القوى الطبيعية :

* * *

: النشآت : كان الاقتصاديون يعنون بكلمة الطبيعة التربة فقط مع ان الفوائد الطبيعية لا تنحصر في الارض وحدها بل انما نستفيد من الطبيعة بصور متعددة فالانشآت والزراعة والمعادن والقوى الطبيعية كلها موارد غنية للثروة

مساحة الكرة الارضية تبلغ واحداً وخمسين مليار هكتار ثلاثة ارباعها يسترها الماء فاليااسة منها تبلغ نحو ثلاثة عشر ملياراً وهذه ايضاً يذهب منها قسم عظيم ما بين جبل وصحراء ومواقع لا يمكن الاستفادة منها فما نستفيدة من الارض جزؤ صغير بالنسبة اليها وهذه الارض مقسمة بين الاقوام على نسبة الحكومات فاصاب كل مملكة حصة وهذه الحصص ايضاً يختلف بعضها عن بعض من حيث الجودة والسعة واول ما نستفيدة من الارض الابنية والمسكن والطرق على انواعها وجميع الانشآت . هذا مورد الطبيعة الاول وهو يزداد في كل يوم ويتقدم فالانسان قديماً كان يستتر بين الادغال والكهوف ثم طفق يقيم الاكواخ وانتقل منها الى انشاء البيوت من التراب وارثق فيه حس الحاجة فتولد ما نراه اليوم من قصور شوامخ وابراج تناطح السماء بعظمتها

وطرق ومعايير مما يعي العلم في تصويره وتعداده

الزراعة : هذا هو المورد الأعظم الذي لا يفرغ ولا ينتهي ، وليست الاراضي الزراعية واحدة في كل الممالك بل هي تختلف من حيث قوة الانبات والسعة ايضاً . والزراعة قديمة في تاريخ البشر وكانت اول عهد هابسيطة شأن كل مولود حديث فما لبث ان مضى بها العقل بقوته فقلبها بطناً لظهر ، فسقى وجفف وسوى وسمّد واخترع لها الآلات واستخدم القوى الطبيعية فمت الثروة وفاضت مواردها في البلاد الراقية ولا تزال بعض البلاد في فقر مدقع كما هو الامر عندنا مع ان الله خص بلادنا باحسن الاراضي واجودها ولكن التواني والكسل مبدأ الموت والفشل فالطعام اماننا ونحن نتضور جوعاً

كالعيس في اليباء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول

وحاصلات الزراعة في ازدياد وتقدم على نسبة سعي الانسان واجتهاده ، ولا نخشى ان يقع في المستقبل عدم توازن بين كثرة السكان وازدياد الحاصلات لان الصناعة الزراعية في تقدم سريع وهذا النبع كريم لا يغور والخالق في نظامه حكيم **المعادن :** وهذه من اقسام الثروة واركائها المهمة ولكنها تختلف عن الزراعة في ان هذه قد تنفذ وتلك لا تنتهي ولكن ذلك الوقت الذي تنفذه به بعيد جداً ، فكم خبأت لنا الارض في جوفها من كنوز لا تزال مجهولة سيشتغل الانسان باستحصالتها والارتفاع منها الوفاً من السنين . والمعادن ليست موجودة على تناسب واحد في كل البلاد فبعض الحكومات غنية بكثرة المعادن في ارضها وبعضها فقيرة . والحكومات تنفع من المعادن بوجهين الاول باكتشافها اي بازدياد

السعي والثاني بقيمها لان هذه توردها للبلاد الاخرى وتأخذ بدلها فتنتفع بما يرد اليها
الاقليم : وللاقليم ايضاً دخل في استحصال الثروة لان الاقليم كما هو معلوم
ثلاثة باردة ومعتدلة وحارة ، فساكن الاراضي الباردة في عراق دائم مع صواعق
الطبيعة وسيولها وتلوجها وهذا يولد فيهم روح الجد والسعي كالانكليز مثلاً فان
لموقعهم الطبيعي تأثيراً في اخلاقهم كما ان ساكن البلاد الحارة تذيب الشمس
فيهم روح الجد وتهاجمهم بحشراتا وحيواناتها وآفاتهما الكثيرة ، والتمتعون
بطبيات الطبيعة هم ساكن الاقليم المعتدلة تمثل لهم الطبيعة فصولها الاربعة فيتلذذون
في التنقل من فصل الى فصل والارض منبثة لا تحتاج الا الى قليل من اجتهادهم .
المواقع الجغرافية : وللمواقع الجغرافية تأثير ايضاً فلساكن السواحل موارد
من الطبيعة غير ما يسكن الجبال والسهول وهو لاء في استعداد للتقدم اكثر من
اولئك لموقع بلدهم الجغرافي ، وهذه الاسباب عوامل ومؤثرات في تقدم المدنية
فهي من اكبر العوامل التي حملت الفينيقيين والرومان واليونان والمصريين
واجدادنا العرب العظام على اقامة تلك المدنيات التي لا يزال يتحدث بها القوم
ويعجبون بها حتي اليوم

القوى الطبيعية ، ليست هذه باقل تأثيراً مما سبق في تكثير الثروة ،
فالانسان منذ القديم استفاد ولا يزال يستفيد من القوى الطبيعية ، وهذه
القوى لا حد لها فكلما تقدم العلم والمدنية زادت هذه القوى وكثرت الاستفادة
منها . كان الانسان قديماً يستفيد من الماء والهواء لتسيير القوارب والسفن
وتدوير المطاحن والآلات الصغيرة ثم جاء عصر البخار والكهرباء فرائنا من

قوى الطبيعة ما يغير العقل فقطع الانسان الصحاري وخاض البحار وهزأ
بالعواصف ونزل الى جوف الارض وحات في كبد السماء وسارت شرايين
الكهرباء في جسم الوجود فامسى كل فرد يحس ويسمع ويرى بما يحس ويريده
غيره في اقصى المعمور ، وسأني عصر تظهر فيه عجائب بواهر نرى فيها اننا اليوم
لا شيء بالنسبة الى ما سيكون هذه موارد الطبيعة كلها وهي منبع الثروة العظيم
بقي علينا ان نرى هل هذه الموارد الطبيعية نأخذها مجانياً او ندفع عنها بدلاً .
الجواب ان هذه الفوائد قسمان قسم نأخذ بلا بدل كالنور والهواء وقسم يبدل ،
علی ان بعض المقيمين في الاقليمين البارد والحار يحتاجون كثيراً الى السياحة
والتجول ترويحاً للنفس وهذا يكلفهم كثيراً فما يدفعونه لقاء هذا التجول يصبح ان
نسميه ثمن هذا الهواء . وهذه الموهوبات ليست عمومية كما انها ليست خصوصية ،
علی ان حرية المهاجرة والسعي نعمل كثيراً في تساوي البشر وانتفاعهم جميعاً علی
نسبة سعيهم واجتهادهم من هذه الموارد العظيمة .

اسئلة

«١» هل الطبيعة هي التربة وحدها «٢» كم هكتاراً مساحة الكرة الارضية «٣»
ماهي نسبة اليابسة الى الماء «٤» هل يمكن ان يستفاد من جميع الارض «٥» هل تكفي
الحاصلات الزراعية لجميع الاقوام مها تكاثر عددها «٦» ما هو الفرق بين الحاصلات
الزراعية والمعدنية من حيث النفاذ «٧» ما هو تأثير الاقليم علی الامة الانكليزية وعلی القبائل
المتوحشة في اواسط افريقيا «٨» ما هي موارد سكان الجبال «٩» ما هي موارد سكان
السواحل «١٠» ما الذي ساعد العرب والمصريين واليونان علی اقامة تلك المدن
العظيمة «١١» ما هي القوى الطبيعية التي اكتشفناها حتى اليوم «١٢» هل ندفع ثمن هذه

تمرين

اكتب في الموضوع الآتي

« لماذا اندثرت مدينة اجدادنا العرب العظام وماذا نجب ان نعمل حتى نعيد تلك المدينة المحيطة

الدرس الخامس

مورد الثروة الثاني

— السعي او العمل — تعريفه — تقسيمه — الصنائع واقسامها —

نقدم البحث ان الطبيعة هي مورد الثروة الاول والان ننقل الى المورد الثاني وهو السعي او العمل وهو « كل قوة يصرفها الانسان للوصول الى غاية اقتصادية مفيدة » فغاية العمل مطلوبة في الدرجة الاولى فاذا اردنا ان نعين ان كان العمل اقتصادياً ام لا يجب ان ننظر الى مقصد العامل وغايته فالذي يقرأ رواية ترويحاً للنفس مثلاً لا يعد عمله اقتصادياً والذي يطالع رواية لينقدها ويرى مواقع الضعف فيها فعمله اقتصادي واسأخ في القطار بقصد التسلية لا يعد عمله اقتصادياً والعملة المشتغلون في القطار لتسييره وادارته عملهم اقتصادي فيفهم مما تقدم ان العمل متوقف على امرين الاول صرف قوة ، الثاني الغاية الاقتصادية فالمشاق التي يتكبدها الانسان للحصول على المعيشة كلها اقتصادية وبعضهم يعد هذا السعي من مشاق الحياة ولكن لو تأملنا قليلاً لرأيناها من ضرورات الحياة ولذاتها فكلما زادت المساعي خفت المشقات فكم كان يتكبد الانسان من قبل في قطع الصحاري والبحار وتحريك الاثقال وكان عبد

الطبيعة الذليل تفتك به الامراض يقضي من شطاف العيش ما تخز تحتها الجبال
فاصبح اليوم بعد ان شمر عن ساعد الجدد والاجتهاد يرفل بلذات المدنية يقلب
البر بجرأ ويحول بعض البحر برأ واصبح بسعي قليل يحصل على فوائد اقتصادية
عديدة فآلة واحدة يحركها رجل او رجلان تعمل اليوم ما كان يعجز عنه قديماً
مئة رجل .

نقسم الاعمال البشرية الى قسمين كبيرين مادية او بدنية ، وذهنية او
معنوية ، ولكن لا يوجد عمل ابدأ مادي صرف او معنوي صرف فالاعمال كلها
يختلط فيه القسمان فان كان دخول الواحد فيها اثر من الاخر سمي ذلك
العمل باسم الجزء الغالب فيه والاعمال العقلية اليوم تتقدم اكثر من تلك
بتقدم المدنية ثم نقسم المساعي الى مثمرة وغير مثمرة وان كان الانسان يعمل كل
اعماله بقصد الحصول على ثمرة ولكن ما كل مرة يحصل على قصده

الصناعات : نقسم الصناعات الى سبعة اقسام عمومية كبيرة وهي :
الاخراجية ، الزراعة ، العملية ، النقلية ، التجارية ، الخدمات الشخصية .
الصناعات الحرة المتفرقة

اسئلة

«١» ما هو السعي «٢» كيف تميز بين السعي الاقتصادي وغيره «٣» ما هو الفرق
بين السائح في القطار والعامل المشتغل لتسييره (٤) ما هو الفرق بين الامير المشتغل في
حدائقه والبستاني الحارث بستانه (٥) هل جميع الاعمال مثمرة (٦) هل درسك هذا
الكتاب من الاعمال الذهنية او المادية (٧) الى كم قسم تقسم الصناعات عدّها



الدرس السادس

الصناعات الاغذية والزراعية

يطلق عَلَى اخراج المعادن وكل مفيد تحت الارض صناعة اخراجية ، وينضم الى هذه الصيد البري والبحري ايضاً فتأثير الصناعة في هذه الاعمال ان يتحرى الانسان اسهل الطرق واقلها مصرفاً لاستخراج كنوز الارض الثمينة ، وهذه تختلف عن صناعة الصيد ولا يمكن قياسها بها ، وقد اشتغل الانسان منذ القديم باستخراج المعادن ونضوب بعض المعادن المكتشفة اليوم دلّ الاوروبيين عَلَى ان سببه استخراج الانسان اياها قديماً ، عَلَى ان صناعة الاستخراج اخذت بالتقدم والترقي من القرن التاسع عشر فخدمت الاختراعات هذه الصناعة كثيراً ولا تزال كل يوم في تقدم وازدياد . وتختلف الصناعة الاخراجية عن الزراعية في ان الاولى لا يستطيع الانسان فيها تزييد واردات الطبيعة اي لا يمكن تكثير المعدن نفسه بالصناعة ، اما الزراعة فمكسها وذلك ان بتقدم صناعة الزراعة تزداد واردات قطعة الارض نفسها عما قبل . ثم ان في الاولى مخاطرة ومشقة اكثر من الثانية لان كثيراً من المناجم يظنها المتعهدون غنية ثم لا يلبثون متى حفروا في جوف الارض ان يجدوها فقيرة والعمل فيها صعب ولذلك اضطرت حكومات اوروبان تضع نظاماً خاصاً للمعدنين (المشتغلين بالمعادن)

صناعة الزراعة: تشمل صناعة الزراعة عَلَى استثمار الارض وتربية المواشي . كانت الزراعة في اول دورها بسيطة جداً ثم ما لبثت ان سارت مع الانسان في مدينته فاصبحت اليوم علماً قائماً بنفسه ، ولها ميزات كثيرة عَلَى

غيرها من الصنائع ففي الصنائع الاخراجية عمل الطبيعة اكثر من عمل الانسان اما في الزراعة فللانسان تأثير كبير على التربة يحرقها ويسقيها ويجففها ويسويها ويسمدها ويختال على العلل النباتية فيداويها وفي بقية الصناعات يتوقف انتاقها على علمين او ثلاثة اما المتخصصون بالزراعة فيحتاجون الى الوقوف على علوم كثيرة لانتاقها كعلم الكيمياء والحيوان والنبات والميكروبولوجيا والفيزيولوجيا وغيرها من العلوم فالمزارع يحتاج الى توسع وتوغل في العلوم اكثر من صاحب المعمل والمالكينست والاموال المصروفة لاجل الصناعات العمالية مكفولة الربح غالباً واذا لم تربح فراس المال ربما لا ينقص شيئاً او ينقص شيئاً قليلاً اما الزراعة فاننا نضع فيها قسماً كبيراً من المال : ارض نحرقها ونهيئها للزراع ثم نشترى البذر والغرس ونصرف الوقفاً من الليرات ثم لا تلبث ان تحدث احداث طبيعية فتذهب بالربح مع رأس المال ايضاً ولذلك نرى اليوم الشركات والقوم يخاطرون بملايين من الليرات في الصنائع العمالية ولا يجسرون على المخاطرة بعشرها في الزراعة . والاستثمار في الزراعة قد يتوقف على مدة كالزيتون وبعض الاشجار التي لا تثمر بوقت قريب وهنا يكون رأس المال لا عمل له في خلال هذه المدة فضلاً عن الاخطار الطبيعية التي تهدد حياة النبات اما المعامل والآلات فانها تستثمر من يوم المعمل بها .

والمزارعون يعيشون خارج المدن فيحرمون كثيراً من لذات الحياة ولا يقفون تماماً على سير الاحوال كالقاطن في المدن ولذلك تبقى معارفهم من هذا الوجه محدودة والقوم فطرة يميلون للاجتماع ولذلك يعسر الحصول على العملة

الزارعين وقد شعرت أوروبا اليوم بالحاجة الى العملة ولكن الآلات الجديدة قد تسد عندهم بعض هذا النقص

اسئلة

(١) هل الصيد البحري من الصناعات الاخراجية (٢) هل اشتغل الاناس قديماً باخراج المعادن وكيف استدل الاوروبيون على ذلك . (٣) هل يمكن الانسان ان يزيد المعدن نفسه عما اوجدته الطبيعة بواسطة الصناعة (٤) في اية الصناعتين عمل الطبيعة اكثر في الزراعة ام في الاخراجية «٥» من يجب ان يكون اوسع علماً المتخصص بالزراعة ام بالتعدين — التعدين «الاشتغال باستخراج المعادن» «٦» هل من خطر على راس المال في الاعمال الزراعية لماذا «٧» هل الحصول على المزارعين سهل .

تمرين اكسب في الموضوع الآتي

اذا كان لديك راس مال في اية الصناعتين تستثمره في الاخراجية ام في الزراعة ولماذا .



الدرس السابع

الصناعات العمليّة

الصناعات العمليّة : هذه الصناعة تعمل في تكييف المواد الابتدائية التي يستحصلها بالتعدين والزراعة على الصورة المطلوبة بالآلات المختلفة والايدي . ويقال لارباب هذه الصناعة اصحاب المعامل وهذه الصناعة موجودة ايضاً منذ القديم ولكن بصورة بسيطة جداً ثم تدرجت مع الانسان في رقيه حتى صارت تدار هذه الاعمال بالوف من الرجال يوضع لها ملايين من الليرات

ودائرة هذه الصناعة واسعة جداً فكل ما نراه حولنا من مكيفاتها لان الاشياء التي يستعملها الانسان كما ولدتها الطبيعة قليلة جداً وبما ان لهذه الصناعة علاقة شديدة بالآلات (الفبارك) فسنوفيهما بحثها في كلامنا مفصلاً عن الآلات

الصناعات الثقيلة : هذه الصناعة تتولى نقل الاشياء من مكان الى آخر وعدتها العربّة والقارب والباخرة والقطار والحيوان وغيرها من النواقل وهذه الصناعة قد تقدمت كثيراً والا لو تأخرت عن بقية الصناعات لما تمكن الانسان من الاستفادة من الاشياء المستحصلة كالمطلوب فاطرق والآلات الثقيلة في جسم الوجود تشبه العروق في جسم الانسان فلورفعنا البواخر والقطر والاسلاك البرقية لبقى العالم ميتاً لا حـس فيه ولا حركة . كان الانسان يحمل الاثقال اولاً على ظهره ثم استخدم الحيوان واخترع العربّة ثم تقدم في الاختراع حتى وصل الى الحالة الحاضرة وكان القدماء كالليونان والرومان يعتنون كثيراً بتسوية الطرق وتمهيدها لاجل الحروب اما اليوم فقد اصبحت الغاية الاقتصادية هي المحرك الاول ونقسم هذه الصناعة الى برية وبحرية وآلات كل منها معروفة ويتولى انشاء هذه الاعمال في بعض الاماكن الحكومات كما تتولاها في بعضها الامة نفسها بواسطة الشركات والثانية انفع من الاولى فالشركات اليوم تتولى مد الخطوط الحديدية وتأخذ من الحكومات ضماناً كيلومترية مثلاً على كل كيلومتر سنوياً من ١٢ الف الى ١٥ الف فرنك فاذا نقصت الواردات عن ربا القدر المذكور تدفع الحكومة من خزينتها للشركة ذلك الفرق ولهذه الامتيازات مدة محدودة فبانقضاء المدة المذكورة تبقى كل الاشياء

الثابتة كالخطوط الحديدية للحكومة والامتيازات من دون ضمانات افيد للحكومة ولكن لعدم وجود طالب على هذا الشكل تضطر لدفع التضمينات المذكورة وهنا يجب على الحكومة ان تفكر قبل اعطاء الامتياز وتقدر الواردات لانها اذا اعطت امتياز تمديد خط في بلاد لا يستثمر فيها فان الدولة تحمل نفسها في كل سنة حملاً ثقيلاً من التضمينات والفوائد الاقتصادية التي تولدها الخطوط الحديدية كثيرة فهي تولد عمالاً جديداً لاهل البلد فيشتغل منهم الوف في تمديد الخط وادارته وتكون الحاصلات محدودة قبل انشاء الخط وان كان في الارض قوة اعظم للاستثمار لانه اذا زادت الحاصلات عن المطلوب ولم يكن من واسطة لنقلها الى الخارج بتبذل الاشياء ولا يقوم الوارد مقام السعي فبانشاء الخطوط تحيا الزراعة ويروج سوق التجارة فيزداد الربح بازدياد المبادلة وبعد الخطوط الحديدية يستخرج كثير من المعادن التي حول الخط او القرية منه ويستفاد من المياه ايضاً وتكون هذه السكك سبباً في إعمار كثير من القرى فتزداد ثروة الفلاح وتحسن الاراضي فتكثر الواردات ونعم الثروة ولكن يجب ان لا ننسى ان المسئلة لا تتوقف على مد الخط فتمطبل يجب الاعتناء به وتمديد شعب صغيرة من الخط الكبير الى القرى المجاورة والا فتبقى الفائدة محدودة

اسئلة

- (١) ما هو الفرق بين الصنائع العملية والزراعية (٢) ما هي عدة الصنائع الثقيلة
- (٣) ما هي فوائد السكك الحديدية (٤) ما هي الضمانة الكيلومترية واي الامتياز ين
- اربح للحكومة بضمانة ام بدون ضمانات (٥) لماذا كان يعتني الرومان واليونان بفتح الطرق قديماً ولماذا يعتني بها التمدنون اليوم

الدرس الثامن

التجارة

التجارة : وهذه تنكفل باستحضار الاشياء من الاماكن الموجودة فيها بكثرة الى الاماكن القليلة فيها وتنعمد بخزن الاشياء ايام كثرتها لحين الحاجة اليها وقد تقدمت هذه الصناعة كثيراً فاصبحت اليوم علماً قائماً بنفسه ولم يبق التمرن في الاسواق كافياً لمعاطاتها بل فتحت لها المدارس فتدرس ثمة اصولها وطرقها فالتاجر يجب ان يكون واقفاً على علم الاقتصاد والاعمال الحسابية بانواعها وعلم الجغرافية والمعلومات القانونية ومعرفة بعض اللسنة الاجنبية اللازمة وان يكون له وقوف على الاسعار في الاسواق وعلى حاصلات كل بلد ليعرف الى اي جهة يبعث ما عنده وعن اي الجهات يستورد ارضى الاشياء واحسنها والتجارة من اهم الصناعات واربعها وللتاجر مقام كبير في الهيئة الاجتماعية فلولا التاجر لالتزم كل انسان ان يراجع المعامل رأساً لاخذ حاجاته المختلفة ولا يخفى على المتأمل ما في ذلك من الصعوبة والتجار اليوم يسعون لمنفعة العموم وقد يخاطرون باموالهم اسد حاجاتنا المختلفة . وقد كان خطر الموت من الجوع بسبب القحط يتهدد البشرية في كل وقت اما الان فقد تخلصت البشرية بفضل توسع التجارة من هذا الخطر المحدق ، وثمن قليل يزداد على الثمن الاصلي نحصل به على حاجاتنا في ايام القحط وامامنا اليوم شاهد في البلاد التي لا تزال فيها التجارة في مهدها فالجاعة تقترس الالوف منهم في كل عام

الصنائع الحرة : ويدخل تحت هذه المأمور والكاتب والصحافي والطبيب

والمحامي والمهندس . ويمكننا ان نقول ان هذه الصناعات من محصولات المدنية، وكلما تقدمت المدنية زاد الاحتياج الى هذه الصناعات واذا نظرنا الى البلاد غير المتقدمة فربما لانرى اثراً لبعضها او يوجد في البلد الواحد رجل يرجع اليه القوم في بعضها او واحدة منها

الخرجات الشخصية والمداونه

ويدخل تحت هذه المستخدمون في البيوت ومماليك الامراء والحوذية والجمال ومن ماثلهم وكان هذا القسم قديماً في حالة رديئة لانه كان تحت سيطرة كل واحد من الامراء والمتنفذين قسم كبير من العبيد يستخدمونهم كأمتعة البيت في البيع والشراء ثم خف هذا بل كاد يزول واصحاب هذه الصناعة يقولون كلما تقدم العمران

فرغنا الان من البحث في الصناعات بالاجمال وسننظر الان نظرة عامة في مقابلتها مع بعضها لنرى هل هي في درجة واحدة من حيث توليد الثروة او يوجد تفاوت بينها فأما الزراعة والصناعات الاخراجية فالجميع على اتفاق في انها اكثر الصناعات مورداً للثروة وكلما زدنا مقدار رأس المال فيها يزداد الربح على نسبة عظيمة جداً والامر محسوس بين ايدينا واما الصناعات الاخرى فيقول بعضهم ان الصناعة النقلية قسم من التجارة وفريق قائلون ان النقل والتجارة ليسا منبعاً اقتصادياً حقيقياً للثروة لانهما لا يؤثران في تكثير الاشياء ولكن الادلة التي اوردها سابقاً في افادة هاتين الصناعتين لا تحتاج الى تكرار لان الفوائد الاقتصادية لا نقوم بتكثير الاشياء فقط بل تشمل جميع

الاسباب العاملة في تكثيرها وتحسينها

الصناعات الحرة : والصناعات الحرة المتفرقة اقتصادية لازمة ايضاً لان رجال الحكومة من شأنهم حفظ الامن ولولا هم لما اتينا بحركة وكانت حياتنا واموالنا معروضة في كل ساعة الى التهلكة والاطباء من شأنهم وقاية حياتنا والمحامون من شأنهم الاخذ بيد العاجز عن المخاصمة والمهندسون من شأنهم ترقية الحضارة والمدنية فكل هذه مورد للثروة ولا غنى للبشرية عنها على انه يجب ان نلفت النظر قبل انتهائنا من البحث الى نقطة واحدة وهي ان لا يتجاوز عدد المشتغلين في كل صناعة عن مطلوب الامة والا فيخسرون وتخسر الامة ايضاً بخسارتهم وعدم انتفاعها من سعيهم فيجب ان ننظر الى احتياجاتنا الضرورية مع النظر الى ميل ناشئتنا

* * *

اسئلة

(١) هل يكفي التمرن في الاسواق لان يكون الانسان تاجراً (٢) ما هي العلوم التي يجب ان يعرفها التاجر (٣) لماذا خفت المجاعات في البلاد الراقية (٤) عدد اصحاب الصناعات الحرة (٥) من هم المشتغلون بالخدمات الشخصية (٦) اذا خيرك اهلك لتختار الصناعة التي تحمها فاية صناعة تختار .

تمارين

اكتب في الموضوع الآتي

الى اية الصناعات تحتاج الامة العربية اليوم وكيف يجب ان تسعى لذلك



الدرس التاسع

حرية السعي والعمل

قد بينا أقسام الصناعات ونسبتها من الثروة والآن ننتقل الى البحث عن امر هو روح الصناعة وسبب حركتها ونقدمها وهذا الروح هو اطلاق الحرية فيها وتعريفه « ان يعمل الانسان مختاراً لنفسه الصناعة والمكان ووقت العمل » فيكون الانسان بذلك هو المسؤول في الربح والخسارة

ولم تصل امة من الامم حتى اليوم الى التمتع بهذه الحرية تماماً على اطلاقها فلا تزال الحكومات تحدد حرية كثير من المعامل وقد مرّ على هذا الامر ثلاثة ادوار الاول دور الاسير « **Esclavage** » في القرون القديمة الثاني الاسارة الارضية **Servage** في القرون الوسطى الثالث الدور الحالي دور الحرية المقيدة فكان الانسان في الدور الاول يستعبد بعضه بعضاً يتصرف الفرد بالفرد كما تتصرف اليوم بالحيوانات والاشياء وهذا الرق كان يحدث على اثر الحروب فتؤخذ الامة المغلوبة اسيرة تتصرف بها الغالبة كما قدمنا . اما العبودية الارضية فهي ان تكون الارض مع اهلها ملك رجل واحد او جماعة فاذا باع المنتفذ او الامير قرية باع اهلها معها ايضاً فكان الانسان يشتغل بطعامه كالحيوانات على ان بعض الملاك كان يعطي بعض التابعين له حصة من الارباح عندما يرى منهم اخلاصاً ونشاطاً في العمل واول من سعى في تحرير الارقاء وابطال الرق انكليزاً ثم تبعتها بقية الحكومات وحرب الرقيق بين حكومات اميركا الشمالية والجنوبية شهيرة فقهرت جيوش التحرير عساكر

الاستعباد واصبح الاسترقاق ممنوعاً في كل الحكومات على اننا لا نزال نرى بعض الدول الاوروبية تستعبد الاقوام في البلاد المتوحشة التي نفتحها من جديد

فالانسان اليوم حر في اختيار الصناعة ولا يخفى ما في ذلك من الفائدة لان المحرك الاول الى السعي انما هو حب المنفعة الشخصية فاذا كان الانسان يعمل لغيره فانه يعمل مكرهاً ولا يهتمه تقدمت الصناعة ام تأخرت خسرت ام ربحت لانه لا ملك له يغار عليه ويدافع عنه

اسئلة

== ١ == ما هي حرية السعي == ٢ == كم دوراً امر في هذه الحرية == ٣ == هل للانسان اليوم الحرية المطلقة في اختيار صناعته == ٤ == اية الحكومات قامت اولاً لتحرير الرقيق == ٥ == هل يجوز اليوم استعباد الرقيق ولماذا

الدرس العاشر

مرية المباداة والمنافسة

مر على الانسانية ثلاث حروب كبيرة الاولى الحرب الحيوانية اذ اول ما كان التنازع بين الانسان والحيوان فتمت له الغلبة عليه ثم انتقل الى الحروب البشرية فتخاصم الفرد وانفرد وتنازعت القبيلة والقبيلة وتحاربت الحكومات والحكومة تنافسوا على امتلاك الاراضي الجيدة الموقع والتربة والتاريخ كله مشحون بهذه الحروب الى ان تم انقسام الارض السياسي على ما نراه اليوم فاستقرت كل حكومة في قطعة منها . ونرى في هذا العصر ان هذه الحرب

قد تغيرت وانتقلت الى حرب أخرى اقتصادية وهذا هو الدور الثالث وهو الذي تمثله البشرية اليوم فترى الحكومات يزاحم بعضها بعضاً في التجارة والصناعة ولا يهمها امتلاك الارض نفسها بل يهمها في الدرجة الاولى امتلاك مصالحها الاقتصادية والشواهد امامنا اليوم كثيرة محسوسة ولهذا السبب تعني مدارس اوربا بالعلوم الاقتصادية فهي بمنزلة المدارس الحربية هذه تخرج افراداً ممرنين على الكفاح في ميدان القتال وهذه تخرج افراداً مهندسين دهاة في التنازع الاقتصادي وناموس التنازع والتنافس طبيعي في الانس ن وهو روح التقدم بيد ان المباراة لم تطلق حتى اليوم من عقابها ولا تزال الحكومات تضيق الحلقة بما تضعه من المكوس الباهظة على الواردات الاجنبية ولا تزال الحكومات ايضاً تحتكر بعض الاصناف لنفسها كالتبغ والاسبرتو والمسكرات لاجل الخزينة ولكن هذا يضر الامة من الوجهة الاقتصادية فاطلاق الحرية في العمل والتصرف يعني الثروة وفوائده كثيرة

(١) ان الفرد يحصل على موقعه الطبيعي في الهيئة الاجتماعية فيقف في الصف والدرجة التي يوصله اليها ذكاؤه واستعداده الطبيعي فيكون الفرد قد تمتع بحقوقه الطبيعية تماماً

(٢) يرتقي حس الجهد والعمل في الافراد فالحاصل على مركز يسعى ان يحافظ عليه بكل قواه لان المزاكين كثيرون وذلك لا يحصل الا بالجهد واثقان العمل لكي لا يفوز عليه المناظرون ويكون له امل بالارتقاء الى درجة اعلى بالحرية المطلقة وهذا الامل ينفخ فيه روح النشاط فيسعى ويتقدم

(٣) ان الصناعات والاعمال كلها تصل إلى اسمي ما يمكن ان تبلغه من الارتقاء ولو تقيدت الصناعة بهيئة مخصوصة او بافراد دون آخرين فانها تظل زماناً ولا نرى تقدماً لان العاملين لا يخافون المزامين فيتحكمون بالصناعة كما يشاؤون فتبقى الاعمال على حالها .

(٤) ان اطلاق الحرية في التنافس والعمل يؤدي الى نزول الاسعار وجودة الاشياء

على ان المعارضين على هذه الحقيقة كثيرون وقلما يوجد امر في العالم لم يقع فيه الاختلاف على ان اعتراضات المعارضين واهية على كثرتها فنكتفي بايراد اهمها

(١) يقولون اذا اطلقت الحرية تماماً فان القوي سحق الضعيف ويتوقف اصحاب الاعمال الصغيرة وهذا ينافي الاخلاق ولكن هذا الاعتراض ليس صحيحاً لان الحياة ميدان فسيح لكل فرد والتسابق امر مشروع والتقييد ظلم محض فضلاً عن ان الجداول والتقويمات ترينا عكس الامر فان الاعمال الصغيرة لم تنوقف ولم تنقص ابداً بل تزايدت

(٢) ويقولون ان هذا الاطلاق يؤدي الى تفنن البشر في الخداع والحيلة فيغشون الاشياء ليربحوا ولكن هذا الامر مخالف لمبدأ الاقتصاد لان الاقتصاد يطلق التنافس في تحسين الاشياء واختراع اقرب الطرق لاستحصاها فضلاً عن ان المفكر والمقتصد الحقيقي يعلم ان نهاية الخداع الافلاس لانه لا بد من ان تظهر حقيقة الخادع ولو بعد حين فتسقط تجارته ويقف عمله والاستقامة والجداقرب

الطرق للغنى والتقدم

(٣) ويقولون ان هذا الاطلاق يؤدي اخيراً بطبيعته الى الانحصار والتقييد كما في القديم لانه في نهاية المزاوجة لا بد ان يظفر رجل او شركة بالامر فيتحكمون بالاسعار ويتسيطرون على الصناعة فلا نكون استفدنا شيئاً وبعض هذا الاعتراض صحيح وهو ان الاطلاق قد يؤدي الى شيء من الانحصار ولكن الانحصار الذي تولده حرية المسابقة غير ذلك الانحصار لان تحديد الانحصار الحقيقي هو « ان لا يقدر شخص آخر او شركة ان تشتغل في امر يشتغل به فرد سبق الى ذلك العمل » ومجاعة للمعترضين نفرض ان شخصاً قوياً قدر ان يستأثر بصنف من العمل فهل يبعد ان يقوم شخص اقوى او ان يجتمع افراد ويزاحموه فيغلبونه وبذلك تطلق الاشياء المحتكرة . اما في قاعدة الانحصار القديم فلا يوجد منفذ ابداً للتخلص من المتسيطرين

(٤) واخر ما يعترضون به اننا اطلقنا حرية العمل والمسابقة فلا تزال بعض الاعمال منحصرة بالرغم منا كالا امتيازات التي تأخذها الشركات في مد الخطوط الحديدية والترامواي وغيرها . نعم ولكن الحكومات تضع مع الامتياز قانوناً يقف بمطامع الشركات عند حد فضلاً عن انه يوجد في يد الامة سلاحان تحارب به استبداد الشركات الاول الاستغناء مدةً عن تلك الاشياء فتخاف الشركة من الافلاس وتضطر الى مجاعة الامة في مطالبتها الثاني ان نسير على طريقة الاقامة *de substitution* وهو ان نقيم او نستعمل شيئاً مكان الآخر فاذا ارتفع سعر الحديد مثلاً نستعمل النحاس واذا ارتفع سعر

السفر في القطار وركب العربى او الباخرة الى غير ذلك وبالاجمال فانه ان حصل شيء من الانحصار فان مدته لا تطول ولا بد من ان نجد مناصاً منه والحرية اساس التقدم والنجاح

اسئلة

== ١ == مع من تنازع الانسان في اول امره ولماذا == ٢ == لماذا كانت نطاحن الشعوب في القرون الوسطى == ٣ == لماذا تعني اليوم اوربا بعلم الاقتصاد « ٤ » اي رجل يفيد الامة اليوم اكثر: عالم بالامور الاقتصادية ام عالم بالفنون الحربية — ٥ — هل اطلاق الحرية في العمل واجب، ما هي فوائده الاربع — ٦ — ما هي المضار التي يتوهمها المعارضون وكيف تدحض ادلتهم — ٧ — ما هما السلاحان اللذان تحارب بهما الامة استبداد الشركات .

تمرين

اكتب في الموضوع الاتي

كيف يقدر ان يخدم العالم الاقتصادي امته

الدرس الحادي عشر

راس المال

— تعريفه — كيف يتولد — كيف ننمو — اقسامه —

قد انتهينا الان من البحث عن مورد الثروة الاول والثاني اي الطبيعة والعمل والان تنتقل الى المورد الثالث وهو رأس المال
تعريفه : عرفه بعضهم بانّه « المساعي المدخرة » وقال آخرون « هو جزؤ الثروة المستعمل ثانية لاجل توليد الثروة » ولكن التعريف الاخير ليس

جامعاً لان الجواهرات والنقود الثمينة والصوَر والاثار النفيسة كلها من رأس المال ولكنها ربما لا تستعمل في توليد الثروة ولذلك اتفق الاقتصاديون على التعريف الاتي « رأس المال هو الاشياء المدخرة بتصد استعمالها ثانية لاجل توليد الثروة »

وهذه الاشياء يستعمل بعضها رأساً في توليد الثروة وبعضها يحفظ زماناً طويلاً فيصبح ذا قيمة عظيمة بحفظه فتزداد قيمته

كيف بنولد رأس المال : يتوقف وجود رأس المال على امرين الاول فكرة الاختراع ، الثاني حس الادخار خذ مثلاً قوماً مهتمين على شاطئ البحر يشتغلون بصيد الاسماك لقطا بأيديهم فخطر لاحدهم ان يخترع شطاً وقارباً يبعد به الى الامام ليتمكن من صيد عدد اكثر ولكن عمل ذلك يحتاج الى وقت وعمل فيضطر ان يدخر عنده بعض الاسماك ويكتفي بتناول اليسير منها حتى يصرف ذلك الوقت للاشتغال بالاختراع فيتم لذلك الرجل اختراعه ويطلق يصطاد الاسماك بكثرة ويشاهد رفاقه ويرغبون في استعمال طريقته ولكنه لا يعلمهم طريقته حتى يدفعوا له عوضاً يقابل ما بذله من التعب في سبيل ذلك فيصبح عنده رأس مال يستثمره فتجد ان هذا لم يحصل الا بفكرة الاختراع وحس الادخار على ان حس الادخار هو العامل الاكبر في تكثير رأس المال ولا تثري امة حتى ينتشر بين افرادها هذا الحس خذ مثلاً « تاجران رأس مال كل واحد منهما عشرة الاف ليرة ويربح كل واحد في المئة ستة قروش فيكون وارد كل منهما في الشهر خمسين ليرة فشرع الواحد يصرف الخمسين

ليرة ولم يدخر شيئاً ، اما الثاني فاكتفى بصرف ثلاثين ليرة فقط فكان يدخر في كل شهر عشرين ليرة يضمها الى رأس المال فبعد خمس سنين بقي ايراد الاول خمسين ليرة وبلغ ايراد الثاني سبعة وخمسين فصار يمكنه ان يصرف سبعة وثلاثين ويضم العشرين ايضاً الى رأس المال وفي نهاية السنة العاشرة بقيت واردات الاول كما هي ومعيشته لم تتغير واما الثاني فبلغت وارداته خمسة وستين فصار يصرف خمسة واربعين ويضم العشرين الى رأس المال وبعد عشر سنوات أخرى بقي الاول كما كان وبلغ ايراد الثاني مئة ليرة في الشهر فصار يمكنه ان يصرف سبعين ليرة في الشهر ويضم ثلاثين الى رأس المال وبهذه الوساطة وقفت ثروة الاول على حالها ونمت ثروة الثاني نمواً عظيماً فثراء الامة متوقف على تعميم هذا الحس بين الافراد على ان ثراء الامة يتوقف على امور أخرى ايضاً ولكنها لا تعادل هذا وذلك مثل ان يعتنى بتكثير الحاصلات لان رأس المال كما قدمنا هو قسم مدخر من الثروة فكما زادت الثروة زاد القسم المدخر . ولثبوت حق التملك والارث والانتظام في تشكل العائلات دخل عظيم في نمو رأس المال ومن المستحسن ان يصنع للصغار صناديق صغيرة يدخرون فيها شيئاً في كل يوم ثم يعملون بالمجموع عملاً فيشعرون بلذة الادخار وينموفيههم هذا الحس منذ الصغر فمتى بلغوا رشدهم واستقلوا باعمالهم بادروا الى تطبيق هذا الامر بانفسهم . ونقدم التجارة وتزايد الربح يقوي هذا الحس في الانسان ويعمل في تزويد رأس المال ولا سيما انشاء شركات خصوصية تتولى استثمار رؤوس الاموال الصغيرة كشركة تأمين الحياة مثلاً . فان الانسان

يستسهل بل يمكنه ان يدفع في كل شهر شيئاً قليلاً للشركة ولا تمضي مدة حتى يصبح عنده راس مال يذكر . ولولا وجود مثل هذه الشركات لصعب عليه ان يجمع من القليل الكثير لان الانسان لا يكثرث ولا ينفو فيه حس الادّخار اذا كانت وارداته مثلاً تزيد عنه قليلاً فيصرفها على الغالب كلها وتخفيف الضرائب والتكاليف على الامة يزيد راس المال لانه اذا انقلت الحكومة كاهل افرادها بالضرائب ينطفئ شوقهم اذ يرون راس مالهم ينمو نمواً بطيئاً بما يتسرب منه الى خزينة الدولة

ثم ان حس الادّخار هو السبب في تقدم الشركات والمعامل ويسمى هذا (امور تيسان) فالشركة مثلاً لا تفرق الارباح كلها على المشتركين بل تدّخر قسماً احتياطاً للتقدم والاصلاح ، وعكسها الشركة التي لا تسير على هذه الطريقة فان الافلاس والانحلال يتهدد ادنها في كل سنة . خذ مثلاً : شركتان عند كل منها معمل للنسيج احدهما تسير على هذه الطريقة والاخرى لا تسير عليها فبعد ان اشتغلتا مدة ظهر احد المخترعين واصلح في الآلة شيئاً مهماً وانشأ معامل اخرى بالالات الجديدة فصارت هذه المعامل تجيد اتقان النسيج اكثر من تلك وتعمل مقادير اكثر في وقت واحد وتبيع الاشياء بقيمة ارخص من تلك . فالشركة التي لم تكن تراعي هذه الطريقة تفلس او تضطرب ان تجمع من افراد الشركة راس مال جديد للاصلاح المتقدم او يكون عندها راس مال آخر تستثمره في عمل آخر تضطرب ان تضمه الى هذا العمل وفي الوجهين خسارة . اما الشركة الاخرى التي كانت تراعي ذلك الاحتياط فلا يهمها

شيء لأن عندها ذخراً كانت تجمعها كل سنة من الواردات وتصلح به معاملها ولا يتغير سيرها .

افسام : يقسم راس المال الى ستة اقسام^٧ مادي ومعنوي وثابت ومتداول وخصوصي وعمومي . فراس المال المادي هو ما نلسه ونشاهده وتصرف به بايدنا كالالات والادوات مثلاً والمعنوي هو كالمعلومات والفنون على ان بعضهم كان يحسب ان المعلومات ليست راس مال ولكن اليوم انفتوا بعد البحث على كونها قسماً من راس المال . والفرق بينه وبين المادي ان المادي يمكن ان نعمل له جدولاً ونعرف قيمته في كل امة اما المعنوي فلا يمكننا تقديره تماماً والسبب الذي يولد الاول هو الذي يولد الثاني ، فان الرجل الذي يود ان يكون طبيباً او محامياً يبقى مدة طويلة يتحمل المشاق وينهك قواه في الدرس حتى يحصل على الشهادة ، فمعلوماته هذه هي راس ماله . ويوجد فرق آخر بين المادي والمعنوي ، ان الاول قائم بذاته ويثمر بنفسه واما الثاني فوجوده منوط بحياة صاحبه وصحته ولذلك تخسر الامة بموت العالم اكثر من موت الغني ، لان ثروة الغني لم تمت بموته فتخسر الامة سعيه فقط واما بموت العالم فتخسر الامة سعي الرجل مع راس المال الذي كان قائماً بشخصه . ورأس المال الثابت هو الذي نستطيع استثماره مرات عديدة كالالة مثلاً فهي رأس مال ثابت . والمتداول لا نستطيع ان نستهمله مرة ثانية في الشكل ذاته كالمواد الابتدائية مثلاً . والخصوصي هو الذي يخص الفرد والعمومي هو ملك الامة كلها كالمتاحف والطرق والتكنات وغيرها

اسئلة

- ١- عرف راس المال — ٢- اوضح كيف يتشكل واذكر مثل الصياد
- ٣- اذكر الاسباب الأخرى التي تساعد آل نموه — ٤- ما هي الوسطة حتى يعود
- الاولاد آل جمع الثروة — ٥- هل عندك في البيت ١١ مطبوعة ١١ جمع الدراهم * ٦ *
- ما معنى كلمة امور تيسات * ٧ * اي الشركات اقوى التي تتبع اصول امور تيسات
- او التي لا تتبع * ٨ * الى كم قسم يقسم راس المال * ٩ * لماذا تختصر الامة بموت
- العالم اكثر من موت الغني * ١٠ * ايها اسهل عليك أن تجمع راس مال معنوي ام
- راس مال مادي (١١) هل يوجد راس مال عند الطبيب الذي لا يوجد ولا بارة في صندوقه

تمرين

انت رجل معك الف ليرة ترجع منها كل سنة مئة ليرة اذا وفرت كل سنة سبعين
ليرة فبعد كم سنة يكون عندك الف ليرة ؟

الدرس الثاني عشر

المتعهد . الشرطت وانواعها

نقدّم ان للثروة ثلاثة موارد وهي الطبيعة والسعي ورأس المال وبجئنا
في كل منها على حدة والآن ننتقل الى البحث عن الرابط الذي يربط هذه
بعضها ويخرجها الى حيز العمل وهذا هو المتعهد «فلتعهد هو الانسان الذي
ياخذ لعهدته الامور الصناعية والتجارية التي تديرها رؤوس الاموال»

لم يكن الانسان يحتاج الى المتعهد في بداية الامر عندما كانت الافراد
تنولى قضاء حاجاتها بانفسها بل وجد المتعهد بعد ان وجد المورد الثالث رأس
لمال وولد لنا الاعمال واول ما سار المتعهد مع التوافل الراحلة من مكان الى

آخر ثم توسعت دائرة مهمته من التجارة الى الصناعة لخدمته صناعية تجارية يتولى ادارة المعامل (الفبارك) ويتكفل بتجهيزها باحسن الآلات واقواها ويحتاج الى تحري المواد واستحضارها من مواردها بارخص الاثمان . فيجب على المتعهد ان يكون له المام بالامور الصناعية ليقدر ان يلاحظ المهندسين والصناعات والآلات التي يتولى ادارتها وينبغي ان يكون دارساً طرق التجارة وقد تقدم ما يجب على التاجر معرفته من العلوم والاسنة ليقوم بوظيفته حق القيام وينبغي ان يكون له بعض المام بالادارة وان يكون صبوراً لانه هو الروح الذي يحرك العمل والتبعة ملقاة عليه في كل شيء . والمتعهد يكون شريكاً في العمل وقد يكون مستقلاً عنه وقد يكون المتعهد شخصاً واحداً وقد يكون شركة

الشركات : لما كان يتعذر على الفرد في بعض الاحيان ان يقوم وحده ببعض الاعمال دعت الحاجة الى تأليف الشركات وهي تكون على ثلاثة انواع كولاكتيف . كومانديت . انونيم

شركة الكولاكتيف : هذه الشركة اساسها الثقة التامة والتضامن المطلق وكل فرد من اعضائها مسؤول عن كل اعمال الشركة في الربح والخسارة وليس ذلك على نسبة ما اشترك به من المال بل يعم كل ما يملكه مثلاً اذا دخل رجل في مثل هذه الشركة بالف ليرة فقط وبعد ان اشتغلت الشركة مدة افلست فالمدانيون لا يطالبونه على نسبة الالف ليرة فقط بل يحجزون كل ما يملكه ليستوفوا حقهم ولذلك لا تتألف هذه الشركة الا بين افراد يعرف

بعضهم بعضاً وتربطهم رابطة قوية كالنسب او الصداقة الحقيقية ويجوز ان
تفاوت مقادير ما يضعونه فيصيب الواحد منهم من الربح على نسبة وضعه
ويتولون اعمال الشركة بانفسهم او يعهدون بها الى غيرهم تحت مراقبتهم

شركة الكومانديت : هذه الشركة تفترق عن تلك من حيث عدم
وجود التضامن المطلق بل يقسم الاعضاء فيها الى فريقين فريق يكون تحت
الضمان ويسمون الكومانديت وهؤلاء لا يفرقون في شيء عن اعضاء الشركة
الاولى وفريق لا يسئلون الا على نسبة ما اشتركوا به من المال فقط مثلاً تألفت
شركة من نوع الكومانديت براس مال قدره الف ليرة وكان عدد اعضائها
عشرة فوضع كل منهم مئة ليرة من اصل راس المال وثلاثة من هؤلاء
الاعضاء تعهدوا بالتضامن المطلق وسبعة منهم غير مسؤولين واشتغلت هذه
الشركة مدة وافلست على ثلاثة الاف ليرة فالاعضاء السبعة الذين هم غير
مسؤولين لا يسأل احدهم الا عن المئة ليرة التي تعهد بها الى الشركة امها
الثلاثة الباقون فهم مسؤولون بكل القيمة ويحق للمدائنين ان يحجزوا على كل
املاكهم حتى يستوفوا حقهم والفرق في واجبات الاعضاء وحقوقهم ان
الشركة تعنون باسم الاعضاء المسؤولين فقط واذا تضمن عنوان الشركة بقية
الاعضاء فيكون الجميع مسؤولين وضامين والاعضاء المسؤولون هم الذين
يدبرون اعمال الشركة ولا حق لاولئك الا بالمراقبة على اعمالهم فقط ودائرة
العمل في هذه الشركة اوسع من الاولى لانه يستطيع كثيرون الدخول
فيها فيزداد بذلك راس المال والاعمال تكون على نسبة راس المال

اسئلة

١ من هو الرابط الذي يربط موارد الثروة ببعضها *٢* ماذا يجب على المتعهد عمله *٣* ما هي العلوم التي يجب ان يدرسها *٤* هل يصح ان يكون المتعهد شركة *٥* كم هي انواع الشركات *٦* اذا افلست شركة من نوع الكوللاكتيف على عشرة الاف ليرة فهل للحكومة حق الحجز على كل اموال الشركاء ونطالب الواحد بقيمة السهم المشترك فيه فقط *٧* ما الفرق بين شركة الكومانديت والكوللاكتيف *٨* هل يجوز ان تعنون الشركة باسم جميع الاعضاء في نوع الكومانديت ام باسم البعض ولماذا

الدرس الثالث عشر

شركة الانونيم

هذه اتم من الشركتين الاولين واسرع دائرة وتفتقر عنهما كل الافتراق واغلب ما نراه اليوم من الاعمال الكبيرة المفيدة كالسكك الحديدية والبواخر والاعمال التجارية الكبيرة هي من ثمار هذا النوع وتسمى باسم العمل الذي تتولاه مثل شركة السكة الحديدية وشركة الغاز وشركة الماء ورأس مالها يقسم الى اسهام والمساهمين مسئولون عن قيمة الاسهام المشترك بها فقط ولا حق للمدائنين بالمطالبة الا بقيمة رأس مال الشركة فقط وتاليف هذه الشركة يتوقف في بعض الحالات على اذن من الحكومة وفي بعضها لا يحتاج الى ذلك اما في دولتنا العثمانية فلا تنال الا براءة سنية فيكتب المؤسسون استدعاء يذكر فيه موضوع الشركة ومدة دوامها ومقدار رأس مالها وصورة توزيعه وقانونها الاساسي كل هذا يقدم مع الاستدعاء الى نظارة التجارة والنافعة وبعد

ان تبحث فيه تحوله الى الصدارة ومن هناك يحول الى شوري الدولة لتتذكر فيه
ثم ترسل الاوراق ثانية الى الصدارة وهناك يتذكر به مجلس النظار وبعده
يعرض على الملك للتصديق عليه فبعد التصديق يحق لهم تأليف الشركة من
هذا النوع وينشر المؤسسون لأنحة يذكرون فيها غرض الشركة ورأس مالها
وعدد اسهمها وقيمة السهم وكل شروط الدخول ويعرضونها على الناس ويعينون
لهم تاريخ القبول فمن وافق على الشروط المذكورة يعرض ذلك على الشركة
فتقبله بين اعضائها

وتقسم الشركة رأس مالها الى اسهام ليشارك الاعضاء كل على حسب
ارادته وكل صاحب سهم يعد شريكاً ولا فرق بين صاحب السهم الواحد
وصاحب الاسهام الكثيرة في حقوق الشركة فكل يصيبه من الربح على
نسبة اشتراكه ولا يدفع العضو قيمة السهم دفعة واحدة بل تقسطه الشركة
الى اقساط تجمعها من الشركاء على نسبة احتياجها الى رأس مال تدير به اعمالها
لانه لا فائدة لها من بقاء رأس المال بلا عمل بين يديها وقد يجوز ان يقوم
النقد بدل الاملاك على اختلاف انواعها وتعين الشركة هيئة لتقدر قيمة
الاملاك وتقبلها بدل النقد من العضو وللشهم قيمتان قيمة حقيقية وهي القيمة
التي تعينها الشركة للسهم في اول اخراجها وقيمة اعتبارية وهذه لتحول
صعوداً ونزولاً بالنسبة الى ربح الشركة او خسارتها فاذا كانت اعمال الشركة
متأخرة فالسهم ينزل عن قيمته الحقيقية وتخصص الشركة كل سنة قسماً من
رأس المال لتمحو قسماً من السهام باشترائها في البورصة او بحب القرعة على ان

الذين يبيعون سهامهم للشركة لا تقطع علاقتهم وانتفاعهم مع الشركة بل يبقى يدهم سند يسمى سند الانتفاع فيصيبهم قسم من راس المال عند فسخ الشركة وإذا احتاجت الشركة الى المال ولم يكن لها دين عند الاعضاء فتعقد لسد حاجتها قرضاً مع الاهالي وتعمل سندات ليشتريها القوم وتخصص الشركة قسماً من الربح لتسديد ربا السندات وقيمة هذه السندات تصعد وتنزل بالنسبة لاعمال الشركة وقد يكون السند محرراً باسم ذلك العضو المشترك وهذا لا يجوز بيعه الا بمعرفة الشركة وقد يكون باسم حامله وهذا يباع بغير معرفتها وهذا اسهل معاملة من ذلك

وتعين الشركة قسماً من الربح للمؤسسين وان لم يشتركوا بسهام كبقية الاعضاء ولذلك لا يكون لهم نصيب من رأس المال عند فسخ الشركة على ان بعض المؤسسين قد يكون مشتركاً بقسم كبير من السهام كما في قتال السويس فتكون حركة العمل يدهم

الذين يتولون اعمال الشركة

المجلس العمومي : هذا المجلس يلتئم من عموم الاعضاء في كل سنة لينظر في خلاصة اعمال الشركة ويصدق عليها وبعض هذه الشركات تحصر هذا الحق بالعضو المالك لعدد محدود من السهام وبعضها تجيزه لكل عضوا ولو كان صاحب سهم واحد ويجوز للشركة ان تعقد اجتماعاً اخر اذا دعت الحاجة وذلك لا يكون الا في الامور الضرورية جداً

مجلس الادارة : وهذا يتألف من الافراد المنتخبين من قبل الهيئة العمومية

لادارة اعمال الشركة وقد يكون هؤلاء شركاء او غير شركاء بشرط ان يكونوا من المقتردين الاذكياء لانهم يتعهدون بجميع اعمال الشركة وهؤلاء يأخذون اجرة شهرية مقابل خدمتهم او اجرة قديمة ويختبون من بينهم رئيساً اما ارباح الشركة فيؤخذ منها قسم لتسديد سهام الشركة وقسم للمال الاحتياطي ومصاريف الشركة كلها والباقي يقسم بين الاعضاء كل على حسب ما اشترك به .

* * *

اسئلة

- * ١ * هل دائرة شركة الانونيم اوسع من الشركتين السابقتين ام اضيق * ٢ *
- كيف يجمع رأس مال هذه الشركة * ٣ * كيف يحصل الراغبون على تأسيس هذه الشركة على الاذن من الحكومة العثمانية * ٤ * هل يدفع العضو قيمة السهم دفعة واحدة * ٥ * هل يجوز ان تقوم الاملاك بدل النقود * ٦ * من يقدر قيمة الاملاك وكيف تقدر * ٧ * اذا باع المساهم سهمه فهل تتطع عائلته مع الشركة بتاتا * ٨ *
- اذا احتاجت الشركة الى المال ولم يكن لها دين عند الاعضاء فماذا تعمل * ٩ * بماذا يمتاز مؤسسو الشركة على غيرهم * ١٠ * كيف يتشكل المجلس العمومي للشركة وما هي وظيفته * ١١ *

تمارين

اكتب في الموضوع الآتي

اي نوع من هذه الشركات انفع للوطن وكيف تبرهن ذلك



الدرس الرابع عشر

تقسيم الأعمال

من جملة الاسباب والوسائط التي تعمل في تكثير الثروة تقسيم الاعمال وهو ان يتخصص كل فرد من افراد الامة بعمل مخصوص كما ان لكل عضو في الحيوان والنبات عملاً مخصوصاً فالجذور مثلاً تمتد في جوف الارض لتمتص المواد المغذية فتناولها الالياف والانابيب وتصعد بها الى الاوراق فتتصفي بفعل النور والهواء وتصبح صالحة للغذاء . واليد مثلاً تحضر الطعام الى الفم فتقطعه الاسنان ويحللها الريق ويقلبه اللسان ثم يرسله الى المعدة وهذه تتولى عملها الكيميائي والميكانيكي فتمثله غذاءً جيداً

في القرون القديمة عندما كانت حاجات الانسان قليلة وعمله ضيقاً كان الفرد الواحد يستطيع ان يتولى قضاء حاجاته كلها . اذهب الى قرية من القرى الكبيرة ترسم التاجر فيها يتولى بيع جميع الاصناف والطبيب هناك يطب الانسان والحيوان، ثم انتقل من هذه القرية الى مدينة صغيرة فترى تاجر الحبوب والبقول غير تاجر الالبسة وطبيب الحيوان غير طبيب الانسان . ثم تدرج الى محيط ارقى وبلد اوسع فترى التجارة قد انقسمت الى اصناف شتى وتولى كل واحد نوعاً منها فقط، وتشتعت العلوم والفنون فترى المهندس غير الزارع والنباتي غير الجيولوجي . ثم يكثر هذا التقسيم في المدن العظيمة فيمولى الطبيب مرضاً واحداً من الامراض فقط ويتولى الطبيعى البحث عن مادة من المواد كالنور او الكهرباء او الصوت الى غير ذلك . وهذا تراه في الصناعات

ايضاً الى درجة ان يتولى ثقب الابرّة رجل ويردها رجل آخر وترفع رأسها
آخر ايضاً وسبب ذلك كثرة الحاجات وتعددّها ، لانه لو اختص الطيب
المقيم في القرية بامراض العين وحدها لقلّ كسبه وقس على ذلك

والاسباب العاملة في تقدم هذا الناموس وظهوره ثلاثة : الاول كثرة
النفوس ، الثاني اطلاق الحرية في التجارة بين الامم ، الثالث تقدم صناعة النقل .
اما الاول فبداهته ظاهرة والاخيران لا يقلان عنه

اما الفوائد الناتجة عن ناموس تقسيم الاعمال فكثيرة :

الاول : الاقتصاد في الوقت وذلك لان العامل المشتغل بالثنتين يحتاج
الى التنقل في العمل من واحدة الى أخرى فيخسر بالتنقل وقتاً والوقت ثمين ،
والانسان كما اخذ في العمل تعود عليه وصرف قوة اقل فيكون الحاصل
اكثر ولو انتقل الى عمل آخر لحسرت قوة الاستمرار والتعود .

الثاني : ان نوع ذلك العمل يصير فيه ملكة قال « ادم سميت » اذا كان
احد المعامل التي تشتغل الدبايس يشتغل فيها عشرة من العمال كل واحد
يقسم من الدبوس مع الالة فهذا العمل يعمل في اليوم ٤٨٠٠٠ دبوس فيصيب
العامل الواحد ٤٨٠٠ دبوس فلو اراد العامل الواحد ان يتولى عمل الدبوس
كله لعجز عن عمل عشرة فقط فالمزاولة تكسب العامل خفة ورشاقة في العمل
الثالث : ان هذا التقسيم يفتح باباً كبيراً للتفنن والاختراع لان العامل
الذي يحصر قواه العقلية والجسدية في امر واحد لا بد من ان يحسن فيه اذا
كان له نصيب من جودة الذهن والذكاء

الرابع : ان هذا التقسيم هو السبب في تكثير الحاصلات وكثرتها وتوجب نزول اسعارها فيتناول الانسان حاجاته بقيمة زعيدة . ولما كان اختلاف الافكار امراً طبيعياً كان من الطبيعي ان يوجد اليوم من يعترضون على صحة هذا ولكن اعتراضاتهم واهية فيقولون انه يخل بقدر الانسان لانه حين يبلغ الانسان سن الخمسين من عمره ويرى انه صرف هذه الخمسين سنة بثقب الابدية يتولاه الحزن واليأس ولكن هذا الاعتراض مضحك فاننا اذا ولبناه ان يعمل الابدية كلها فما الفرق ياترى بين ان يكون اشتغل ابدية كاملة او اشتغل بثقب الابدية ويقولون انها توجب تعاسة كثيرين من الذين اختصوا بالصناعات الشاقة كالتعدين وتنظيف القاذورات ولكن هذا ليس نتيجة انقسام الاعمال بل سببه الحاجة ولا بد من عمله سواء قسمنا الاعمال ام لم تقسمها على ان الحكومات تعني اليوم كثيراً بحياة العملة فتفتح لهم المدارس الليلية وتلقي عليهم الخطب وتغرس الجنائن مجاناً ليمتعوا كباقي اخوانهم بطيبات الحياة لان هذا التقسيم امر طبيعي ومعارضة الامور الطبيعية والوقوف في سبيل سيرها من الجهل .

...

اسئلة

«١» ما هو تقسيم الاعمال «٢» مثل «٣» ذلك من النبات والحيوان «٤» هل يمكن ان تراعى قاعدة تقسيم الاعمال في القرى «٥» ما هي الشروط التي يتوقف عليها تقدم هذا التاموس «٥» ما هي الفوائد الناجمة عن اتباع هذه القاعدة «٦» ماذا يعتد من ذلك المعترضون وكيف تدحض ادلتهم

تمارين

جاوب بلى الاسئلة الاربعة الاولى كتابة وادمجها في قالب واحد

الدرس الخامس عشر

الماكنات

كمان تقسيم الاعمال يعمل في تكثير الثروة كذلك الماكنات هي ركن عظيم من اركانها وهذه كلها من اختراع الانسان والمخترعين المقام الاعلى في الهيئة الاجتماعية لاننا نعيش ونلذذ بثمرات عقولهم ولم نعرف البشرية فضل سعيهم الا بعد موتهم وكان يثور العمال على بعضهم بدعوى ان الالة المخترعة تعطل اشتغالهم وكم اوقف القوم المخترعين موقف الجناة وطلبوا حبسهم ونفيهم وكم هجموا على الالات وكسروها او احرقوها ولا يزال حتى اليوم كثيرون يتصورون ان في الالات المخترعة ضرراً للهيئة الاجتماعية ولولاها لكان الانسان اسعد حالاً واوفر ثروة منه وقبل الخوض في اعتراضات المعترضين وتفنيدها نبحث مختصراً عن فوائدها.

فوائدها : اذا لم يكن للمخترع من الماكنات فضل غير تخفيف المشاق والاعمال المهلكة وقيامها مقام الانسان فيها لكفاها على انه لا يشعر بهذا الا الذين عانوا ولو مرة خوض البحار وقطع القفار فكم لاقى كولومبوس المسكين من المشاق والاختطار في قلب الاوقيانوس فقضى شهوراً والموت نصب عينيه حتى اكتشف لنا ارضاً ثانية بينما البواخر اليوم تقطع ستة وعشرين ميلاً في

الساعة مع اشد العواصف واستكملت فيها شروط الهناء والرفاهية حتى اصبحت لا ينقص الانسان فيها شيء من طيبات اليابسة

ان بعض الماكينات لا يمكن ان يقوم مقامها مئات من الرجال والذين زاروا معامل اوروبا رأوا كيف تلعب الماكينة بقطار الحديد كما تلعب بالريشة فتسكبه وترقه وتقطعه حتى تقسم الميليمتر الواحد الى الف قسم ولو اردنا تعداد عجائب الآلات لطال بنا البحث .

مهما بلغ الانسان من القوة والصحة فهو محتاج الى الراحة اما الالة فتعمل ليلاً نهاراً صيفاً شتاءً لا تجوع ولا تعطش ولا تنعس ولا تنام باستعمال الآلات تكثر الحاصلات وترخص الاشياء فيمتنع الفقير كالغني في كثير منها على السواء

ان اساس التقدم العلم ولولا اختراع آلة الطباعة لما بلغ العلم ما بلغه ولا بالف عام .

ان مصنوعات الالة الواحدة كلها متشابهة لا تفرق عن بعضها بمقدار الذرة ولو اراد الانسان ان يعملها بيده لما امكنه ان يعمل اثنتين متشابهتين تمام التشابه وهنالك فوائد جمة ايضاً يضيق البحث عن تعدادها يدركها المفكر بسهولة اذا أمعن نظره فيما حوله .

وتحتاج الماكينات الى ثلاثة امور الاول وفرة رأس المال الثاني اتقان الصناعة الثالث تكثير المخرج ولنعد الان الى ادعاء المعترضين .

يقولون ان الماكينة تقوم مقام الانسان في العمل فيبقى كثيرون بغير

عمل . هذا الاعتراض منقوض من وجهين الاول انه لا تفدي المصلحة العامة
لاجل المصلحة الخاصة وهل ينكر احد ان النفع من الماكينات يكون عمومياً
على ان الماكينة لا تأخذ العمل كله وحدها بل تحتاج الى افراد لتدويرها
وبقاء بعض العملة من دون عمل امر وقفي والحقيقة ان الماكينات تزيد عدد
المشتغلين خذ مثلاً لذلك السكك الحديدية حين تسير بين مدينة واخرى
تقوم قيامة اصحاب العربات بدعوى انها تعطل عملهم ثم لا يلبثون
ان يروا ان السكة تزيد الحركة ويكثر القادمون والذاهبون والصادر والوارد
ويحتاج الى العربات اكثر من قبل وقس على ذلك اكثر الاختراعات ان لم يكن
كلها وافرض ان احدى المدن كانت تصرف على الاكسية الصوفية قبل اختراع
الالة عشرة آلاف ليرة واهبحت بعد اختراع الالة ونزول الاسعار تصرف ثمانية
آلاف ليرة فقط فسبب نزول الاسعار يصبح الفقراء يلبسون ايضاً فتحتاج الماكينة
لتزيد الوارد وهذا يحتاج الى عمل اكثر مما قبل او انشاء معمل ثان

ويقولون انه يكثر بسبب الماكينات التغير والتحول فيكثر الاعتصاب
وهذا الاعتراض واهن ايضاً لان التحول تقدم والتقدم مستحب والاعتصاب في
هذه اخف ضرراً من تلك لانه اذا اعتصب التجارون في بلادنا مثلاً فحركة
التجارة تقف تماماً اما اذا كانت المعامل فالالة لا تقف مطلماً ويمكن في بعض
الاحيان ان يقوم عامل واحد مقام عشرة اعمال فلا يتعطل العمل تماماً

ويقولون ان حياة العملة تعيسة لان ساعات العمل كثيرة وداخل المعامل
مظلم قدر الى غير ذلك نعم لا ينكر انه يقع شي من هذا القليل ولكن قد اهتمت

الحكومات اليوم بالعمل فحددت ساعات العمل رحمت ان يكون بناء المعامل
صحيحاً ثم ان بعض الشركات تكفلت باطعام العملة وهيأت لهم بيوتاً للسكنى
باجور رخيصة وفتحت المدارس لدراسهم الى غير ذلك من ضروب الراحة
والهناء وفي اوربا الان قد وقف جيش العملة والاشتراكيون في طريق المتولين
ووضعوا حداً لاستبدادهم

اسئلة .

«١» عد ما تعرفه من المآكنات «٢» ماذا كان حظ المخترعين في حياتهم
«٣» هل العملة محقون في اعتراضاتهم «٤» ما هي فوائد المآكنات «٥» ماذا
يعترض المعارضون وهل اقنعتك ادلتهم «٦» هل تهتم اوربا اليوم بحياة العملة وماذا
عملت لراحتهم واتمهم

تمرين

اكتب في الموضوع الآتي

دافع عن العمال في الحكومة العثمانية واذكر ما يقاسونه وبين وجه الاصلاح

القسم الثاني

الدرس السادس عشر

اقسام الثروة

قسمنا في بداية الكلام علم الاقتصاد الى اربعة اقسام استحصال الثروة ،
واقسامها ، وتداولها ، واستهلاكها . وفرغنا الان من الكلام عن استحصال
الثروة فبينما مواردنا الثلاثة الطبيعة والعمل وراس المال وذكرنا الحلقة الرابطة

لهذه الموارد بعضها والآن ننتقل الى القسم الثاني من هذا العلم وهو توزيع هذه الثروة المجتمعة

من المسلم ان لكل سبب او عامل في امر - حصة بالنسبة الى مقدار تأثيره في ذلك الشيء ولذلك نجد ان تقسيم الثروة الطبيعي يرجع الى موارد هافكل من هذه الموارد يتناول حصة تساوي مقدار تأثيره في تكثيرها فيقال لنصيب الطبيعة منها « رانت » ولحصة العمل « اجرة » ولحصة راس المال « ربا » ولحصة المتعهد « تمتع » فالقسم الثاني من علم الاقتصاد يبحث في هذه الحصص ومقدارها وكل ما يتعلق بها وتقسيم الثروة على هذه الصورة قانون اقتصادي طبيعي على ان بعض الباحثين ينكر طبيعة هذا التقسيم ويختيلون تقسيماً ملاماً أكثر من هذا

مذمة الطبيعة او نظرية رانت

اصطلح الاقتصاديون على تسمية الحصة التي تتناولها الطبيعة من الثروة « رانت » وصاحب هذه النظرية هو الاقتصادي الانكليزي الشهير « ريكاردو » وهنا يتبادر الى الذهن مسئلتان ينتهي البحث من هذا الفصل بالجواب عليهما

(١) هل يوجد للطبيعة حصة من الثروة ؟

(٢) اذا وجدت فلن يجب ان تعود ؟

اولاً نقسم موهوبات الطبيعة الى قسمين داخلية وخارجية فالداخلية مالها علاقة بنفس الانسان ولا تنفك عنه كالذكاء والمواهب العقلية والنفسية على اختلاف انواعها وهي مركز او مورد راس المال المعنوي كما قدمنا ولهذه المواهب

الطبيعية حصّة من الثروة فلو ان ثلثين درسا في مدرسة واحدة فن التصوير واجتهدا وعملا فيها بدرجة واحدة ولكن كان الواحد اذكى من الآخر فبعد ان انتهيا من المدرسة باثرا بالعمل وصور كل منهما صورة لشيء واحد لبيعت الصورة من عمل الذكي الماهر باكثر مما تباع الصورة من عمل الثاني وان كانت ساعات عمل كل منهما متساوية فلو لم يكن للطبيعة حصّة لكان يجب ان تباع الصورتان بسعر واحد فهذا الفرق بين ثمن الواحدة والاخرى هو حصّة الطبيعة وامثلة هذا كثيرة امام اعيننا

والموهوبات الخارجية تنقسم الى قسمين عمومي وخصوصي فالعمومي هو الذي يتمتع به جميع البشر بلا عوض كالنور والهواء وغيرها ويوجد موهوبات طبيعية خصوصية وهي ما تختص بفرد واحد او شركة او امة كلانهار والمعادن والغابات والاراضي المنتبة فهذه تدر على الاهالي ثروة ليس لاهل الاراضي الفاحلة حظ منها فاذا ثبت انه يوجد للطبيعة حصّة من الثروة وجب ان ننظر لمن تعود هذه الحصّة

ان العقل السليم يسوقنا الى القول انها ترجع هذه الى الطبيعة نفسها ولكن هذه الطبيعة تتجلى في شخص ان كانت داخلية ولذلك فهذا الربح او الحصّة تعود لهؤلاء الافراد على انه يوجد قسم من المعترضين الاشتراكيين اليوم يعترضون على هذا التقسيم ويرتأون ان تاخذ الحكومات هذا الفرق ثم تقسمه بالسواء على الافراد ودليلهم ان الفرد الذكي لم يبلغ ما بلغه الا بتأثير البيئة او المحيط الذي يعيش فيه وان الدافعين هذه الحصّة هم القوم الذين

يعيش معهم وان ذلك الرجل لم يتحسن ارضه ويرتفع سعرها الا بارتقاء المحيط وليس له نفسه سعي في ذلك فمن الظلم ان يتم حده بهذه الحصة بل يجب ان نقسم على الافراد بالسواء بالنسبة الى السعي ولكن هذا الدليل منقوض لان تلك الارض لم تصل الى يد ذلك الرجل الا بعد ان تبودلت مراراً ودفع ثمنها الحقيقي لنفرض ان رجلاً اشترى الف متر من الارض كل متر بخمسة قروش على امل ان يتحسن الارض فيبيع المتر بعشرة مثلاً فعلمه هذا تجاري محض لان الذي يحتمل الربح يحتمل الخسارة ايضاً فاذا جاز للمعتريين اقتسام الارباح يجب عليهم ان يشتركوا بالخسارة ايضاً وهذا يجر الى الكسل لان الباعث الاول الى العمل هو حب المنفعة الشخصية ولا سبيل لمعارضة الفطرة والاميال الطبيعية بل الوقوف في مجراها جهل لا يورث الا التعب وضياع الوقت فالمالك الشرعي اذن حصة الطبيعة هو من ظهرت معه

اسئلة

- «١» الى كم قسم يقسم علم الاقتصاد «٢» من كم مورد تستحصل الثروة «٣» ماذا تسمى حصة الطبيعة «٤» ماذا تسمى حصة المتعهد «٥» ماذا تسمى حصة راس المال «٦» ماذا تسمى حصة العمي «٧» هل اقتنع عندك بتمسيم الثروة كى هذه الصورة «٨» كيف تبهن ان للطبيعة حصة من الثروة واذكر مثل الولدين المصورين «٩» لمن يجب ان تعود حصة الطبيعة «١٠» ماذا يرتأى الاشتراكيون «١١» ما هو دافع الانسان للعمل

تمرين

اكتب في الموضوع الآتي

اقرأ الدروس الخمسة الاولى وافهمها جيداً ثم لخصها كتابة باختصار

الدرس السابع عشر

اصول الاراضي وتقديرها

تقسم الاراضي بحسب مساحتها الى ثلاثة اقسام، صغيرة ومتوسطة وكبيرة والزراعة والفلاحة تتبع تقسيم الارض ايضاً فهناك الفلاحة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة فالفلاحة الصغيرة هي ان تقسم الارض الواسعة الى اقسام صغيرة ويتولى كل فرد او جماعة عمل قسم منها مستقلاً بنفسه والكبيرة هي ان تجمع القطع الصغيرة كلها او توجد ارض واسعة تزرعها وتديرها يسند او شركة واحدة وانقسم الباحثون الى فريقين فريق يرجح الاولى وفريق يرجح الثانية

فالذين يرجحون الملكية الصغيرة دليلهم انه يعتنى بالارض وتزرع جيداً لانه يتولى زرعها غالباً اصحابها بانفسهم والفوائد التي ينتظرونها اقتصادياً من ضم الاعمال بتوفير بعض المصاريف لا يطبق الا في المسائل الصناعية اما الزراعة فمعكس ذلك بل ان الآلات التي تتولى حرث القطع الصغيرة لا يمكن تقيص عددها بضم الاراضي الى بعضها فالمصروف لا يتغير لنفرض ان خمسة معامل صغيرة يشتغل كل منها على حدة فيبلغ مصاريف الواحد مئة ليرة في السنة ومصروف الجميع خمسمائة ليرة فان انشاء معمل كبير بقيمة هذه المعامل الصغيرة يكون مصروفه اقل من خمسمائة ليرة ولكن في الزراعة لا يمكن تطبيق ذلك لان الارض ليست كالمعمل يمكن حصرها في بيت واحد والاشراف عليها بل ما يصرف لاجلها يجب صرفه كله سواء قسمت ام جمعت والمعتضون يقولون

ان تقسيم الاراضي الى اقسام كبيرة يساعد في تقدم الزراعة واستخدام الآلات الحديثة لان الذي تستطيع الشركة عمله لا يمكن الفرد ثانياً تحف وطأة الولايات الزراعية فاذا ظهر مرض او آفة بادرت الشركة الى مداواتها كما حصل في فرنسا فان الاهالي وقفوا حيارى تجاه آفة « الفيلوكسيرا » كما يجاري المصريون اليوم في علاج دودة القطن التي كثيراً ما تقضي على ثروة الامة فلو كانت الاراضي تخص شركة لاتخذت التدابير والوسائط الفعالة لمنع سرية هنا الداء ولكن الاحسن من هذا وذلك ان نقسم الارض الى اقسام متوسطة فنربح فوائد الجهتين وليس هنالك مقياس محدود لتحديد نوع كل من الاراضي بل يختلف ذلك بالنسبة الى الحكومات والارض

اسئلة

- « ١ » الى كم قسم نقسم الفلاحة « ٢ » ماهي الفوائد التي تنجم عن تقسيم الارض الى اقسام صغيرة « ٣ » ماهي الفوائد التي تنجم عن تقسيم الارض الى اقسام كبيرة « ٤ » اوضح لي مثل الخمسة معامل وضماها الى معمل واحد « ٥ » ما هو الرأي المعول عليه اخيراً في تقسيم الاراضي

تمرين

اكتب في الموضوع الاتي

ايها النفع للوطن ان تكون الارض ملكاً للفلاح فيشتغل لنفسه او تكون في يد الممولين فيشتغل الفلاح بالاجرة



الدرس الثامن عشر

الغابات (الاهراج) ؛ المعادن ؛ المياه

ثبت معنا فيما تقدم ان للطبيعة حصة من الثروة لانها من اصل مواردها وعلم القارىء ان اطلاقنا كلمة الطبيعة يشتمل الاحراج والمعادن والمياه ولنبحث عنها الان باختصار

الاهراج او الغابات يوجد قسم كبير من الارض تكتنفه الاشجار العظيمة المختلفة الانواع ولهذه الغابات شان عظيم في علم الاقتصاد لانها تؤثر في صحة الاقليم الزراعية والهوائية ولها علاقة بالمياه ايضاً لانها تمنع السيول الجارفة ولذلك يعتني الاوروبيون اليوم كثيراً بالغابات الباقية ويجهدون ان يزرعوا من جديد غابات اخرى او ان يصلحوا تلك الغابات التي قطعها يد الجهل ولا عجب اذا اعتنى الاوروبيون بشأنها لما قدمناه من الفوائد لاسيما اذا عرفت ايضاً انها منبع الوقود على اختلاف انواعه وكثير من الاشآت يقوم بها فوضعت الحكومات اليوم قوانين للغابات خاصة وهي تعم حتى اصحاب الغابات الخصوصية فهم ليسوا احراراً في غاباتهم كما يشاؤون

واصبح علم الغابات علماً قائماً بنفسه وله فرع خاص في المكاتب الزراعية اما الغابات في دولتنا العثمانية فكثيرة وجسيمة وتقسم الى اربعة اقسام (١) الغابات الميرية (٢) الوقفية (٣) الخصوصية (٤) التي تخص ناحية محدودة او بلدة اما الغابات الميرية فتراجع وارداتها وحق التصرف بها الى الحكومة وحدها والموقوفة ترجع وارداتها الى الشيء المرفقة له والخصوصية هي تحت تصرف

المالك لها ويدفع الرسم المفروض عليها الى الحكومة والاخيرة تكون ملك تلك الناحية او البلدة فتأخذ منها حوزها من القود وغيره تحت تعارف معلوم لدى الجميع .

المعادن : يوجد قسم عظيم من الثروة مدفون في جوف الارض كالذهب والحديد وغيره وقد اختلف في هل يجب ان يكون المالك للارض مالكا للمعدن الذي فيها او تملكها الحكومة ففي انكلترة يكون المالك للارض هو المالك لكل ما يكتشف في جوفها من المعادن وغيرها وفي فرنسا تكون المعادن كلها من حق الحكومة ولا تأثير للمالك ابداً وفي قانوننا نحن العثمانيين تكون المعادن ملكاً للحكومة ايضاً

وتقسم المعادن بحسب نظام حكومتنا العثمانية الى ثلاثة اقسام (١) المعادن الاصلية كالحديد والرصاص والنحاس (٢) المعادن السطحية وهي التي توجد على سطح الارض بين التراب مثل السوديوم والبوتاسيوم (٣) ومقالع الاحجار . واستخراج هذه المعادن يتوقف على اذن الحكومة وتأخذ الحكومة لاعطاء هذا الاذن من خمسين الى مائتي ليرة عن المعادن الاصلية واربع ليرات عن المعادن السطحية والرسوم المأخوذة عن المعادن نوعان رسوم مقررة وهذه تؤخذ بالنسبة الى مساحة الارض المعدنية سواء استخرج المعدن ام لم يستخرج فتأخذ عن كل عشرة آلاف ذراع مربع عشرة قروش ورسوم نسبية تؤخذ بالنسبة الى نوع المعدن وما يستحصل منه من الواحد الى خمسة في المئة او عشرة في المئة وصناعة التعدين صعبة جداً وفيها تهلكة للاموال لان

كثيراً من المعادن بظنها المتعهدون في اول الامر كثيرة البركة ثم لا يلبث ان تظهر بعد الحفر فتذهب الاموال المصروفة لانشاء السرايب والالات وغير ذلك ضياعاً في جوف الارض لانها لا تصلح لغير ذلك

المياه : ان عقل الانسان لم يقف في استثمار نفع المياه عند هذه الدرجة المألومة بل استخدم قوته الميكانيكية في تدوير المطاحن واستحصا الكهرباء بقوة الشلالات الى غير ذلك من ضروب التفتن والاختراع ودرنا العثمانية غنية بمياهها كما هي غنية في اغلب الاشياء ولكن اكثرها يذهب هدرآ لا ينفع منها احد

اسئلة

- (١) ماذا نعني بكلمة الطبيعة (٢) ماهي الغابة (٣) ماهي فوائد الاحراج الطبيعية (٤) الى كم قسم نقسم الاحراج في الحكومة العثمانية (٥) لمن يعود ريع كل من هذه الاحراج (٦) عد انواع المعادن التي تعرفها (٧) هل يملك صاحب الارض المعادن التي فيها ام ترجع للحكومة (٨) اية الطريقتين تتبع الحكومة العثمانية في ذلك اليوم طريقة انكلترا ام طريقة فرنسا (٩) الى كم قسم نقسم المعادن (١٠) هل يحتاج استخراج المعادن الى اذن من الحكومة (١١) كم تأخذ الحكومة رسماً لاعطاء الاذن (١٢) الى كم قسم نقسم الرسوم التي تأخذها الحكومة عن المعادن (١٣) هل من خطر على الاموال المصروفة لاستخراج المعادن ولماذا (١٤) ماذا ننتفع من المياه (١٥) هل بلادنا غنية بمياهها

الدرس التاسع عشر

تفصيل الاراضي

بقي من الكلام عن حصة الطبيعة هذا البحث فقط وهو كيف يجب ان

نشغل الاراضي لانه يوجد اليوم ثلاثة اصول متبعة في ذلك الاول ان يتولى صاحب الارض عملها بنفسه او ان يكون له شريك يأخذ الربع او النصف مثلاً مقابل عمله الثالث ان يؤجرها لغيره

لا ينكر احد ان الامر الاول هو الاحسن وهو ان يشتغل صاحب الارض بنفسه لان ما يعمله الانسان لنفسه قلما يعمل لغيره ولكن لما كان بعض الافراد يملكون ارضاً واسعة لا يمكنهم وحدهم القيام بها اولهم في المدينة عمل آخر اثم منها كان من الضروري ان يعطوها لشريك من الفلاحين او الى مستأجر بيد ان هذا مضر بالتربة لان الشريك لا ينظر الى طبيعة الارض ويزرعها على حسب قابليتها بل يهجمه زرع الاشياء اقل مصرفاً والاكثر انتاجاً وان اضر ذلك بالارض في الاتي مثال ذلك ان في اصول المناصفة يأخذ صاحب الارض نصف الحاصلات غير الصافية والفلاح يأخذ النصف الثاني ويدفع جميع المصاريف فلو فرضنا ان قطعة من الارض تصلح لزرع الشعير يلزمها مصروف ٥٠٠ قرش لتنتج ب ٢٠٠ قرش واذا زرعت ذرة يلزمها ٣٠٠ قرش لتنتج ب ٨٠٠ قرش فصاحب الارض يفضل ان يزرعها شعيراً فيكون له ٦٠٠ قرش مع موافقة زرع الشعير لطبيعة الارض ، اما الفلاح فيفضل ان يزرعها ذرة لان حصته من الذرة تساوي حصته من الشعير مع ان الذرة اقل مصرفاً وهذا مقدار الحصتين نوضحه بالحساب فحسته من الذرة هذه:

٨٠٠ على ٢ — ٣٠٠ = ١٠٠ وحسته من الشعير هذه ١٢٠٠ على ٢

— ٥٠٠ = ١٠٠ فاذا عادل المصروف نصف الوارد لا يربح الفلاح شيئاً

مثلاً اذا صرف الف فلاح قرش على قطعة ارض فالتبعت مالا بالفين قرش
فياخذ صاحب الارض الف قرش ويبقى للفلاح الذي صرفه فقط فلا يربح
شيئاً . فاذا كان صاحب الارض لا يتمكن من العمل بنفسه فالاحسن
اقتصاداً ان يؤجر الارض لآخر وان تكون مدة الايجار طويلة . ففي انكثرة
يؤجرون الارض خمساً وعشرين سنة لانه اذا كانت مدة الايجار قصيرة
فالمستأجر لا يتمكن من اصلاح الارض كما يجب . على انه يوجد محذوران في
تطويل المدة الاولى التحول الذي يحصل في الاسعار خلال هذه المدة فاذا
ارتفعت الاسعار ربح المستأجر وظلم صاحب الملك وعكس ذلك يكون اذا
انزالت ولكنهم قد تلافوا ذلك بالنظام المتبدل *Lechelle mobile* وهو اذا ارتفعت
الاسعار الى عشرين في المئة فصاحب الملك يزيد قيمة الايجار على نسبة ذلك واذا انزالت
الاسعار الى تلك الدرجة فينقص صاحب الملك على نسبة ذلك ايضاً فتلافي هذا المحذور
الثاني ان المستأجر يصرف رأس مال كبير في تصليح التربة وحفر الخنادق
وبناء المخازن وغير ذلك وهذه يمكن الانتفاع بها بعد مدة الايجار ايضاً وليس
من العدل ان تترك لصاحب الملك وتلافي هذا المحذور ايضاً تتألف لجنة
تحكيم تقدر قيمة تلك البواقي فيدفعها صاحب الملك للمستأجر

اسئلة

- ١- كم اصولاً موجوداً اليوم في تشغيل الاراضي — ٢- اي الاصول
انفع للفلاح وايها انفع لصاحب الارض — ٣- اذكر مثال زارع الشعير والذرة
واوضحه جيداً بالحساب — ٤- الى كم سنة تؤجر الارض في انكثرت — ٥-
ما هو النظام المتبدل (*Lechelle mobile*)

اكتب في الموضوع الآتي إذا كنت ملأً كما فأي الأصول تتبع في زراعتك

الدرس العشرون

حصة رأس المال من الثروة

الربا

« تعريفه وسببه وفوائده، تعيين مقدار تأثير المدنية عليه »

تعريفه وسببه : تستثمر الأموال بواسطة : رأساً وبواسطة : أي إن صاحب المال إما أن يستثمر ماله بنفسه أو يعهد به إلى غيره فيأخذهم من ذلك الرجل حصة تقابل مقدار انتفاعه من ذلك المال وهذا ما يطلق عليه الربا في اصطلاح الاقتصاديين فهو « ما يأخذه صاحب المال من المنتفع به مقابل انتفاعه »

حرم الفلاسفة القدماء كإرسطو طائفة من مثلاً الانتفاع من رأس المال فكانهم يعتقدون أن رأس المال دقيم ثم تبعهم في القرون الوسطى الرهبان فحرموه أيضاً وجميع الشرائع تحرم منه الصور المضارة والاقتصاديون كذلك لا يستطيعون الضرر والمضارة وإدمايو دي إلى انتفاع صاحب المال والمعامل به فهو عندهم من الصور النافعة مثال ذلك : امرأة تشتغل بالخياطة كل يوم بعشرة قروش فاتاها رجل غني وأعطائها ألف قرش ثمن ما كنته فأصبحت هذه المرأة تحصل في يومها عشرين قرشاً فصارت تترجأ في اليوم عشرة قروش زيادة على ربحها السابق فهذه العشرة قروش هي حصة رأس المال لأنها لم تحصل إلا بمعاونة صاحب المال فافتسام النفع بينهما معقول وليس هذا كما كان يجري في القرون الوسطى من

الشعاعات التي لاجلها حرم الفلاسفة والشرائع الربا مثل ان المدين كان يعد عبداً للدائن يقطع اذنه اذا تاخر عن الدفع وغير ذلك من ضروب العقاب اما اليوم فصاحب المال والعامل به كانها شريكان ينتفعان بالتعاون الاول بماله والثاني

بسعيه

فوائده : والفوائد الناجمة عنه كثيرة اهمها انه يقوي روح التعاون بين الافراد فتزداد الحركة ويكثر السعي فيكثر الحاصل وتتمو الثروة فيسعد حال الانسان وكثيراً ما نفع الامم جداً خذ مثلاً لذلك دولتنا العثمانية تأمل لو اغلقت اصحاب الاموال صناديقهم امام حاجتها لوقعت في ارتباك عظيم اما اليوم فانها تجد بمال اصحاب الصناديق سعة فتعيش كما تحب وترغب من هذه الجهة

نعيين مفرده : يصعب تحديد مقدار الربا والحق ان ذلك يتبع الناموس الطبيعي وهو ناموس العرض والطلب وقد تكلمنا عنه في اثباتنا ان نواميس الاقتصاد طبيعية فلعارض والطالب هما المعطي والآخذ وتراوح مقادير الربا بالنسبة الى ازدياد الحاجة في احدهما الى الاخر وللسياسة والتجارة والصناعة والمباراة تأثير عظيم ايضاً في هذا الامر فاذا كان حبل السياسة في دولة من الدول مضطرباً فالمعطي يكون قد خاطر بامواله فيزداد الربا في مقابلة الخطر وان كان الامن سائداً وسوق التجارة والصناعة رائجة فالربح يزداد ايضاً فيزداد الربا على نسبة ازدياد الربح لان المعطي كما قلنا شريك الآخذ والمباراة عامل كبير ايضاً فاذا اتاك رجل واحد يطلب منك راس مال يكون الربا الذي تطلبه في مقابلة راس المال غير الربا الذي تطلبه فيما اذا كان عشرة يطلبونه

منك ثم ان لا مجال الديون من القصر والطول دخلاً في ذلك ايضاً وهذا بدوي
تأثير المدينة والحروب : كان ولا يزال أكبر مبيد للاموال الحروب ولا
يחס بالحاجة الى المال الا بعد انتهاء الحرب وصحو الامة فتطفق تنظر في القلاع
المهدومة والبواخر المخربة والمدن المحروقة وكل هذه يحتاج في اعمارها وتصليها
الى المال فيزداد بذلك مقدار الربا على ان المدينة اليوم تسعى جهدها في ابطال
الحروب بعقد المؤتمرات السلمية وحسن التفاهم واذا حصل حرب مثلاً فلا
تلبث ان تتداخل الدول الاخرى وتصلح ما بين الدبلتين المتحاربتين كما حدث
في تحارب روسيا واليابان فتوطيد دعائم السلم يدعو الى حسن الحركة وازدياد
الارباح فتكثر الثروات وبكثرتها تنقص قيمتها لان الاشياء اذا بذلت رخصت
وبذلك ينزل مقدار الربا

الاكتشافات والاختراعات : والاكتشافات والاختراعات تسير مع المدينة
جنباً الى جنب ومعلوم ان تقدم هذه يزيد الحاجة الى الاموال لاجراجها الى
حيز العمل فيزداد بذلك مقدار الربا ثم ان تاخر بعض المالك عن بعضها يدعو
الى ازدياد مقدار الربا لان السولة الضعيفة تحتاج الى المال فلجأ الى القوية لسد
حاجاتها فيصعد الربا على ان السبب الاول في تزويد الربا اي الحروب مضر
اقتصادياً اما السببان الاخيران فنافعان جداً والاقتصاديون يقولون ان مقادير
الربا آخذة اليوم في النزول اذا ظلت المدينة تتقدم على هذا المتوال لان الدول
المنحلة ستتقدم كالاخرى فلا تحتاج الى الاموال والصناعات تتقدم الى درجة
انها انقثت الحاجيات فضلاً عن الكماليات والحاجة ام الاختراع فالحاجات

تخف وحسن الاختراع بقل والامن يعم وقد تصل الحال الى درجة ان الممولين يفضلون بقاء الاموال في صناديقهم على اعطائها والمخاطرة بها بربا قليل جداً

اسئلة

- ==١== ما هو راس المال ==٢== بكم واسطة تستثمر الاموال ==٣== هل حرم الفلاسفة القدماء او بعض الاديان الربا ==٤== هل يعامل المديون اليوم مثل المديون قديماً ==٥== ما هي فوائد الربا ==٦== هل يمكن تحديد الربا ==٧== ما هي الاسباب التي تؤثر في صعوده ==٨== ما هي الاسباب التي تؤثر في نزوله ==٩== ما هو تأثير المدنية والحرب في الربا ==١٠== ما هو تأثير الاكتشافات والاختراعات ==١١== هل تاخر بعض الممالك يؤثر في ازدياد قيمة الربا

تمرين

اكتب في الموضوع الاتي

ايها احسن للمثري ان يستثمر امواله بنفسه او ان يقرضها للآخرين وينتفع برباها

الدرس الحادي والعشرون

محنة المعتمد

قلنا ان المتعهد هو الحلقة الرابطة بين موارد الثروة وبين مراكزها تكثيرها والحصص التي يتناولها تختلف عن الربا والاجرة فبعضهم يقولون ان حصص المتعهد هي كالاجرة او الربا وليس من حاجة الى تمييزها عن تلك اما الحقيقة فخلاف ذلك لان المثري ياخذ الربا عن مال معلوم ولا يهمه درجة ربح المديون بل ما ياخذه معين قبل الدين وكذلك قل عن اجرة الصانع فهي محدودة ان كانت في الشهر او اليوم اما المتعهد فيختلف كل الاختلاف عنها لانه يصح ان يشتغل

المتعهد كل السنة وفي نهايتها يخسر كل تعب فلا يأخذ درهما واحداً هذا فضلاً عن خسارة مركزه الادبي اما الدائن فلا يخسر اذا خسر المدين الا راس المال او قسماً منه ويبقى مركزه الادبي محفوظاً. والصانع لا يهيمه الامر بتأناً يتقاضى اجرته من المتعهد ولو كان خاسراً بخدمة المتعهد عظيمة وموقعه في الهيئة الاجتماعية حرج جداً وترقي المدنية يوجب تاخر المتعهد لان طالبي هذه الخدمة اصبحوا كثيرين بانتشار العلم وتقدمه وبنزول مقادير الربا يعدل اصحاب الاموال عن اعطاء اموالهم الى الغير ويستثمرونها هم بانفسهم فيكثر بهذه الوساطة المتعهدون وتقدم الصناعة يوجب انتظام الاعمال وقلة الهوالك فتخف نوعاً ما ضمانات المتعهد من هذا الوجه فيقل تمتعه بهذه النسبة ايضاً وعلى هذه الصورة تكون المدنية موجبة لتاخر المتعهد وتحسين حال الصانع فانه كلما تقدمت المدنية تكثر الاجرة وتقل ساعات العمل

اسئلة

- ١ = ماذا تسمى حصة المتعهد = ٢ = ما الفرق بين حصة المتعهد والاجرة
= ٣ = اذا خسر المتعهد في عمله فهل يأخذ اجرة من صاحب المال على سعيه (٤)
ما هي اهمية المتعهد في الهيئة الاجتماعية (٥) هل آخذ عدد المتعهدين في الزيادة ام
في النقصان (٦) هل يتقدم المتعهد بتقديم المدنية



الدرس الثاني والعشرون

حصة او الاجرة المملوكة

الاجرة هي الحصة التي تصيب العامل من الثروة في مقابلة خدمته وليس

هذا التعامل من مبتكرات العصر المتأخرة بل هو قديم وان اختلفت اشكاله لان خلق البشر طبقات هو من احكم حكم المبدع القدير وعبثاً تحاول فئة من الاشتراكيين اليوم تغيير هذا النظام بان يلغوا لفظة الاجير فيكون الجميع ذوي اموال يستثمرونها بالاشتراك والتعاون فيكون العامل عاملاً وشريكاً ولكن المفكرين والناظرين في سنن الاجتماع يرون بطلان هذا الرأي وعدم امكان تطبيقه بالعمل . والقسم الاعظم من الناس يشتغلون بالاجرة كالمحامي والمهندس والاستاذ والطبيب والعامل في المعامل .

دفع الاجرة : يوجد في دفع الاجرة طرق مختلفة واحسنها ان تدفع بالنسبة الى زمان العمل ويدخل تحتها اليومية والاسبوعية والشهرية والسنوية . والاحسن ان تسوى في كل اسبوع على ان هذا الطريق لا يسلم من غبن لانه ان تساوى مقدار الزمان لا تتساوى درجات الاجتهاد كما ان القوة ليست واحدة فقد يورث هذا النوع الكسل اذا لم تكن الاخلاق حسنة .

الطريقة الثانية ان تكون الاجرة بالنسبة الى مقدار العمل فيجعل مثلاً اجرة عمل القطعة الواحدة خمسة قروش ومهما استطاع العامل عمله من القطع تزداد اجرته بالنسبة الى ازديادها وكثير من الصناعات تقبل هذا النوع ولكن لا يمكن تطبيقه في الصناعات التي لا يمكن توزيعها قطعاً كالتعدين وغيرها وهذه ايضاً لا تسلم من النقد لانها قد تجر بعض العمال الى الافراط في العمل طمعاً في الكسب ولا يهتم العمال بانفق الاشياء كما يجب فينظرون الى الكم اكثر من الكيف . والطريقة الثالثة توحيد الطريقتين الاوليين وذلك ان يحدد ما

يجب ان يتمله العامل في اليوم ثم اذا وجد العامل وقتاً يستطيع ان يعمل فيه زيادة بانثان تزداد الاجرة بالنسبة الى ما يعمله وقد اتخذوا في بعض الصناعات طريقة اخرى وهي المقياس المتحرك او الاجرة المتحركة *Lechelle mobile* فيحدد اولاً الحد الاصغر في الاجرة ثم لتحول بعد ذلك صعوداً ونزولاً بالنسبة الى رواج الاشياء المستحصلة وارتفاع ثمنها واكثر ما تتبع هذه الطريقة في صناعة التعدين ويجب ان تدفع الاجرة في جميع هذه تقوداً ويجوز ان تكون الاجرة في الصناعة الزراعية من الحبوب وغيرها .

تعيين مقدارها : ان اتباع الدستور الطبيعي « العرض والطلب » هو احسن شيء لتعيين مقدار الاجرة . اما « برنج » فيرى ان تكون الاجرة بالنسبة الى حاجة العمال ولكن هذا الرأي منقوض من وجهين الاول انه لا يمكن تعيين الحاجة فضلاً عن ان الحاجات تختلف فالحاجة في الشتاء مثلاً اكثر منها في الصيف ولا يمكن ان تسير الاجرة ورآء الحاجة والوجه الثاني انه مضر بمصلحة العمال لان الامر ليس كما يتوهم « برنج » من ان حالة العمال آخذة في التاخر بل الامر ضد ذلك فان كثيرين منهم يوفرون قسماً عظيماً من اجرتهم واثيرون جمعوا ثروات وتدرجوا في الرقي الى ان تولوا ادارة بعض الاعمال بانفسهم وبعضهم يرى ان يحسب مقدار المال الذي يدفعه ذلك البلد لنوع من الصناعات مثلاً ويحسب عدد العملة المشتغلين بتلك الصناعة ويقسم المال على عدد الصناع في عدد ايام السنة فالحارج يكون معدل الاجرة اليومية ولكن هذا غير ممكن لانه يصعب احصاء العمال كما انه لا يمكن تقدير المال

المدفوع في كل سنة والرأي الأخير والمعول عليه ان تكون الاجرة بالنسبة الى القوس الاستحصالية المصروفة لذلك الشيء. والاجرة تختلف بالنسبة الى الصناعات لان بعضها يتوقف على حذق ومهارة وبعضها فيها تهلكة وبعضها يكون الزمان المصروف لتعلمها طويلاً فلا يصح ان تكون اجرة المحامي مثلاً في ساعة كاجرة الحائك لان هذا لم يصرف الا ستين او ثلاثاً لتعلم صناعته اما المحامي فيظل وقتاً طويلاً يصرف الوقت والنقد لتحصيل هذه الصناعة والاجرة تختلف ايضاً بالنسبة الى المكان والزمان فاجرة العامل في سورية مثلاً غير اجرة العامل في اميركا واوروبا واجرة العمال آخذة في التقدم لارتفاع اثمان الماء كولات والملبوسات ففي فرنسا سنة ١٨٤٨ كانت احرة الخباز نحو خمسة فرنكات فصارت سنة ١٨٩٢ بين السبعة والتسعة واجرة البناء كانت مثلها ايضاً فبلغت ثمانية فرنكات ايضاً وهكذا الحال في اكثر الصناعات في انحاء اوروبا واميركا وفي بلادنا ايضاً

اسئلة

- ١= ما هي الاجرة =٢= هل دفع الاجرة من الامور المستحدثة او القديمة
- ٣= هل يمكن الغاء الاجرة والاجير وان يكون رأس المال مشاعاً لجميع الافراد على السواء
- ٤= ما هي الاصول المتبعة اليوم في دفع الاجرة
- ٥= ما هي المحاذير المتولدة عن اعطاء الاجرة بالنسبة الى الزمن
- ٦= ما هي المحاذير المتولدة عن اعطاء الاجرة بالنسبة الى كمية العمل
- ٧= ما هو المقياس المتحرك او الاجرة المتحركة
- ٨= هل يمكن تعيين قيمة الاجرة عموماً
- ٩= اي قانون من قوانين الاقتصاد ينحكم في تعيين الاجرة
- ١٠= ما هو رأي «برنج» وهل رأيه صحيح

== ١١ == هل اجرة العامل في سور يا مثلها في اوربا

تمرين

اقرأ الدروس التي بين الخامس والعاشر وافهمها جيداً ثم اكتب فحواها باختصار

الدرس الثالث والعشرون

العمل والاعتصاب

اصبحت الحرب سجالاً اليوم بين العمال واصحاب الاموال لا سيما بعد ان ولدت لنا الاختراعات الالات الحديثة فاحدثت تحولاً عظيماً في الصناعة ادى في بعض الاحيان الى الاستغناء عن قسم من العمال مؤقتاً فدعت الحاجة الى اتحاد العمال وكانت القوانين المدنية في بادئ الامر تمنع مثل هذا الاتحاد وبعد ذلك اعطي العمال حق الاعتصاب والاتحاد سنة ١٨٦٤ والقانون الذي سن سنة ١٨٨٤ منحهم حق التعاون والتعاقد والتضامن فالف كل فريق من العمال جمعية ثم توحدت هذه الجمعيات والف اصحاب الاموال ايضاً جمعيات مثلها ونجحت جمعيات العمال نجاحاً عظيماً بالنسبة الى اصحاب الاموال ففي سنة ١٩٠٥ بلغت جمعيات اصحاب الاموال في فرنسا ٣٢٩١ واعضواؤها ٢٦٨٠٠٠ وبلغت جمعيات العمال ٤٨٥٧ وعدد الاعضاء ٨٣٦٠٠٠ وقد وضعت هذه المسألة على بساط البحث بين جمهور الاقتصاديين من حيث نفعها وعدمه فراءوا انها نافعة ما دامت مقتصرة على المسائل الاقتصادية ولكن بعض هذه الجمعيات انجرت الى الاشتغال بالسياسة فخرست من حيث تريد الربح

امضى سلاح يشهره العمال في وجه اصحاب الاموال الاعتصاب عن العمل والاعتصاب من حق اصحاب الاموال كما هو من حق العمال ولكن على كلا الفريقين ان ينذر احدهما الآخر قبل خمسة عشر يوماً ويعرض عليه مطالبه فاما ان يلبي الطلب او يلجأ الى الاعتصاب وعلى العمال اثناء الاعتصاب ان لا يعتدوا على نفس صاحب المال ولا على ماله وان لا يخلوا بالامن العام ولكن قلماً يحافظ العمال على الشرطين الاخيرين فكثيراً ما كسروا الالات ووقفوا في طريق المركبات وتطاولوا على السلب والنهب ومدوا ايديهم الى رفاقهم بالضرب اذا لم يعتصموا معهم والاعتصاب آخذ في الزيادة لا سيما في فرنسا والمانيا وبلجيقة وعكسه في انكلتره

نعم ان الاعتصاب من الحقوق المشروعة ولكن الاكثار منه مضر لانه لو اعتصب الف عامل خمسة عشر يوماً وكانت اجرة العامل في اليوم اربعة فرنكات فانهم يخسرون في مدة الاعتصاب ستين الف فرنك وفي نهاية الاعتصاب قد يفقر صاحب المال فتكون خسارتهم غير معوضة

مجلس الحكم : ولاجل حل العقدة في كل اعتصاب ينتخب من الفريقين افراد ليتداولوا في الامر ويبحث هؤلاء في الصناعة ورواجها او تأخرها وفي حاجة العامل ايضاً ويحلوا المسئلة على صورة تحفظ حق الفريقين

* * *

اسئلة

(١) لماذا كثرت المنازعات بين العمال وارباب الاموال (٢) هل كان للعمال حق

- الاعتصاب قديماً وفي اية سنة اعطوا هذا الحق (٢) في اية سنة أعطي العمال حق التضامن (٤) هل نجحت جمعيات العمال (٥) هل حكم الاقتصاديون بنفع هذه الجمعيات ام بضررها (٦) ما هي واجبات العمال قبل الاعتصاب نحو صاحب المال (٧) ما هي واجباتهم اثناء الاعتصاب (٨) هل الاعتصاب من الحقوق المشروعة (٩) ممن يتشكل مجلس الحكم وما هي وظيفته .

تمرين

ادع عمال بلادنا الى تشكيل الجمعيات الاقتصادية و بين لم فوائدها

الدرس الرابع والعشرون

العمال في اوربا

— طرز معيشتهم — القوانين المتعلقة بهم — صناديقهم الاحتياطية —

تشتغل الجمعيات الاشتراكية اليوم كثيراً في البحث عن احوال العمال وتتنهز كل فرصة لتقف امام الممولين وتجبرهم على الرفق بهم بوسائل متعددة وقد اسهبت المطولات الاقتصادية كثيراً في هذا الباب اما نحن فنكتفي ان نلخص اهم ما يجب الاطلاع عليه

لم تعط حكومات اوربا الحرية المطلقة لاصحاب المعامل والعمال ليشغلوا كما يريدون بل رأّت وجوب المداخلة في شؤونهم لكثرة ما يقع بين هذين الفريقين من الاختلافات التي كثيراً ما تولد الجرائم والجنايات الكبيرة واهم القوانين التي وضعها تتعلق بتحديد ساعات العمل وقوانين تتعلق بالنساء والإولاد وان يترك يوم من الاسباء للراحة الى غير ذلك من القوانين وقد استطاعت تطبيق بعضها بسهولة لتحديد ساعات العمل وفي بعضها لم يتمكن فيها

كترك يوم في الاسبوع لان كثيراً من الصناعات ولا سيما النقلية لا يناسب فيها التوقف ولا ساعة اما العامل فقد وجدت حلاً لهذه المسئلة وهي ان يشتغل العامل ستة ايام وفي اليوم السابع يستلم عمله عامل آخر ويشغل ستة ايام ويبقى آخر على التناوب فيتمكن الجميع ان يشتغلوا ستة ايام من دون ان تقف حركة العمل ويرى بعض الاقتصاديين ان ترك يوم من الاسبوع مضر وبعضهم يرى ان اجتماع الانسان بعائلته يوماً كاملاً ضروري للحياة ليست مادة فقط بل فيها معان عديدة كذلك قل عن تحديد ساعات العمل وقد نزلت اخيراً الى ثمان ساعات وفتحت بعض الحكومات والبلديات معامل خصوصية وولدت اشغالات كثيرة للعمال الذين لا يقدر ان يوجدوا لانفسهم عملاً او الذين اخرجوا من بعض المعامل ولكن ظهر ان نتيجة هذه المسئلة ليست حسنة لان الصناعات عديدة والاشغال التي تنشئها البلدية او الحكومة محدودة فلا بد من ان يشتغل عامل بغير ما اختص به فلا يكون العمل متقناً والاحسن من ذلك ان يأخذ العامل مدة تعطيله ما يحتاجه من صندوق الجمعية الاحتياطي الى ان يجد له عملاً

الصناديق الاحتياطية : يؤلف كل صنف من العمال جمعية يدخل فيها كل من اراد من المنتسبين الى تلك الصناعة ويعملون لهم صندوقاً احتياطياً يسد حاجاتهم حين الاقتضاء وقد الغيت هذه الجمعيات في انكلتره سنة ١٧٩٩ لما مدت اصابعها الى السياسة فولدت كثيراً من الاختلالات ثم سمحت الحكومة بتأليفها سنة ١٨٢٤ وفي سنة ١٨٧١ سنت الحكومة قانوناً مكنهم به من

تلك قسم محدود والاشتراك بعدد محدود من الاسهام وقد تقدمت ونجحت هذه الجمعيات في انكثرة كثيراً وسمح بالدخول فيها لغير الانكليز ايضاً من البلاد الاخرى ففي سنة ١٩٠٥ بلغ عدد الصناديق الاحتياطية ١٣٦ اوعدا الاعضاء ١٨٨٢٠٠٠ وادارة هذه الصناديق في انكثرتها احسن منها في فرنسا لان الفرنسيين يصرفون اكثرها على الاعتصاب وتعطيل الاشغال اما الانكليز فيصرف القسم الاعظم منها عندهم لسد حاجات الاعتصاب الخصوصية والوقوف امام مطالع المتولين

وقد ارتأى بعض الاقتصاديين واوهم « لوقر » الفرنسي ان يكون للعمال حصة من الارباح وراج هذا الفكر كثيراً في بداية امره ولكن نتائج الاعمال التي ظهرت من تداوله نحو خمسين سنة اظهرت عكس الفائدة المطلوبة فعدل عنه والتجربة اقوى دليل لان اشتراك العامل بالربح غير طبيعي فله حصة السعي من الثروة وليس له حصة راس المال ومعارضة القوانين الطبيعية جهل

اسئلة

- (١) بماذا تشتغل الجمعيات الاشتراكية اليوم (٢) هل اطلقت الحكومات الحرية التامة لاصحاب المعامل والعمال ليتشغلوا كما يريدون (٣) بماذا تعلق القوانين التي وضعتها الحكومة لذلك (٤) هل يستحسن تعطيل يوم من الاسبوع للراحة «٥» هل يمكن تعطيل يوم من الاسبوع في جميع الصناعات «٦» ما هي الحيلة التي اخترعتها المعامل حتي يعطل العملة يوماً ولا تقف حركة العمل «٧» ما هي الصناديق الاحتياطية «٨» لماذا الفت حكومة انكثرتها مثل هذه الجمعيات ومتى «٩» متى سمحت بتشكيلها ثانية في اية الحكومتين تدار هذه الجمعيات احسن في انكثرتها ام في فرنسا «١٠» ما هو رأي « لوقر » وهل يمكن تطبيقه

الدرس الخامس والعشرون

الشركات التعاونية

هذه الشركات أيضاً أساسها التعاون والتضامن بين الصناع واتخاذهم

الوسائل التي تؤدي الى سعادتهم وهذه الشركات على ثلاثة انواع

(١) شركة التعاون الاستهلاكية

(٢) شركة التعاون الاعتبارية

(٣) شركة التعاون الاستهلاكية

فالشركة التعاونية الاستهلاكية نشأت وانتشرت في انكلترا الفها نفر من العمال في مدينة رويدين في مقاطعة اسكوتيا ومقصدها ان تتكفل باحضار الملابس كولات والملبوسات وكل ما يحتاج العمال اليه رأساً من محله مع الاعتناء بمجودته فبذلك تكون الاشياء المشتراة من قبل الجمعية ارخص واجيد على ان الشركة تباع بسعر السوق والربح فيما بعد يرجع لصندوق الجمعية فيتقاسمه الاعضاء في النهاية ثم ان الشركة قد وسعت عملها التجاري فصارت تباع لغير الاعضاء ايضاً وكثر الاعضاء والمشترون حتى اصبحت تفتح معامل من مالها وتشتغل بملايين وفتحت للعمال النوادي والمدارس الليلية فتنورت اذهانهم بالقاء الخطب والدروس المفيدة واساس هذه الجمعية متين وفائدتها عظيمة فهي تنبه الحركة الفكرية في العمال وتقوي فيهم الرغبة في التجارة الشركة التعاونية الاعتبارية : هذه الشركة نشأت في المانيا وانتشرت فيها انتشاراً عظيماً ومؤسساها شولج دليج ورايمايزون من المانيا ومقصد

شولجه دليج كان في الدرجة الاولى انشاء بنوك عمومية قومية ليتمكن العمال ان يستقروضوا منها عوضهم لشراء ادوات العمل والمواد الابتدائية اما رايفايرون فانه خصص بنوكه بالزراع فقط فالف في كل قرية مجلساً من المتقدمين بينهم وكان المحتاجون في القرية يستقروضون من البنوك الزراعية التي اسسها وقد بذل رايفايرون كل ما بوسعه لنجاحها حتى اشتهرت وانتشرت في كل المانيا وايطاليا ايضاً ولها ادارة عمومية وتفتيشها والمراقبة عليها يرجع الى المركز وعلى المستقرضين ان يبينوا حالتهم ومقدار النقود التي يحتاجون اليها وطريقة صرفها لانه اذا تأخرت قرية من القرى عن دفع ما عليها فان مقامها يسقط ويكون المجلس هو المواءم بذلك فاذا ثبت عدم اقتدارها فان البنوك تعرض عن مساعدتها ولذلك يجتهد المجلس كثيراً حين طلب احد القرويين ان لا يصرف ما يأخذه لغير الزراعة حفظاً لاعتبارهم

الشركات التعاونية الاستهلاكية: هذه الشركة مركزها في فرنسا ومقصدها ان لا يكون العامل اجيراً بل يكون الجميع اصحاب اموال يستثمرون اموالهم فعقد العمال شركة ليجمعوا رأس مال فيشتعلوا به ولكن هذه الشركة لم تنجح لان اساسها غير طبيعي فهي تريد المساواة المطلقة وهذا غير ممكن وقد مضى على تأسيس هذه الشركات في فرنسا نحو خمسين سنة وغدد العمال فيها يبلغ ثلاثة ملايين ونصف وعدد الشركات الاستهلاكية صار نحو ٣٣٥ شركة لم يدخل فيها الا نحو النفي عامل ولم يتم مقصد هذه الجمعية حتى اليوم

اسئلة

- ١- علي كم نوع الشركات التعاونية — ٢- اي هذه الانواع انتشر في انكلترا وما هو مقصدها — ٣- اي هذه الانواع انتشر في المانيا ومن هما مؤسساها — ٤- هل كان عمل المؤسسين واحداً — ٥- اي هذه الانواع انتشر في فرنسا وما هي غايتها — ٦- اي نوع من هذه الشركات خدم الامة أكثر ولماذا
- تمرين

اكتب في الموضوع الاتي

اي نوع من هذه الشركات تستحسن ان يكون في بلادنا وكيف يجب ان نسعى لذلك



الدرس السادس والعشرون

مسئلة النفوس

لما كان لازدياد عدد النفوس تأثير كبير في تزايد السعي ، والسعي كما تقدم سابقاً هو ركن بل مورد عظيم من موارد الثروة كان البحث فيه من المسائل الاقتصادية المهمة فجعلناه ذيلاً لخاتمة البحث في القسم الثاني من علم الاقتصاد وهو انقسام الثروة

اساس البحث في هذه المسئلة سؤال : هل عدد النفوس آخذ في الازدياد ام النقصان وتناقش القوم فيها كثيراً في القرن التاسع عشر وقد نبه القوم وزادهم فيها بحثاً راي مالبتوس وهو من مشاهير الانكليز الاقتصاديين ورايه ان عدد النفوس يتضاعف في كل خمس وعشرين سنة ويقول ان المواد المستحصلة للغذاء ايضاً آخذة في النمو بتاثير الصناعة وكثرة الافراد ولكن النسبة بين توفير

الغذاء وكثرة النفوس، مفقودة ويطبق نسبة هذه على سلسلة هندسية هكذا

	سنة	سنة	سنة	سنة
السنين	١	٢٥	٥٠	٧٥
النفوس	١	٢	٤	٨
المواد الغذائية	١	٢	٣	٤

فيرى القاري أن عدد النفوس في ٧٥ سنة بلغ ثمانية اضعاف والمواد الغذائية بلغت الاربعة اضعاف ولكن مالتوس يقول ان الآفات التي تعتري جسم البشرية كالامراض والحروب وجميع المهلكات هي تخفف من هذه الزيادة فتبقى المغذيات كافية ومن رايه عدم مساعدة الضعفاء ولو ماتوا وهذا فاسد ويستند مالتوس الى دليلين دليل احصائي ودليل قياسي فالقياسي انه قاس الانسان بالحيوان وفرض اننا لو وضعنا زوجاً من الارانب في جزيرة في مدة قليلة نرى ان الجزيرة قد امتلأت بالارانب فالانسان ايضاً يكثّر على هذه الصورة ولكن هذا الدليل فاسد ولا يمكن قياس الانسان على الحيوان من هذا الوجه لان الحيوان يتم فعله التناسلي بالسائق الطبيعي فقط اما الانسان فيضم الى ذلك التفكير وهذا له تأثير في الوقوف عند حد معلوم وشاهدنا بتقدم المدينة اليوم فان الرجل يبلغ سن الرجولية ولا يتزوج قبل ان يكمل مستقبل اولاده وكثيرون يحجمون او يأخرون وقت الزواج لهذا الامر فليل مالتوس اذن فاسد من هذا الوجه اما دليله الثاني الاحصائي فهو انه قد اتخذ اميركا قياساً وهذا غير جائز لانه اذا لوحظ ان سكان اميركا تضاعفوا حقيقة في خمسة وعشرين

سنة فليس ذلك نتيجة التناسل بل سببه الهجرة اليها من اوروبا وكل الجهات
فماليتوس لم يكثرث بالمهاجرة فضلاً عن ان موقع امريكا غير موقع غيرها فالتوسع
الارض وقوة الاهالي في ذلك الزمن يساعد على تكثير النفوس بالنسبة الى
غيرها والتقويم والاحصاءات لم تكن صحيحة كما يجب في ذلك العصر
فالاحصاءات التي بين ايدينا اليوم ترينا عكس الامر فما من واحد منها يرينا
ان النفوس تضاعفت في خمسين وعشرين سنة وتزايد المواد الغذائية على تلك
الصورة يصح ان يكون في زمن ماليتوس اما اليوم فتزايدها اكثر من ذلك
الزمن باضعاف تتقدم الصناعات لاسيما الزراعة وليس من خوف على القوم ان
يموتوا جوعاً كما يتوهم ماليتوس على اننا نرى ان المجاعات والقحط كثيرة الوقوع في بلاد
الهند والمدين المتأخرة بالتجارة والصناعة ولنبحث الان في هل ازدياد عدد النفوس امر
جيد او غير جيد؛ اذ تزايد عدد النفوس في مدينة وزادت معها موارد الاستحصال
او هاجر القوم الى بلد آخر لتحصيل المعيشة فهذه الزيادة حسنة ولكن اذا ازدادت
النفوس فقط وكان الاختراع والتقدم مفقودين فان كثرة النفوس قد تزيدهم
تعاسة على انه من الوجهة السياسية لا يمكن استئسان النقص في العدد لانه
يدعو الى انهيار تلك الامة وضعفها امام مجاورها فتحلوا البلاد من اهلها
فيأتيها الغرباء وجميعها تقدمت المعدات الحربية فان الكثرة لها تأثير عظيم في
الظفر والغلبة على ان الاحصاءات والتقويم التي بين ايدينا ترينا عكس
المطلوب فعدد النفوس اليوم ان لم يكن آخذاً في التناقص فهو واقف عند حد
محدود وهذا له اسباب عديدة اهمها بل السبب الاكبر هو تقدم المدينة وهذا

الامر قد انفق فيه جميع الباحثين فالبلاد المنحطة اليوم يزداد فيها عدد النفوس أكثر من البلاد المتقدمة . فما هو تأثير المدنية في تقيص عدد النفوس ؟ من اهم الاسباب تقدم العلم وارتفاع المدارس فمنذ خمسين سنة كان لا يبلغ الفتى الثامنة عشرة او العشرين الا وقد تزوج اما اليوم ففي هذا السن يكون قد انهى المدرسة الاعدادية وانتقل الى العالية وبعد ان يصرف فيها اربع او خمس سنوات يتبدى ان يجد ويعمل ليجمع ثروة تكفل مستقبله فيمضي في ذلك ثماني او عشر سنين فيكون الشاب قد بلغ سن الاربعين ولم يتزوج . ثم انه بتقدم المدنية قد تعددت الحاجات وتنوعت وهذا يحتاج الى مصاريف باهظة فيرى الشاب ان الزواج عبء ثقيل يحره الى الفقر فيعرض عنه ومنها ان المدنية توسع القوى العقلية والمشتغلون بالامور العقلية يكون نسلهم اقل من غيرهم وبارتقاء المدنية اخذت النساء في مباراة الرجل ويطلبن جميع الحقوق التي له وهذه المباراة تؤثر ايضاً في تأخير الزواج هذا عدا عن افات المدنية فان بعض العائلات الغنية خوفاً من تناقص ارث افرادها بتكثير النسل لا يتزوجون لتبقى الثروة لهم ومنهم من يسعى لاسقاط الجنين او يشربون بعض العلاجات التي تقتل البذور الحية في الرجل والمرأة فتبقى المرأة عاقراً والفرنساويون قد سبقوا جميع الامم في هذا المضمار فنفسهم آخذة في التناقص وقد اوجب هذا الامر اهتمام المفكرين منهم فنهضوا اليوم لتلافيه بتشكيل الجمعيات والحض على الزواج والترغيب فيه وقد سنت بعض الحكومات قوانين مخصوصة تتعلق بالزواج فوضعت الضرائب الباهظة على الذين يؤخرون وقت الزواج كما انها خففتها على المتزوجين

واذا ازداد عدد الاولاد فتعين شيئاً من صندوقها او تسعى بايجاد عمل له اولاد ولا يذهب الى غير ذلك من الوسائل ترغيباً في الزواج على ان هذه السدود الطفيفة لا تقف في طريق تيار المدنية الجارف ولا امل لنا بتزويد النفوس بتكثير المواليد ولكن هنالك طريق واحد لتلافي الامر وهو تقليل فتك الاوبئة فقد سعت الحكومات الراقية جهدها في هذا الامر واسفرت المسئلة عن نجاح عظيم فان الاحصاءات ترينا ان الوفيات في تناقص وهذا لا يكون الا اذا اعتني بالامور الصحية العمومية فجميع الحكومات الراقية تسعى لتوسيع الشوارع وان تكون البيوت مبنية على القواعد الصحية مع الاعتناء بالنظافة وتطهير المحلات القذرة والوقوف في وجه الاوبئة ثم سعت الى نشر هذا العلم في المدارس فاصبح حفظ الصحة علماً قائماً بنفسه يدرس في المدارس الابتدائية والثانوية وبنيت المستشفيات على اختلاف انواعها وفتحت مجالاً للمسابقة في ميدان الطبابة فكم من امراض كانت تفتك بالبشرية لم تكن نعلم سببها اما اليوم فالتقدم الطبي ظاهر لدى الجميع لا سيما في العمليات الجراحية فقد تفتنوا في الجراحة الى درجة يحار العقل فيها

اسئلة

- == ١ == ماهي علاقة ازدياد النفوس بعلم الاقتصاد == ٢ == ماهي نظرية ما بنوس
- == ٣ == الى كم دليل استند ما بنوس في اثبات رأيه == ٤ == كيف تفسد دليله
- الاول == ٥ == كيف لدحض دليله الثاني == ٦ == هل يجب ان تساعد الضعفاء
- == ٧ == في اي البلاد تزداد النفوس بكثرة في الراقية ام في المتأخرة == ٨ == ما
- هي الاسباب العاملة على قلة الزواج وقلة النسل (٩) من افراط من الامم في هذه المسئلة

وما هي عاقبة تلك الامة « ١٠ » هل يمكن تلافي الامر من باب الترغيب في الزواج
« ١١ » ما هي الطريقة الثانية التي اعتمد عليها لتكثير النفوس

—>000<—

الدرس السابع والعشرون

المهاجرة والاسفحار

يكثر عدد النفوس في بعض البلاد الى درجة تضيق باهلها وتتأخر تلك
البلاد بحكومتها واعمالها فتقل موارد الرزق في مثل هذين الحالين يحتاج بعض
الناس الى مفارقة اوطانهم طلباً للرزق والمهاجرة امر مفيد اقتصادياً لانه مفتاح
عظيم لابواب الثروة فتستفيد بذلك البلد المهاجر منه بتقليل العمال المشتغلين في
نوع واحد من العمل اذ يكون عددهم فوق الحاجة ويستفيد البلد المهاجر اليه
بازدياد عدد اهله فيزداد السعي وتكثر الثروة وبعضهم يرى في المهاجرة
خسارة على البلاد المهاجر منها لانها تفقد قسماً كبيراً من شبانها وهم راس مالها
وقد تطيب لهم الاقامة في ديار الغرب فلا يرجعون الى الوطن وحينئذ
تكون الخسارة اعظم وبعضهم يرى ان هذا الضرر يلحق بالبلاد المهاجر اليها اذا
كان المهاجرون من الجناة او المرضى او الفقراء الكسالى فلا تستفيد منهم غير
العدوى بكثرة الجنايات وقتلي عندها المستشفيات ويكثر المستعطون اما اذا
وضعت مراقبة على المهاجرين لمنع مثل هؤلاء من دخول بلادها فتكون قد
نجت من الضرر اما من جهة البلاد المهاجر منها فاذا كان المهاجرون قد تركوا
بلادهم لكثرة سكانها وضيق المعيشة فيها فلا تكون تلك البلاد قد خسرت

لأنها بالمهاجرة تكون قد وجدت عملاً جديداً لأفرادها فيصبحون بعد حين اغنياء ثم انهم ينشرون لسانهم وعاداتهم في تلك البلاد ويكثر نسلهم فيها مع حفظهم جنسيتهم وتابعيتهم فيكون بذلك قد اتسع نطاق تلك الحكومة وكثر نفوذها اما اذا كان المهاجرون هاريين من جور الحكومة في بلادهم او تأخر الصناعة والتجارة فيها مع سعة الارض وجودتها فهذه المهاجرة مضرّة بتلك البلاد لأنها تسمي بعد حين بوراً وتنقرض رويداً رويداً واصلاح الحالة وبقاء اهلها فيها انفع لها سياسة واقتصاداً والاراء في هذا الموضوع كثيرة متضاربة

اسئلة

«١» ما هي اسباب المهاجرة «٢» متى تكون نافعة ومتى تكون مضرّة

تمرين

اكتب بتفضيل عن المهاجرة
في بلادنا وهل هي من الضارة او النافعة

القسم الثالث

فصل الثروة

الدرس الثامن والعشرون

المبادئة : تقدم فيما سبق كيف نستحصل الثروة ثم قسمناها الى مواردنا الطبيعية فاخذت الطبيعة حصتها والسعي حظه ورأس المال نصيبه والمتعهد ما يستحقه ولكن لا يمكن ان تبقى في يد اصحابها لاننا قد منا ان الانسان لا يمكنه استيفاء حاجاته كلها بنفسه فيختص بتحصيل نوع من الاحتياجات

واختصاصه بنوع واحد منها يضطره ان يحصل اكثر من احتياجه الى ذلك النوع فيضطر حينئذ ان يعرض ما عنده على المصالحين للأنواع الأخرى من الحاجات فيأخذون حاجتهم منه ويأخذ احتياجه منهم وعلى هذه الصورة تداول الثروة بين الافراد والقيمة في هذا الباب اساس التداول وهذه تسير تحت قانون « العرض والطلب » على ان الثروة تكثر بكثرة التداول وكلما امكن الانسان ان يتقدم في هذا المضمار يزداد نمو ثروته وهذه المسئلة يعرفها تماماً التجار لانهم هم القابضون على دولاب التداول فكلما امكن التاجر بيع ما عنده بوقت قريب واحضار غيره مكانه ويبيعه ايضاً زاد الربح وفت الثروة .

المبادلة اساس التداول وتاريخها في البشرية قديم يرجع الى اول يوم شعر الانسان باحتياجه الى غيره وبدأ هذا الحس يرتقي بتنوع الحاجات . ويوجد باعث آخر يبعث القوم على تعميم المبادلة وهو اختلاف الاقليم ومعلوم ان الاقاليم ليست واحدة في كل الارض فنواتج اوروبا غير نواتج افريقيا وفس على ذلك وقد اكتسبت المبادلة صوراً متعددة ولم تبق على شكل واحد واقدمها مبادلة الشيء بالشيء وسمي *barter* لانه لم يكن قد اصطلاح في ذلك الزمن على اتخاذ شيء مقياساً في المبادلة ثم صارت مبادلة الاشياء بالخدمات ومثاله ما يأخذه الزارع من النواتج ثمن خدمته ثم تبودلت خدمة بخدمة فصار الحائك يحيك للبناء ثوباً والبناء يبني له بيتاً ويتضح مثل هذا التعامل في القرى ففي بعضها يأخذ الاساتذة من التلاميذ بدل التحصيل جبواً وغيرها والواعظ او الشيخ يعط القوم ويرشدهم وهم يحرثون له ارضه ثم ان القوم ارتقوا من هذه

المبادلة الى ارقى منها لان في هذه محاذير كثيرة اذ يضطر الانسان ان يفتش عن حاجاته واحدة واحدة عند اصحابها ويعرض عليهم ما عنده ليستو في حاجاته وربما لا يرضى اولئك وربما كان الشيء الذي عنده يفسد بطول الزمن فتكون الخسارة عليه عظيمة ولذلك اضطر القوم الى ايجاد شيء يتخذونه مقياساً واحداً لتحديد قيم الاشياء وهذا هو النقد. وسنوفي شرحه في كلامنا عن المسكوكات .

اما قيمة الشيء فلا تنتج عن كونه ذا فائدة فقط فالفائدة وحدها لا تلد القيمة اذ الهواء افيد شيء لان انقطاعه دقيقة واحدة يقضي على حياة العالم اجمع ومع ذلك لا قيمة له بل قيمة الشيء تحصل من اجتماع ثلاثة اشياء الفائدة والسعي والندرة فبمقدار ما يزداد السعي لذلك الشيء تكون قيمته والندرة اكبر مؤثر لانها قد ترفع قيمة الشيء الى درجة لا يصدقها السامع فصورة واحدة من عمل بعض الرسامين المشهورين او نسخة من كتاب كتبت بخط احد الفلاسفة تساوي الملايين على ان هذه كلها تسير تحت جناح قانون « العرض والطلب » وهذا يختلف بالنسبة الى الزمان والمكان ثم انه يوجد مؤثرات اخرى تساعد على نزول قيمة الاشياء وصعودها منها تقدم المدينة وبذلك تتقدم الصناعة والتجارة فينف القحط ونقل المصائب الطبيعية لان هذه من اكبر الاسباب لنزول الاشياء وصعودها دفعة واحدة ثم ان لعادات القوم تأثيراً على قيمة بعض الاشياء وهذا ما يسميه العامة (المودة) ففي هولاندا كسب بائعو زهرة الترجس الوفاً من الفرنكات لان القوم تفاخروا باحرازها

وامثلة هذه كثيرة امام اعيننا على ان العامل الاكبر والاخير هو مصارفات
التحصيل فكما قلت المصارفات الاستحصالية استطاع اصحاب الاشياء بيعها
بقيمة اقل والمسابقون اليوم في مضمار الحياة الاقتصادية قلما يظرقون غير هذا
الباب خذ مثلاً المزاجة اليوم بين الصنائع الانكليزية والالمانية فلا يخترع
الانكليز نوعاً من المنسوجات او غيرها الا وترى المخترعين الالمان قد اخذوا
بدرسه ولا يمضي وقت قليل حتى تأتينا المعامل الالمانية بقيمة ارخص من
الاسعار الانكليزية باختراع طرق تخفف من المصارفات
الاستحصالية وللإستغناء عن الشيء دخل في ذلك فالحاجة التي تسد باحد
شئين متماثلين لا يمكن معها الحذر كثيراً من نزول القيمة وصعودها لان
القوم يمكنهم الإستغناء عن الواحد باقامة الاخر مقامه فيقل طلبه فيعود الى
قيمه الاولى.

* * *

اسئلة

«١» عن اي شيء يبحث القسم الاول من علم لاقتصاد «٢» عن اي شيء يبحث
القسم الثاني «٣» ما هو موضوع انقسم الثالث «٤» لماذا يضطر الافراد الى مبادلة
بعضهم «٥» لماذا تضطر البلاد الى مبادلة بعضها (٦) هل كانت المبادلة قديماً
بالنقود (٧) ما هي الصفات التي تجعل الاشياء ذات قيمة *٨* هل يصح ان
يكون السعي المصروف لاستحصال الاشياء سبباً في قيمتها *٩* بماذا يجب ان يقترن
السعي *١٠* متى يستطيع التاجر تنزيل قيمة الاشياء *١١* باي واسطة يمكن
التاجر ان يربح اكثر بكثير المداولة مع ربح قليل او بقلتها مع ربح كثير



الدرس التاسع والعشرون

المسكوكات

رأى القاريء ان التعامل بمبادلة الاشياء امر صعب جداً لا سيما في بعض الاشياء التي لا يمكن تقسيها مثلاً رجل عنده اكسية يحتاج الى فرس او جبل فقياس الجبل بالاكسية وتقدير النسبة بينهما من الامور الشاقة والمهمة الغلط والتشويش فالرجوع الى شي واحد يؤخذ قياساً للاشياء كلها امر ضروري فاصطلحت كل امة على شي في ذلك فبعضهم اتخذ المترقياساً للطول وبعضهم الذراع واليرد ثم مقياس الوزن كالرطل والقنطار وغيرها وتعارفت تلك الامم وتواضعت على النسبة بين مقاييسها فيمكننا تحديد الامتار بالاذرع والاذرع باليردات بكل سهولة واهم من ذلك تعيين القيمة فاخترت النقود ولم يكن لها قيمة بنفسها في بادىء الامر بل كانت كقياس للعدد ثم تدرجت بعد ذلك وصارت تعد مالاً وثروة كباقي الاشياء التي لا تحصل بين ايدينا الا بالسعي مع راس المال واتخذ القوم قديماً الحديد والرصاص وغيرها من المعادن مقياساً ولم تكن النقود مطبوعة بطابع الحكومة ثم استحسن القوم ان تكون من الذهب والفضة لصبرهما وعدم فسادهما بطول الزمان وارتأوا ان تطبع بطابع الحكومة

الذهب والفضة :

نبحث الان عن الشروط التي يجب ان تكون في المعدن ليصح ان يكون نقداً. يشترط ان يكون ذلك المعدن صالحاً للزينة والصناعة ايضاً لكيلا يحصل

تأثير على النقد اذا كثرا وقل المستحصل منه فاذا كثر يصرف الزينة فلا يتبدل
النقد وان قل تحول الزينة الى نقد بسببها ثانية ويشترط ان يكون متجانساً
قطعتان من الالبسة تختلفان اما القطعتان من الذهب او الفضة فلا تفرق
الواحدة عن اختها اذا كانتا من عيار واحد ويشترط ان يكون المعدن بعيداً
عن تأثير الجو مهما امكن لكي لا تتغير قيمته وان يكون غالي الثمن خفيف الحمل
ليسهل تداوله ونقله من مكان الى آخر . ومن الشروط المهمة ان لا يحصل خلل
بقيمة المعدن اذا قسمناه فيبقى مجموع قيم القطع الصغيرة مساوياً لثمن القطعة
قبل التقسيم فحجر الزمرد او الماس مثلاً اذا قسمت الى قطعتين فثمن القطعتين
ليس كثن القطعة التي قسمت اليهما اما الذهب والفضة فلو سخفناهما سخفاً لما
تغير ثمنهما . ويشترط ان يكون تمييزه سهلاً اذا خلط به غيره . ومن هذه
الشروط ثنتين حكمة ترجيح الذهب والفضة على كل معدن سواهما لأن هذه
الشروط تنطبق عليهما كل الانطباق وهذه هي الحكمة في اتفاق جميع الامم على
استعمالهما للنقد

النقد وعياره وطابع الحكومة : ثم لاجل انتساق التعامل يشترط تعيين
الوزن والعيار وهذا الامر صعب جداً اذا رجع الى الافراد او الجمعيات ولذلك
لم يكن بد من الرجوع الى الحكومة وهذا هو السبب في ان الحكومات تتولى
بنفسها ضرب النقود وتعين مقدارها ووضع اسم لكل قطعة منها كالليرة والفرنك
والريال وغيرها على ان العيار ليس واحداً في جميع الحكومات بل كل
حكومة عينت عياراً مخصوصاً في فرنسا مثلاً عيار الذهب والفضة المستعملين

في النقود تسعمائة في الالف أما دولتنا العثمانية فعيار الذهب ٩٦٦ و ٩١٦ و
والفضة عيارها ٨٣٠ و. ولا تتبع الحكومة النقد بقيمته الحقيقية بل تضم الى
ذلك نفقات الضرب فتضم في الذهب واحداً في المئة وفي الفضة قرشين وتسعة
وعشرين بارة

قيمة النقد الصغير : يوحد ايضاً نقود صغيرة للتعامل في الامور الصغيرة
وهذه النقود تعمل من النحاس والنكل والفضة على أن قيمتها في التعامل اكثر
من قيمتها الحقيقية بكثير وهذا ليس واحداً في كل الحكومات على ان القيمة
التي ترجحها الحكومة من النقود الصغيرة تصرفها لضربها ثانية لان هذه يجي
طابعها بكثرة المعاملة فالحكومة ملزمة باخذها وضربها ثانية

اسئلة

(١) لماذا رأى القوم صعوبة في مبادلة الاشياء ببعضها «٢» هل مقياس الطول
واحد في جميع الامم «٣» ما هو مقياس الطول عند العثمانيين ، عند الفرنسيين
عند الانكليز «٤» هل مقياس الوزن واحد في جميع الامم «٥» هل وضفوا قاعدة
لتحويل المقاييس الى بعضها «٦» لماذا اتفقت كل الامم على استعمال الذهب والفضة
لتعيين قيمة الاشياء واذكر كل الصفات التي يجب ان تكون للنقد «٧» لماذا تطبع
الحكومة النقد بطابعها «٨» هل تتبع الحكومة النقد للقوم بقيمته الحقيقية — ٩ —
هل النقود الصغيرة من الذهب والفضة ايضاً — ١٠ — هل قيمتها الحقيقية مساوية
لقيمتهما في المعاملة — ١١ — اذا انحوت طوابع هذه النقود فهل تعبر الحكومة على طابعها
ثانية



الدرس الثلاثون

المقاييس

يوجد اليوم طريقتان في تحديد قيمة النقد فبعض الحكومات قد حددت نسبة بين الذهب والفضة وبعضها لم تعين نسبة مخصوصة. يوجد اختلاف عظيم في الاراء في هذه المسئلة : والاغلبية اليوم آخذة في تخطئة استعمال المقاييس اي تحديد النسبة بين الذهب والفضة لان استعمال المقاييس يتوقف على ثلاثة شروط لازمة : الاول ان توجد بين الذهب والفضة نسبة ثابتة قانونية. والثاني ان يكون اعتبار المعدنين في المعاملة واحداً. والثالث ان تدفع الخزينة ثمن الذهب والفضة لكل ما يعرض عليها من المسكوكات فاذا تم هذا وقبل فان محاذيره كثيرة اهمها ان قيمة الذهب والفضة ليست ثابتة فلو فرضنا ان النسبة المعينة قانوناً من الذهب والفضة هي كنسبة ١٥:١ ثم كثرت حاصلات الفضة في سنة من السنين فاصبحت نسبتها الحقيقية مع الذهب كنسبة واحد ونصف الى خمسة عشر فيأخذ بعضهم الفضة الى الحكومة ويستعوض عنها ذهباً وعكس ذلك اذا انزلت قيمة الذهب لان الحكومة ملزمة بالشراء وكثيرون اليوم يتاجرون بهذه التجارة ويربحون ارباحاً عظيمة وقيمة الفضة اخذة في النزول في الازمنة السابقة كانت النسبة ١٠:١ او ١٢:١ وفي القرن الثامن عشر نزلت الى ١٥:١ ١٦:١ و١٧ وفي النصف الاخير من القرن التاسع عشر نزلت الى ٣٤:١ ان انكلترا والمانيا والفلمنك وروسية واسوج ونروج آخذت بطريقة

في النقود تسعائة في الالف أما دولتنا العثمانية فعبار الذهب ٦٦ و ٩١٦ و.
والفضة عيارها ١٣٠ و. ولا تباع الحكومة النقد بقيمته الحقيقية بل تضم الى
ذلك نفقات الضرب فتضم في الذهب واحداً في المئة وفي الفضة قرشين وتسعة
وعشرين بارة

قيمة النقد الصغير : يوحد ايضاً نقود صغيرة للتعامل في الامور الصغيرة
وهذه النقود تعمل من النحاس والنكل والفضة على أن قيمتها في التعامل اكثر
من قيمتها الحقيقية بكثير وهذا ليس واحداً في كل الحكومات على ان القيمة
التي تربحها الحكومة من النقود الصغيرة تصرفها لضربها ثانية لان هذه يجي
طابعها بكثرة المعاملة فالحكومة ملزمة باخذها وضربها ثانية

اسئلة

(١) لماذا رأى القوم صعوبة في مبادلة الاشياء ببعضها «٢» هل مقياس الطول
واحد في جميع الامم «٣» ما هو مقياس الطول عند العثمانيين ، عند الفرنسيين
عند الانكليز «٤» هل مقياس الوزن واحد في جميع الامم «٥» هل وضعا قاعدة
لتحويل المقاييس الى بعضها «٦» لماذا اتفقت كل الامم على استعمال الذهب والفضة
لتعيين قيمة الاشياء واذكر كل الصفات التي يجب ان تكون للنقد «٧» لماذا تطبع
الحكومة النقد بطابعها «٨» هل تباع الحكومة النقد للقوم بقيمته الحقيقية — ٩ —
هل النقود الصغيرة من الذهب والفضة ايضاً — ١٠ — هل قيمتها الحقيقية مساوية
لقيمته في المعاملة — ١١ — اذا انحوت طوابع هذه النقود فهل تجبر الحكومة على طابعها
ثانية



الدرس الثلاثون

المقاييس

يوجد اليوم طريقتان في تحديد قيمة النقد فبعض الحكومات قد حددت نسبة بين الذهب والفضة وبعضها لم تعين نسبة مخصوصة. ويوجد اختلاف عظيم في الاراء في هذه المسئلة : والاغلبية اليوم آخذة في تخطئة استعمال المقاييس اي تحديد النسبة بين الذهب والفضة لان استعمال المقاييس يتوقف على ثلاثة شروط لازمة : الاول ان توجد بين الذهب والفضة نسبة ثابتة قانونية. والثاني ان يكون اعتبار المعدنين في المعاملة واحداً. والثالث ان تدفع الخزينة ثمن الذهب والفضة لكل ما يعرض عليها من المسكوكات فاذا تم هذا وقبل فان محاذيره كثيرة اهمها ان قيمة الذهب والفضة ليست ثابتة فلو فرضنا ان النسبة المعينة قانوناً من الذهب والفضة هي كنسبة ١٥:١ ثم كثرت حاصلات الفضة في سنة من السنين فاصبحت نسبتها الحقيقية مع الذهب كنسبة واحد ونصف الى خمسة عشر فيأخذ بعضهم الفضة الى الحكومة ويستعوض عنها ذهباً وعكس ذلك اذا انزلت قيمة الذهب لان الحكومة ملزمة بالشراء وكثيرون اليوم يتاجرون بهذه التجارة ويربحون ارباحاً عظيمة وقيمة الفضة اخذة في النزول ففي الازمنة السابقة كانت النسبة ١٠:١ او ١٢:١ وفي القرن الثامن عشر نزلت الى ١٥:١ و١٦:١ وفي النصف الاخير من القرن التاسع عشر نزلت الى ٣٤:١ ان انكلترة والمانية والفلمنك وروسية واسوج ونروج آخذات بطريقة

المقياس الواحد واليابان أيضاً من هذا القبيل.
 أما فرنسا وبلجيكا وإيطاليا واسويجره فهي آخذة بطريقة المقياسين لانه
 يوجد بين هذه الحكومات اتحاد بهذا الخصوص معروف باتحاد اللاتين فموجب
 هذا الاتحاد نقران يكون عيار نقود الفضة ٨٣٥ و٠ وان لا يضرب أكثر من
 خمسة فرنكات على العموم للرجل الواحد ثم أخيراً ألفت هذا القرار في سنة
 ١٨٩٧ بإجماع مندوبيها لمحاذاير كثيرة وقعت لهم .

أما في العثمانية فاستعمال الفضة والذهب بقي جارياً الى سنة ١٢٩٦
 وبما ان النسبة لم تكن محددة بين الاثنين في المعاهدات كان يعين نوع العملة
 وفي سنة ١٢٩٦ نشرت قانوناً حددت فيه النسبة فحددت كل ليرة بعدد من
 الهبيدي وكانت قيمته عشرين قرشاً ثم نزلت قيمة الفضة فنزلت قيمة الهبيدي
 الى تسعة عشر قرشاً وهذا جدول فيه عيار النقود في الحكومة العثمانية

...

نقود الذهب

القيمة	درهم	قيراط	عيار
٥٠٠ قرش	١١	٤	٩١٦٦٦٦ و ١
٢٥٠ »	٥	١٠	» »
١٠٠ »	٢	٤	» »
٥٠ »	١	٢	» »
٢٥ »	٠	٩	» »

نقود الفضة

القيمة	درهم	قيراط	عيار
٢٠ قرش	٢	٨	٠٦٨٣٠
« ١٠	٣	١٢	» »
» ٥	١	١٤	» »
» ٢	٠	١٢	» »
» ١	٠	٦	» »
٢٠ باره	٣	٠	» »

على ان الحكومة الفقيرة المتبعة القياس الواحد لا يمكنها ان تتخذ الذهب قياساً فهي مضطرة الى اتخاذ الفضة المخلوطة وهذا متخذ اليوم في بلاد الهند . لكن اتفق اغلب الاقتصاديين على ترجيح الذهب على غيره

اسئلة

- (١) هل يوجد نسبة معينة بين الذهب والفضة (٢) ما هو المقياسين (٣) ما هي شروطه الثلاثة (٤) ما هي محاذيره (٥) اية الحكومات اتخذت المقياس الواحد واياها اتخذت المقياسين (٦) على اية طريقة سارت الحكومة العثمانية (٧) هل يمكن الحكومة الفقيرة اتخاذ الذهب مقياساً = ٨ = ما هو المقياس الذي اتخذته حكومة الهند

تمارين

اقرأ القسم الثاني من علم الاقتصاد وافهمه جيداً ثم لخص النصف الاول منه كتابة باختصار

الدرس الحادي والثلاثون

الرهن

تأثير في التجارة ، انواعه ، السندات التجارية :

قلنا ان اساس المعاملة مبادلة الاشياء باشيء تساويها او نقود بقيمتها ولكن قد لا يتيسر في الغالب للتبادلين مثل هذه المبادلة الوقتية فيضطر احدهما ان يؤجل ما يجب عليه دفعه الى سنين وهذا هو الغالب في المعاملات الاقتصادية وهو ما يسمى بالمعاملة الاعتبارية فانه تقوم الثقة مقام الدفع المعجل .

والاعتبار يكون على ثلاثة اوجه : الاول الاعتبار الشخصي وهو ان يثق الرجل بالرجل استنادا على ناموسه او شرفه وهذا اساس اكثر المعاملات اليومية ولولاه لما صبر العامل لاخر اليوم والشهر لياخذ اجرتة ولما صبر البائع على المشتري الى حين ليدفع جملة ما عليه . وامثلة هذا المعاملة كثيرة جدا وفيها تهكلة ومحاذير اهمها انه قد لا يتيسر لبعضهم دفع ما عليه حقيقة او يتخذ مثل هذه الثقة واسطة لنهب اموال القوم ولكن النفع الذي تولده هذه المعاملة باسراع حركات المعاملات تقوم مقامها المحذور الذي يدفعه التيقظ .

ثم تلو هذه معاملة اعتبارية اخرى وهي المعاملة الرهنية وهي ان يؤمن الدائن على دينه بوضع شيء عنده يساوي قيمة الدين وهذه المعاملات كثيرة الوقوع وتكون على الغالب من الفقير الى الغني وتكون صورة الاتفاق من العقار المرهون على وجهين اما ان يعود نفع المرهون الى صاحب الرهن ويدفع الربا عن قيمة ما ياخذ او ان يعود النفع الى الدائن فيقوم ذلك مقام الربا

النوع الثالث الاعتبار التجاري : تقوم الاوراق التجارية على اختلاف انواعها مقام المال وبالطبع لا يكون ذلك الا بين تاجرين فتكون الثقة بالثروة الموجودة عند كل منهما وقد يكون السند التجاري بين عامل وتاجر لان كثيرين لهم ثروات قليلة او لهم ثروة وافرة لا يتمكنون من تشغيلها فيعهدون بها الى قوم لهم اختصاص بتدوير الاموال وياخذون بالقيمة مع الربا سنداً وتكون العهدة في استثمار المال على المديون وهذا يجب ان يكون له ثروة ايضا او من الافراد الذين اشتهروا بالذكاء والنشاط والصدق على انه قد عقدت في العصر الاخير شركات تنولى مثل هذه الاعمال فتستقرض هذه الاموال وتشغلها على حسابها وكما يكون الاعتباريين فرد وفرد يكون ايضا بين حكومة وحكومة وهذا اساس الديون العمومية وستكلم عنه فيما بعد

الاوراق التجارية : هذه الاوراق متعددة باختلاف انواع المعاملات فمنها السند العادي وهذا يكون من المديون الى الدائن يذكر فيه الدين واسم الدائن والمديون وتاريخ الاخذ وتاريخ الدفع وقيمة الربا وفي نهاية المدة المعينة ياخذ صاحب الدين ماله بموجب هذا السند على ان هذه المعاملة صعبة فقد لا يتيسر لصاحب السند ان يذهب بنفسه ولذلك وضع التجار سنداً آخر يكون باسم حامله فتدفع القيمة للرجل الذي بيده ذلك السند وهنا يوجد محذور آخر وهو ضياع السند وسرقته فيتمكن اللص بذلك باخذ القيمة ولذلك اصطحوا ان يكون السند لامر صاحبه ثم يحيره هذا الاسم حامله ويكتب على ظهر السند « حوله لاسم فلان ويختمه بختمه وبهذه الوساطة يدفع

الخطر وتكون المعاملة اسهل لان بعض السندات قد تكون وعدتها الى سنة او ثلاثة اشهر ولا يستطيع صاحب الدين الصبر هذه المدة فيحوله الى رجل آخر فيدفع له المال ويخصم له مقابل الدفع المجل شيئاً وهذا النوع اكثر السندات تعامللاً ومن هذه الاوراق البوليصة وهذه مثل السند المتقدم ولكن ذلك أكثر ما يكون في البلد الواحد وهذه تكون بين البلدين لانه يتعذر بعض الاحيان ارسال النقود من بلدة الى اخرى فيحول المريد ارسال المال تاجراً آخر له معه حساب ليدفع في ذلك البلد المال المعهود للمرسل باسمه البوليصة ولا تعتبر هذه مقبولة الا بعد ان يوقع عليها بالقبول التاجر الثاني في البلد البعيد

اسئلة

- (١) ماهو الاعتبار في عرف الاقتصاديين (٢) هل يمكن الاستغناء عنه *٣*
- على كم نوع يكون — ٤ — ماهي محسنات الاعتبار الشفهي ومحاذيره وكيف نتلافى
- *٥* ماهي المعاملة الرهنية اوضحها جيداً — ٦ — ماهو الاعتبار التجاري
- ٧ — كم نوعاً الاوراق التجارية — ٨ — اي السندات اقل خطراً واسهل تعامللاً
- *٩* ماهو الفرق بين السند والبوليصة

تمرين

اكتب مورة سند لزيد على عمرو بقيمة عشرة الاف قرش والوعدة لثلاثة اشهر

الدرس الثاني والثلاثون

البنوك

نحضر اعمال البنوك على الغالب في ثلاثة امور الاول الدين فتدين مالها

بالربا للتجار معروفين بسند او بحساب جارٍ يكون بينها وبين ذلك التاجر
وينظر هذا الحساب كل ثلاثة او ستة اشهر وقد تقرر مالا لغير التجار
مقابل رهن املاك او غيرها من العقارات وهي تستدين ايضا فتكون عبارة
عن مجمع عام للثروات الصغيرة والكبيرة حتى ان بعضها صارت تقبل من
الرجل الى حد خمسة وعشرين قرشاً . وهي تدفع ربا لمن يدينها اذا كان طلبهم
لمدة معينة اما اذا كان الدفع عند الطلب فلا تدفع عنها ربا وهذه المعاملة
تكون على البنك بصورة الحساب الجاري ايضا فكلما اقتصد احد شيئا سلمه
للبنك ليضم الى دينه الاول والفرق بين هذا الحساب والحساب الجاري مع
التاجر ان التاجر اذا احتاج فوق ماله عند البنك ياخذ علاوة ويدفع الربا
للبنك اما الثاني فلا يعطيه البنك اكثر مما له اذا طلب لعدم الثقة ويدخل
تحت هذا خصم الاوراق التجارية بانواعها ايضا ووظيفتها الثانية نقل الاموال
وقد اتسع هذا التعامل اليوم فالفرد الواحد يعامل افراداً متفرقين في انحاء
البلاد فالبنوك تكون واسطة لارسال الدراهم بالحوالة على بنك آخر لها معه
حساب جارٍ او على شعبيها وهذه ما يسميه التجار (الشك) ووظيفتها الثالثة
حفظ الامانات على اختلاف انواعها وتاخذ مقابل ذلك شيئا متفقاً عليه
الباقي : هذه عبارة عن سندات تستعملها البنوك مقام النقد ذات
قيم مختلفة وقيمة هذه الاوراق اكثر مما في الصندوق وهذه الزيادة هي كدين يكون قد
استقرضه البنك من افراد غير معينين ولا يجوز للبنوك ان تنصرف بالامانات بل
يجب ان يكون لها مال احتياطي لتدفع حين الطلب كل ما عليها وفوائد هذه

الاوراق (البانقنوط) كثيرة منها انها اسهل نقلاً واخف حملاً وتبقى الاموال الحقيقية محفوظة في صندوق البنك لا خوف عليها من السرقة والضياع بالتعامل واذا فقد احد الحاملين هذه البانقنوط فيتضرر هو بنفسه فقط ولا تنقص ثروة الامة لان الاموال محفوظة في الصندوق والفرق بين البانقنوط والسندات التجارية ان البانقنوط يكون باسم حامله فقط ولا يجير من اسم رجل لاسم آخر ثم ان قيمة البانقنوط تؤدي حين الطلب اما تلك فائثرها تكون لوعدة ثم ان السندات الانفة قد تفقد حقها بمضي مدة معلومة اما هذه فقيمتها ثابتة يتحول الزمان .

يعترض بعضهم انه لا يحق اصدار مثل هذه الاوراق الا للبنوك الدولية لان هذه تقوم مقام النقد وضرب العملة من حق الحكومة وحدها ولكن هذا الاعتراض ليس صحيحاً لانه لا يزال فرق كبير بين هذا وتلك فالتقد مبادلتها وتداوله بالالزام اما هذه فلا يمكننا ان نلزم احداً باستيفائها مقام النقد

...

اسئلة

- * ١ * ما هو البنك (٢) ما هي وظيفة البنك الاولى (٣) ما هي وظيفته الثانية
* ٤ * ما هي وظيفته الثالثة * ٥ * ما هو الشك * ٦ * ما هي اوراق البانقنوط
= ٧ = هل يجوز للبنك ان يتصرف بالامانات = ٨ = ما هي فوائد البانقنوط
= ٩ = ما هو الفرق بين البانقنوط والسند = ١٠ = ما هو الفرق بين البانقنوط والنقد .



الدرس الثالث والثلاثون

البنوك : اقسامها ، البنوك الكبيرة ، بنك انكلترا ، بنك المانية ، بنك فرنسا .
بنك روسيه ،

نقسم البنوك عَلَى اختلاف انواعها الى ثلاثة اقسام كبيرة ، البنوك الرسمية وبنوك المساهمة والبنوك الخصوصية فالبنوك الرسمية تضع الحكومة رأس مالها وتديره هي رأساً واحسن مثال لذلك بنك روسيا وبنوك المساهمة عَلَى نوعين نوع بصورة اسم ولكن يكون للحكومة النفوذ الاكبر فيه ونوع يكون بالمساهمة الاعتيادية ولا تأثير للحكومة عليه اما البنوك الخصوصية فيكون الواحد منها مؤسساً من قبل فرد او بعض الافراد وهذا يعامله القوم اكثر من البنكين الاولين لقلة التكلف والمعاملة البسيطة عَلَى ان الاولين يمتازان عن هذا بتدقيق حساباتهما بصورة رسمية وكل سنة تنشر خلاصة الحساب وصورته ليطالع عليه الجميع وهذا يسمى في عرف التجار (بلانجو) عَلَى ان بعض البنوك الخصوصية في اوروبا تسير ايضاً عَلَى هذه الخطة فتنتشر بلانجو في كل سنة لتزداد ثقة القوم بها ويكثر التعامل معها

البنوك الكبيرة : يوجد قسم من البنوك تؤسس بمال الحكومة كما قدمنا او ان الحكومة تعاملها كثيراً وتراجعها في اكرامها المالية وتمنحها الاجل ذلك بعض الامتيازات عَلَى غيرها ليكثر التعامل معها والبنوك الرسمية التي ذكرناها تأسست عَلَى هذه الصورة .

بنك انكلترا : هذا أكبر بنك في الدنيا اليوم فليس هو صندوق انكلترة وحدها بل هو صندوق العالم العمومي فتاتيه الاموال والذهب من اطراف العالم ومع ذلك ليست الاموال الموجودة في صندوقه بكثيرة بل اكثرها في التعامل وهذا البنك من النوع الاول . وفي انكلترة بنوك صغيرة وهي اصل توزيع الاعتبار ورأس مال الواحد منها لا اقل من ١٤٥٠٠٠٠٠ ليرة انكلترة ويقسم رأس ماله الى سندات كل سند بمئة ليرة اما اصدار البانقنوط فكان اولاً من امتيازات البنك الرسمي ثم بدأت بقية البنوك تحصل على هذا الامتياز واحداً فواحداً

بنك فرنسا : هو بنك لاصحاب البنوك فيحفظون أكثر اموالهم الاحتياطية فيه ويسوي الحسابات ما بينها واذا وقع احد هذه البنوك بازمة مالية ينضم له قسماً من الاوراق لسد عجزه وكما ان الحكومة تعين الناظر والمعاونين فيه كذلك هي تجمد مدة امتياز اصدار اوراق البانقنوط عائد لهذا البنك فقط وتبلغ قيمة هذه الاوراق المخرجة خمسة مليارات ونصف فرنك

بنك المانيا : رأس مال هذا البنك من نوع المساهمة الا ان ادارته محصورة بالحكومة فمجلس الادارة والاعضاء كلهم تعينهم الحكومة ولذلك يعد ايضاً من النوع الاول اي البنوك الرسمية وحساباته تصدق من قبل الحكومة في كل سنة كما تصدق حسابات بقية دوائرها ورأس ماله يبلغ ١٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ مارك ويوجد في المانية ثمانية بنوك ايضاً لها الحق باصدار البانقنوط والتحويلات غير ان هذا الامتياز آخذ في التناقص فيترك هذا الحق للبنك الرسمي فقط

وهذا البنك معنى من الرسوم ويخرج تحويلات بقيمة ١٠٠٠٠ ١٨ فقط واذا اصدر علاوة فانه يدفع عن الصادر رسماً واعمال ١٠٠٠٠ ١٨ اكثرها في تسوية الحسابات واشتغاله بالمعاملات الاعتبارية قليل

بنك روسيه : رأس ماله من الحكومة وترجع امير ادارته الى ناظر المالية رأساً واكبر وظيفته تسوية التحويلات الجارية في داخل روسيا لان استعمالها اجباري من طرف الحكومة ويجب ان يكون في صندوق هذا البنك ذهب بقيمة الاوراق دائماً :

معه ويتبع في جميع معاملاته قوانين الدولة العلية والدولة حق تفتيشه بواسطة ناظر تعينه بالاتفاق مع مجلس الادارة ولا يستطيع البنك ان يجري شيئاً لم يقرره القانون ويوجد محاسب مخصوص للحسابات التي تقع بين الحكومة والبنك وكان راس ماله في اول تأسيسه مليونين وسبعماية الف ليرة انكليزية ولكن قد ابلغ راس ماله الى عشرة ملايين ليرة انكليزية بموجب مقالة عقدت في ١١ محرم سنة ١٢٩٢ وقسم هذا الراس المال الى خمسمائة الف سهم كل سهم بخمسة اقرش ولا يوجد بين يدي البنك في التعامل الا نصف هذا المبلغ لان المساهمين دفعوا قيمة السهام بحسب طلب ادارة البنك ومن آب سنة ١٨٦٣ كان امتياز هذا البنك الى مدة ثلاثين سنة ثم مدد عشرين سنة اخرى وبعدها مدت مدته اثنتي عشرة سنة ايضاً وفي نهاية مدة الامتياز يجب ان يكون في صندوق البنك ذهب بقيمة جميع التحويلات والاوراق التي عليه ومركزه في استانبول وقد تشكلت له شعب برخصة الحكومة في الولايات وله شعب في اوروبا وفي كل البلاد التي للدولة حاجة للتعامل معها مجلس ادارته : ويتألف مجلس ادارته من سبعة اعضاء اربعة منهم تعيينهم الحكومة ويسمى الواحد (ديركتور) ينتخب واحد منهم رئيساً وثلاثة اعضاء ينتخبون ايضاً من الاغنياء الكبار بالاتفاق مع اعضاء الجمعية المالية وكلهم يقيمون في الاستانة واطباء الجمعية المالية ستة وعشرون عضواً عشرة منهم انكليز يقيمون في انكثرة وعشرة يقيمون في فرنسة وستة يقيمون في اوستريا التحويلات التي يصدرها البنك مع الاهالي بجميع انواع المعاملات التجارية التي

ذكرناها سابقاً كما انه يتعامل مع الحكومة بجميع حساباتها ويأخذ منها نصف قرش في المئة والبنك واوراقه مغفأة من جميع الرسوم وعلى البنك ان ينشر في نهاية كل شهر جدول معاملاته في ذلك الشهر في جرائد استانبول واذا ظهر اختلاف بين الحكومة والبنك يرجع النظر فيه الى الحكم واذا انقسمت هيئة الحكم في الحكم الى قسمين متساويين متخالفين في الراي يعين لفصل الحكم هيئة حكم ثالثة وجميع الدعاوي والامور التي تتعلق بالبنك ترجع الى محكمة التجارة.

القوائم النقدية: تصدر بعض البنوك الرسمية اوراقاً تقوم تماماً مقام النقد في جميع المعاملات وهذه تفرق عن اوراق البانقنوط المتقدمة بامر من الاول ان هذه تداولها اجباري كما رأينا في البنك الروسي الثاني انه لا يجوز ان يطلب بدلها نقد ولكن نتيجتها ليست حسنة والتجارب تثبت لنا من يوم الى يوم عدم نفعها لان اصدارها اسهل على الحكومة من ضرب النقد فتكثر منها كثيراً فينقص النقد شيئاً فشيئاً وحينئذ يضطرب حبل المعاملات الخارجية عندما يحتاج القوم الى النقد وقيمة الاوراق الموجودة اكثر من النقد فتنزل قيمتها حينئذ ويزداد هبوطها بكثرة الطلب فتقع تلك الحكومة في ازمة مالية توقف حركة العمل ويخسر كثيرون اموالهم

الاحتكار: يجز اطلاق الحرية في المعاملات التجارية الى الاحتكار وكثيرون اليوم يشتغلون في هذه المسئلة ويسعون لمنعها ولكن طبيعة الحال تجر اليها واعظم صور هذا الاحتكار قائم الان في امريكا ويسمى (تروست) فتجد اصحاب الاموال الوافرة يؤلفون هيئة ويقفون بنفوذهم المالي امام

الآخرين فتبقى الفبارك تحت مراقبتهم ويشترى الاسهم العديدة في السكك الحديدية لتبقى تحت تأثير نفوذهم فتعفى بذلك أكثر وارداتهم وصادراتهم من الرسوم او بعضها وينزلون الاسعار فتفلس بهذه الوساطة كثير من الشركات ويقفل كثير من العامل ولكن لا يجوز السعي في ابطال حرية التجارة لمنع مثل هذا الاحتكار لان مدته لا تطول اما لاختلاف يقع بين المتحدين او تتألف هيئة اقوى منهم تبارزهم في الامر او تعتصب عليهم عامة القوم فلا يشترى منهم ويستعملون قانون الإقامة ويجبرونهم على ارجاع الاسعار الى اصلها والنتيجة انه توجد موانع كثيرة تمنع من دوامه والحرية في التجارة امر ضروري

...

اسئلة

- ١- متى تأسس البنك العثماني = ١٢٧٠ = بواسطة من بفتش هذا البنك
- * ٣ * كم كان رأس ماله في اول تأسيسه * ٤ *
- * ٥ * الى كم قسم يقسم رأس مال البنك * ٦ *
- وكم سنة زبدت * ٧ * اين مركز هذا البنك ٨ من كم عضويتاً لمجلس ادارته * ٩ *
- كم عضواً أعضاء الجمعية المالية وهل هم عثمانيون ام اجانب * ١٠ *
- اذا وقع اختلاف بين الحكومة والبنك فمن يكون الحكم * ١١ *
- * ١٢ * ما هي القوائم النقدية
- * ١٣ * هل الاكثار منها نافع
- * ١٤ * هل يجوز
- * ١٥ * ما هي الوسائل الاقتصادية التي تعتمد عليها لمنع

الدرس الخامس والثلاثون

مربية المبادلة واصول الحماية

كما ان الحاجة تضطر الافراد في البلد الواحد لمعاملة بعضهم بعضاً كذلك يضطر الامر الامة الواحدة لمعاملة الامم الاخرى لانه كما ان الفرد لا يمكنه استيفاء حاجاته كلها بنفسه كذلك الامة لا يمكنها ذلك بالنظر الى الموقع الطبيعي والاستعداد الشخصي في الافراد فتقسم التجارة من هذا الوجه الى قسمين عظيمين داخلية وهي ما تقع بين الافراد والبلاد في المملكة الواحدة وخارجية وهي ما تقع بين امة وامة وكانت التجارة الداخلية قديماً مقيدة بالرسوم الباهظة فكانت الحكومة العثمانية تأخذ ثمانية في المئة عن الاشياء المنقولة من بلد الى آخر في الداخل ثم الغيت بعد ذلك وبقي الرسم يؤخذ من البلاد الساحلية ثم نزل هذا الرسم الى اثنين في المئة لاجل التجهيزات العسكرية وقوبعد ذلك الغي تماماً فاصبحت التجارة الداخلية حرة فنجحت البلاد وغت الثروة اما التجارة الخارجية فممتد جرت ايضاً شوطاً بعيداً في التقدم بالرغم عن كل ما يوضع في سبيلها من عثرات التقييد حتي بلغت المعاملات نحو المئتين مليار ونقسم التجارة الخارجية الى قسمين قسم عمومي وهو يحتوي جميع الوارد من الممالك الاخرى بقصد الاستهلاك والاسترجاع ثانية وجميع الصادر من مال البلد بهذا القصد ايضاً وقسم خصوصي وهذا يشمل الاشياء الواردة الى ذلك البلد بقصد الاستهلاك فقط والاشياء الصادرة من معمولات البلد بقصد استهلاكها في الممالك الاخرى اصول الحماية : والخلاف قائم على قدم وساق بين جمهور الاقتصاديين

والمفكرين في انه هل يجب اطلاق الحرية في التجارة الداخلية واعفاؤها من جميع الرسوم اوان نقيدها وهذا التقييد يعبرون عنه باصول الحماية ويكون على اربعة انواع الاول ان يمنع قبول كل شيء من الخارج يوجد منه في داخل البلاد النوع الثاني ان يوضع رسم باهظ على الواردات الخارجية الثالث ان تدفع الحكومة من خزينتها مكافاة للساعين في ايجاد الحاصلات بقصد الترغيب الرابع ان تدفع الحكومة مكافاة عن الاشياء الخارجة الى الممالك الاخرى لتوسيع تجارتها الخارجية.

فالمخالفون لاصول الحماية يقولون انه غير ممكن لامة من الامم ان تعيش منفردة لان بعض الاراضي لايمكنها انتاج كل شيء تحتاج اليه تلك البلد فلا بد لها من احتياج البلاد الاخرى اوان تلك البلاد فيها استعداد لا مراً أثر منها كما انه انه يكون فيها ايضاً استعداد لا مراً نظيره فباطلاق الحرية تكون قد اعطينا المواهب الطبيعة حقها فنفيد ونستفيد فرطل القطن مثلاً يكلفنا استحصاله هنا عشرة قروش بينما يمكننا اخذه من البلاد الاخرى بستة فالاحسن ان نأخذ احتياجنا من القطن منهم ونهتم نحن بترقية الامور والنواتج التي عندنا وليست لهم فيكون بذلك النفع متبادلاً ثم انه اذا حلت مصيبة طبيعية في الزرع او غيره في بلد يمكنهم استيفاء حاجتهم من الخارج فلا يقعون في ضنك لانه اذا افكرت تلك بنفعها فقط فالامم الاخرى تقابلها بالمثل ولا تعينها وقت الحاجة فضلاً عن ان هذا الاطلاق يفيد في تقسيم الاعمال الاختصاص بفروعها فتتجلى المواهب الطبيعية في كل بلد على حسب

استعداداه وبالإطلاق قد يخلص البلد من خطر الاحتكار لانه قد يتفق تجار بلد على احتكار نوع من الاشياء ويضعون له السعر الذي يريدونه اذا كانت الواردات الخارجية ممنوعة اما اذا اطلقت فلا يمكنهم ذلك لمناظرة الآخرين لهم ومن الصعب ان يتفقوا في جميع البلاد

وهذا الإطلاق يوقظ حسن الاختراع في الصانع فيخترعون احسن الآلات كما هي الحال بين المانية وانكلترة فبالحرية قد تفنن المخترعون وتسابقوا وكل بلد يخشى من فوز المخترعين الخارجيين على مخترعيه هذا فضلاً عن الاستفادة المعنوية فكل امة تقف على اخلاق وعادات الامم الاخرى وكلما كثرت العلاقات والصلات يكثر تبادل النفع فتختس الواحدة عن معاداة الاخرى حفظاً لمنافعها كما نرى اليوم فتكون الحرية بشير السلام والنقييد نذير الحرب .

على ان المخالفين يرون عكس الامر واهم ما يدعون به اننا بالتقييد نحفظ الصنائع والمحصولات الداخلية من المزاجمة الخارجية والاذا كان المزاحم قوياً فلا يبقى حينئذ اثر للصناعة والتجارة فيضطرب القوم الى ترك الوطن والمهاجرة هذا الادعاء ظاهره متين ولكنه واهن في حقيقة لان ترقى الصناعة وتقدمها لا يتوقف على الحماية فقط بل هو منوط بتقدم العلوم والمعارف وهل نسوا تحكم الصانع والتجار بالقوم في ذلك البلد عند أمنهم من المزاجمة الخارجية واحسن مثال التجارب فاما من حكومتا البورتغال واسبانيا فقد سارتا في هذا الطريق والايام تريهم عكس المطلوب ويتصورون ان الثروة العمومية تزيد

بالتقييد ولكن هذا غير صحيح ايضاً نعم تكثر ثروة بعض الافراد وكن الاكثر
تجربهم الحال الى الفقر والمنفعة العمومية ترجح على المنفعة الخصوصية ويستشهدون
لا ثبات دليلهم بحكومتى المانيا واميركا فان هاتين الحكومتين قد بلغتا في التقدم
قديماً عظيماً مع ان كل واحدة منها مفرطة في الحماية فيظنون ان الحماية كانت
سبباً للثروة ولكن سبب هذا التقدم ليس الحماية بل سببه اجتهاد الاهالي وقوة
الاعتماد على النفس فيهم مع جودة ارضهم وكثرة المعادن عندهم ولو اطلقت
الحرية الخارجية لهم لتقدموا اكثر مما تقدموا ولم تجر حكومة من الحكومات
حتى اليوم على الحرية المطلقة ولكن بينها تفاوت واحسنها حكومة انكلترا فان
الرسوم التي تاخذها على اشياء محدودة فقط

...

اسئلة

- «١» هل يمكن ان تستغني البلاد عن معاملة بعضها (٢) ما هي التجارة الداخلية
(٣) هل وضعت الحكومة رسوماً على التجارة الداخلية اذكر تاريخها بتفصيل =٤=
ما هو اصول الحماية «٥» كم نوعاً يكون اذكرها وفصلها «٦» ما هي ادلة المخالفين
لاصول الحماية «٧» ما هي ادلة المدافعين عن اصول الحماية «٨» كيف تدحض
ادلة المدافعين

تمرين

جاوب على السؤال الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن من هذا الدرس
كتابة واياك ان تنقيد بكلمات الكتاب



الدرس السادس والثلاثون

الكمارك وأنواعها ورسمها على الكماميو

الكمارك وأنواعها : الكمرك هو الرسم الذي تأخذه الحكومة على الأشياء الصادرة أو الواردة وهذا تابع لأصول الحماية هذه الرسوم تشكل قسماً كبيراً من واردات الحكومات ولذلك من الصعب جداً إبطاله وإن وافق المعترضون على عدم استحسان أصول الحماية على ذلك وهذا الرسم أو الكمرك يكون على ثلاثة أقسام الأول الرسم المأخوذ عن الأشياء الصادرة من بلد إلى الخارج وهذا الرسم قليل جداً وبعض الحكومات قد الغته بتأتمناً لأن الرسم الذي يدفعه التاجر يضمه إلى ثمن الشيء فيبيعه بسعر أغلى بينما التاجر الأول المعفى من الرسم يمكنه البيع بأرخص منه ولذلك الغته الحكومات الراقية خوفاً على نفوذها التجاري في البلاد الأخرى وأخذ هذا الرسم اقتصاداً غير مشروع إلا إذا كانت إحدى البلاد تمتاز بإنتاج ذلك الشيء ولا يمكن البلاد الأخرى منازعتها إذا باعته بسعر أغلى فيحوز حينئذٍ للحكومة أن تأخذ عليه شيئاً من الرسوم . الرسم ثانى (الترانسييت) أو رسم المرور فبعض التجار يضطرون في إرسال صادراتهم أن تمر بغير البلد المرسل إليها ولا غنى عن المرور منها فتأخذ الحكومة التي تمر منها المشحونات الرسم المرور وهذا الرسم زهيد أيضاً وأكثر الحكومات قد الغته إلا أن الحكومة العثمانية تأخذ واحداً في المئة . الرسم الثالث هو الرسم المأخوذ عن الأشياء الواردة من البلاد الأخرى وهذا يتعين مقداره بالمعاهدات التجارية المعقودة

بين الدول وكانت الحكومة العثمانية تأخذ ثمانية في المئة عن الوارد ثم ابلغت ذلك الى احدى عشر واذا كانت المعاهدة بين دولتين على قيمة محدودة مثلاً عشرة في المئة ثم قبلت احدى هاتين الدولتين واردات دولة اخرى باقل من عشرة فتعد المعاهدة الاولى ملغاة مثال ذلك اذا تعاهدت فرنسا وروسيا ان تأخذ منها رسماً عن الخمر عشرة في المئة ثم قبلت خمرًا من ألمانيا بثمانية في المئة فتلغى حينئذ المعاهدة بين روسيا وفرنسا وتضطر روسيا الى قبول واردات فرنسا بسعر واردات المانية من دون اتفاق او مخابرة على ان بعض الحكومات لا تأخذ رسماً عن المواد الابتدائية الواردة من البلاد الاخرى اذ كان قصد المستحضرين لها عملها ثم استرجعوها اما اذا بقيت فتأخذ الرسم عليها . يبقى نوع واحد من المعاملات في باب البحث عن تداول الثروة وهو معاملة الكامبيو .

الكامبيو : وهو نوع من الحوالة مثاله زيد في الشام تعامل مع اديسون في اميركا وفي نهاية الحساب كان لزيد على اديسون الف ليرة انكليزية كما انه يوجد تاجران آخران في الشام واميركا عمر وطمسون وفي نهاية السنة كان لطمسون على عمر الف ليرة انكليزية فموجب معاملة الكامبيو يسحب على عمر بوليسة بالف ليرة في اميركا فيشتري منه اديسون هذه البوليسة ويرسلها الى زيد ليفي دينه فيتسوي الحسابان ويوجد سمسرة يشتغلون بالكامبيو فقط فيتسدد الحساب في البلدين على هذه صورته ويربحون بذلك الخصم على الاوراق وقيمة الكامبيو تصعد وتنزل بالسنة الى كثرة عرض الاوراق وطلبها .



اسئلة

١ — ما هو الكمرك ٢ الى كم قسم نقسم الكمرك =٣= لماذا الغت
اكثر الحكومات الرسم الاول اوضح ذلك بتفصيل —٤= ما هو المراد بكلمة «ترانيسيت»
٥ كم تاخذ الحكومة العثمانية في المئة عن الترانيسيت ٦ كم كانت تاخذ
الحكومة العثمانية رسماً عن الواردات وكم تاخذ الان ٧ اذا تعاهدت فرنسا وروسيا
على ان تاخذ منها عشرة في المئة رسماً عن الخمر ثم قبلت روسيا خمرأ من المانية بثمانية في
المئة فماذا يكون حينئذ حكم المعاهدة بين فرنسا وروسيا ٨ متى ترد الحكومة رسم
الكمرك للذين اخذته منهم ٩ ما هي معاملة الكامبيو ١٠ اذكر المثال الذي
في الكتاب وأوضحه جيداً ثم احضر مثلاً من عندك

القسم الرابع

الدرس السابع والثلاثون

استهلاك الثروة

كما اننا لانعني باستحصال الثروة ايجاد شيء من لاشيء كذلك لانعني باستهلاكها
محوها من عالم الوجود فهذان الامر ان ليسا في امكان الانسان بل جل ما وصل
اليه الانسان التفان في تركيب الاشياء وتحليلها وكشف خواصها وفوائدها
ومضارها وعلى نسبة تركيب الاشياء مع بعضها ومزجها لتولد منها اشياء
جديدة فنعطى ذلك المركب الجديد اسماً وهكذا الامر في التحليل فالحشبة
المحروقة لم تكن بل تحولت الى رماد ودخان سألت احدى الملكات فيلسوفاً
ليعرف لها ثقل الدخان المتطاير من سيكارتة في الهواء وظنت انها اعجزته فضحك

ووزن السيكر قبل اشعالها ثم شرربها وجمع بقاياها ووزنها فكان الفرق بين وزنها الاول والثاني ثقل الدخان اما الاستهلاك اقتصاداً فمعناه «صرف فائدة الشيء» فبما كننا رغب الخبز لانكون قد استهلكناه وانما يكون قد تحول في جسمنا الى صورة اخرى والحقل بحرثنا له نستهلكه والحنطة بزرها نستهلكها والجريدة اليومية بقراءتنا اياها ذلك اليوم نستهلكها وقس على ذلك فكل شيء صرفت فائدته الخارجية استهلك اقتصاداً وليس التعامل والانتفاع بفوائد الاشياء سبب استهلاكها الوحيد بل هنالك اسباب اخرى منها الحوادث الطبيعية والنكبات فزلزلة واحدة تستهلك بدقيقة واحدة ما لا يعد من الارزاق واذا قرص البرد يستهلك الزرع وهكذا قل عن بقية الحوادث الطبيعية ثم ان تقدم العلم يستهلك اشياء كثيرة ايضاً اليوم نركب العرببة مثلاً فاخترع احدهم السيارة (الاتوموبيل) وبطل ركوب العرببة فالعلم يكون قد استهلك العرببة وقس على ذلك كثيراً من الاختراعات التي ابطلت بوجودها غيرها ثم يجب ان لاننسى ان العلم هو اساس الاقتصاد الراسخ ومكسر الثروة الدائم فتقدم العلم صرنا نستطيع استهلاك الشيء الواحد مرارا متعددة كما نستهلك الحيوان فناكل اللحم ونرمي سائر الاجزاء فاخذها العلم وحللها واستخرج منها اشياء نافعة وقطع البالية كانت مرمية في الطرق لا يكثر بها احد فطبخها العلم واطاف اليها بعض الاشياء واخرج لنا مركبا جديداً هو الورق لنستهلكه مرة اخرى وهذا اساس تكاثر الثروة وللنظام والاعتناء بالامور البيتية تأثير كبير على نمو الثروة لانه يطيل في عمر الاشياء فالصحن يستهلك اذا انكسر ولمسوخ النظام وتقدم

الحكومة اليد الطولى في تكثير الثروة فكم ثورة استهلك ثروات وقس على ذلك
اقسامها: وتنقسم الاستهلاكات الى قسمين كبيرين استهلاكات مثمرة
واستهلاكات غير مثمرة فغير المثمرة هي الاشياء التي تذهب فائدتها باستهلاكها مرة
كالخبز واللحم والمأكولات على اختلافها والمثمرة هي التي تستهلك بقصد استثمارها
ثانية ومنها جميع المواد الابتدائية المصروفة في الامور الصناعية فنستهلك الصوف
والقطن مثلاً لعمل الالبسة. كما انه يوجد استهلاكات عمومية وهي ما تستهلكه
الحكومات فالويركو مثلاً من الاستهلاكات العمومية ثم نقسم ايضاً الى قسمين
مهمين الاستهلاكات البطيئة والاستهلاكات السريعة فالبطيئة هي التي
تستعمل مراراً كالماكينات والمجوهرات وغيرها والسريعة عكسها وكثرة
الاستهلاكات البطيئة في امة هو مقياس تقدمها ويجب دائماً حفظ الموازنة
بين الاثنين

—•••••—

اسئلة

- ١ اذكر الاقسام الثلاثة الاولى من علم الاقتصاد وعما يبحث كل واحد ٢
- ما هو موضوع القسم الرابع ٣ ماذا نعني باستهلاك الثروة ٤ كيف تعرف
- ثقل البخاف الصاعد من سيقارة الفيلسوف ٥ هل الاستهلاكات كلها مفيدة
- ٦ اوضح كيف يستهلك العلم الاشياء ٧ هل يمكن ان يؤثر العلم على الاشياء
- في استهلاكها اكثر من مرة مثل على ذلك الى كم قسم نقسم الاستهلاكات ٩ لماذا
- يقاس تقدم الامة باستهلاكاتها البطيئة اوضح ذلك جيداً

تمرين

اكتب في الموضوع الاتي : كيف تثرى الامة

الدرس الثامن والثلاثون

الاقتصاد ، الشح ، الاسراف ، التعاون العمومي

الرفق: هو حارس الثروة ومولدها الاكبر فالانسان لا يعيش منفرداً في هذا الوجود بل عليه واجبات شخصية وعائلية واجتماعية فيجب على العاقل ان يقتصد شيئاً من وارداته ويدخرها لحين الحاجة لان الايام لا تسير على وتيرة واحدة والانسان معرض دائماً للنوائب الطبيعية فيجب ان يهتم بعائلته ومستقبلها.

الشح: وهذا مكروه اقتصاداً لانه لا معنى لحرمان الانسان نفسه من اشياء ضرورية له في الحياة بقصد تكثير المال فقط لان المال واسطة لسد الحاجة وليس هو غاية بنفسه والشحيح مكروه يكرهه الله والناس ، وبعض الجاهلين بالطرق الاقتصادية يجمعون عن التعامل بما لهم فيحبسونها في صناديقهم فلا ينتفعون هم ولا ينتفعون الآخرون فهذا الشح مقترن بالجهل

الاسراف: هو ان يستهلك الانسان قوته او ماله فيما لا طائل تحته فيمضي بعد حين فقيراً ويعيش عبئاً ثقيلاً قال آدم سميت الاقتصاد الشهيير المقتصد صديق الامة والمسرف عدوها وقال فرنكي «الذي يصرف امواله على الاشياء غير الضرورية يضطر فيما بعد لبيع الضروري» ولا يمكن وضع حد معين للاسراف بل يختلف ذلك بالنسبة الى المدن والاشخاص فبعض الاشياء في بلد قد اصبحت من الضروريات بينما تكون من الكماليات او لا لزوم لها بتاتاً في بلدٍ اخر ولا يفهم الاغنياء من هذا ان المعنى من الاسراف هو حبس اليد عن

المعاونات العمومية فهناك واجبات على الاغنياء يوجب عليهم المحيط القيام بها ولكن يجب ان لا يكون المصروف لذلك من اصل راس مالهم فهذا غير جائز واكبر واجبات الغني المحافظة على ثروته ويجب عليه ان يخصص قسماً من وارداته لتنشيط المخترعين ومساعدة الضعفاء والعناية بحفظ الاثار ووسائل الزينة التي تكسب البلد والقوم رونقاً

المعاونة العمومية : هذه ايضاً واجبة ديناً واخلاقاً على كل انسان فقد اتحد لسان كل الاديان بوجودها على ان بعض الاقتصاديين يراها مضرّة اقتصاداً لان كثيراً من المال يتسرب الى جيوب الضعفاء واستعماله في الصناعة والامور النافعة. افيد عندهم فكانهم يحكمون على الضعفاء بالموت عملاً بناموس تنازع البقاء وبقاء الافضل وهم مغالون في دعواهم . لان الاسباب التي تجر الانسان الى الفقر ليست واحدة فهي متعددة على انها بفروعها ترجع الى اربعة اسباب كبيرة فاما ان تكون اسباب طبيعية كالملود اعمى او اشل او كالذين خربت الزلازل او الحريق او الطوفان بيوتهم وغيرها من المصائب الطبيعية التي ليست تحت حكم الانسان لانهم ليسو جانيين واما ان تكون اسباب اجتماعية وهي التي تنتج عن التحول في الصنائع ونقسيم الاعمال والاعتصاب كأن تخترع ما كنة جديدة تقوم مقام كثير من العمال او غير ذلك فهؤلاء حاجتهم وقتية ويجب سد عوزهم مؤقتاً ريثما يجدون لهم عملاً واما ان تكون اسباب ارثية وتعود الى التربية فكثيرون من الوالدين الفقراء يعودون اولادهم من الصغر على الاستعطاء فيشب الطفل متخذاً التسول مهنة له فالجود على مثل هؤلاء

جناية اقتصادية لان هؤلاء سلابون وليسوا بمحتاجين فيجب في مثل هذه الحال تشكيل جمعيات تلم شعث هؤلاء الاطفال فتعلمهم علماً او صناعة وان توجد عمالاً للبالغين بينهم وهذا احسن تدبير والسبب الاخير ان يكون الانسان قد جر اليه الفقر بنفسه بسلوكة الطرق العوجاء التي يعلم كل واحد ان نهايتها الفقر والذل كالمسكر والفسق والعادات الرديئة على اختلاف انواعها ومثل هؤلاء لا يجوز العقل الرحمة عليهم ايضاً ولكن اذ غلبت الرحمة العذل فينبذ نقضي علينا الانسانية بارشادهم وتهذيبهم ومثل هذه الامور يجب ان يهتم بها الاغنياء لان سعادة الفرد تقوم بسعادة الجمهور ايضاً ولا يجوز مداخله الحكومة بالمساعدة الا في الاسباب الطبيعية اما في الاخرى فبمداخلتها فتفتح على نفسها باباً يصعب الوقوف فيه عند حد وتركه للجمعيات الخيرية اولى .

اسئلة

- ١ ما هو الاقتصاد ٢ ما هو الشج ٣ ما هو الاسراف ٤ اذكر الاسباب الاربعة التي تجر الى الفقر وفي ايها تجوز المعاونة اقتصاداً ٥ في اية المساعدات يجب ان تتدخل الحكومة ٦ ما هو ناموس تنازع البقاء وبقاء الافضل

تقرين

اكتب مقالة في مضار الاسراف

الدرس التاسع والثلاثون

شرط الضمان (السيجورطة)

سببها وانواعها ، ضمان الحريق ، ضمان الحياة ، ضمان النقليات ، شركات ضمان العملة
سببها : المصائب الطبيعية على اختلافها اكبر مبيد للثروة فكم اكات

النيران والمياه اموالاً وخربت دياراً ولم تستطع الاختراعات العلمية حتى اليوم الوقوف تماماً تجاه هذه المصائب والتغلب عليها وامامنا ثلاث حوادث تبين لنا نسبة الاختراعات من هذه المصائب فمدينة باريس لم تقف في وجه ذلك السيل الجارف الذي غشيها منذ عامين تقريباً والحريق الذي حدث الصيف الماضي في اميركا التهم الغابات وبعض المقاطعات برمتها وحريق الاستانة الهائل التهم نحو عشر المدينة

والموت من هذه المصائب فكم اختطف تحت جناح الليل والدأ من بين مرأته واطفاله فكسر ساعدهم الايمن وباتوا بعده يتقلبون على جمر الحاجة وقد خطر بعضهم ان يداؤوا هذه الالام باخف منها فعمدوا الى تشكيل شركات الضمان واساسها تقسيم هذه المصائب على جمهور اعم ويطلبون لقاء ذلك ان يستهلك الانسان قسماً صغيراً من ثروته بالنسبة الى ما يريد تضمينه للشركة حتى اذا ما فاجأته الطبيعة باحدى المصائب يجد من يحمل معه ذلك الحمل الثقيل ولذلك تكون شركات الضمان من مستهلكات الثروة وليس كما يلوح لاول وهلة من انها توفر الثروات ولكنها استدعت استهلاكاً اخف وطأة من الاستهلاكات الطبيعية بالنسبة الى الثروة نفسها لان الثروة المحترقة تكون قد ذهبت في الحقيقة اما الفرد فلا يخسر شيئاً الا ما استهلكه للشركة مقابلة لهذا الخطر

شركات ضمان الحريق : هذه الشركات عديدة حسب ارادة المضمن ويدفع المضمن للشركة في المئة شيئاً محدوداً في كل سنة ويأخذ من الشركة سنداً

في نهاية كل سنة مع دفع ما عليه والشركة تعين البيت وتتفحص بناءه ان كان من الخشب او الحطب وتتفقد البيوت المجاورة له بالنسبة الى موقع ذلك البيت وان كان قد سوع الخطر واذا سلم البيت في خلال السنين المقاول عليها لا تعيد الشركة شيئاً مما اخذته المضمن ولكن اذا احترق البيت تدفع القيمة المضمونة جميعها وهذه الشركة جيدة ونافعة ولكن هناك محذور واحد هو كثير الوقوع فان بعض القوم السافلي الاخلاق يضمنون بيوتهم باكثر مما تساويه ثم يحرقونها عمداً ليربحوا من الشركة ذلك الفرق والتقصص في هذا عديدة والاحتمالات متنوعة شركات ضمان الحياة : وتكونت شركات اخرى لضمان الحياة وهذه تشبه الصناديق الاحتياطية فيضمن الانسان نفسه للشركة تحت مال معلوم يدفعه اقساطاً للشركة بالنسبة الى عدد السنين المضمون عليها والشركة تقصص المضمون طياً ولها طبيب خاص في كل بلدة فتري رأي الطبيب كم سنة يمكن ان يعيش هذا الانسان بالنسبة الى سنه وصحته وتوسط العمر فيعين عدد السنين ويدفع المضمون المال اقساطاً تقسماً على عدد السنين فاذا فاحأ الموت قبل انقضاء المدة تدفع الشركة لورثته جميع المال المضمون عليه وان كان قد دفع منه قسطاً واحداً واذا عاش الانسان الى نهاية المقاوله تقيد له الشركة المال الذي دفعه اقساطاً دفعة واحدة وبعض الشركات تدفع معه رباحاً قليلاً فتكون الشركة قد ربحت بالضمان استثمار المال في هذه السنين . وهذا استهلاك بالنسبة الى الفرد ولكن هذا الاستهلاك الطفيف لا يؤثر في ذلك الاستهلاك الاعظم فيضمن الانسان مستقبل عائلته واولاده من بعده

شركات ضمان المقبولات : هذه تتضمن الاموال المنقولة من بلاد الى بلاد اخرى مما قد يحدث لها في الطريق من الضياع والسلب والفرق والتراعبات كثيرة ، يدفع المضمن شيئاً في المئة مما ضمنه فاذا فقدت الاموال تافح له الشركة لتعويضها كلها . وهذه الشركات الثلاثة اكثرها خصوصية لا دخل للحكومات فيها ، على ان للحكومات شركات رسمية ايضاً كما في المانيا والنمسا وسويسره واسوج ونروج . ويرى بعض الاقتصاديين ان تنويع الحكومة هذا العمل كله بنفسها وبعضهم يرى عكس ذلك على ان التجربة اكبر دليل فقد اظهرت لنا ان الشركات الخصوصية اضمن واقوى من الشركات الرسمية . والحكومة حق التداخل في هذه الشركات فطلي الشركة ان تطلم الحكومة على بروجرامها وان تنفق معها على ما تاخذه من الافراد لكي لا يفدر احد منهم على هذه الشركة ان تنشر في نهاية كل سنة اعلاماً « بالانجوى » تبين فيه مبالغة اعيانها للجميع

شركات ضمان العملة . وقد الف العملة من زمن غير بعيد شركات ضمانية تشابه هذه واول من اسسها رؤساء شركات الانونيم ثم صار العملة يتولون هذا الامر بانفسهم وذلك بان يخصم قسم زهيد من اجرتهم وتجمع وتثمر حتى اذا حلت باجدهم مصيبة او منعه العجز عن العمل يخصص له شيء من هذا المال ليقوم بمعاشه وهذا يشبه معاش التقاعد من هذا الوجه . ونجحت هذه الشركات حتى لا ترى صنفاً من العملة في اورو بالا وله شركة من هذا القبيل

تشكيل الشركة : اما تشكيل الشركة فيكون على نوعين نوع له رأس مال ابتدائي ونوع من دون رأس مال ابتدائي فني النوع الاول يوزع

الربح في نهاية كل سنة على الاعضاء اما الثاني فلا يوزع في كل سنة

الازمات

ومن مميزات الثروة الازمات وكثيراً ما تؤدي الى افلاس كثيرين من التجار حتى البنوك ايضاً وهذه الازمات تكون على نوعين تجارية واقتصادية فالاولى تكون على اثر الحروب وازدياد التكاليف وغيرها فيحتاج الى المال وتشعر الامة بالحاجة فيقل الاعتبار ويحرص اصحاب الاموال على حبس اموالهم او استردادها فيكثر الطلب والمال المتداول بين الايدي قليل . وتشأ مثل هذه الازمة ايضاً عن توسيع التجار دائرة تجارتهم أكثر من اللازم فيجمعون الاموال من القوم ويوسعون الاعمال فيبنون المعامل وغيرها ومعناه انهم يحولون قسماً عظيماً من الاموال المتداولة الى اموال ثابتة فتقل تلك ويشعر بالحاجة فيطلب اصحاب الاموال اموالهم من التجار فيتأخرون عن دفعها وتجبر الحال الى الافلاس . وتستطيع البنوك تخفيف الازمة في مثل هذه الحال اذا كان لها مال احتياطي تمد به التجار . ومثل هذه الازمات قد تقع في كل عشر سنين مرة ولكن مدتها لا تطول عن سنتين او سنة ونصف

اما الازمات الاقتصادية فنقع على غير هذا الوجه وسببها تحول يقع في الصناعات او تزداد الحاصلات كثيراً قبل تدارك مخرج لها فتزول الاسعار نزولاً يؤدي الى افلاس بعضهم ولكنه يفيد العموم لنزول الاسعار عكس الازمة الاولى . ووقوع مثل هذه الازمة يتوقف على هذا التبدل وشدتها تكون بالنسبة الى ذلك



اسئلة

- ١ هل المصائب الطبيعية من مستهلكات الثروة ٢ هل تذكر شيئاً من هذه المصائب ٣ لماذا تشكلت شركات الضمان ٤ كم نوعاً هذه الشركات ٥ هل هذه الشركات في الحقيقة من مستهلكات الثروة او من موفراتها ٦ اذكر ما تعرفه عن شركة ضمان الحريق ٧ اذكر ما تعرفه عن شركة ضمان الحياة ٨ اذكر ما تعرفه عن شركة ضمان المنقولات ٩ اذكر ما تعرفه عن شركة ضمان العملة ١٠ على كم نوع الازمات المالية ١١ ما هو سبب الازمات من النوع الاول ١٢ ما هو سبب الازمات من النوع الثاني اوضح ذلك بتفصيل

تمرين

اكتب مقالة في ما ياتي

بين شدة تاثير المصائب الطبيعية واوضاع العملة لتاليف شركة ضمان لم

الدرس الاربعون

الاستهلاك الهومي

الدولة وارادتها، الاملاك الاميرية، الويركو، ارسوم، التكاليف بانواعها
كما ان الفرد يستهلك الثروة كذلك الجماعات من حيث هي تستهلك
قسماً عظيماً منها واهم هيئة في هذه الجماعات هي الحكومة وللحكومات امتيازات
مهمان الاول سن القوانين والثاني فرض الضرائب. كانت وظيفة الحكومات
في طورها الابتدائي بسيطة جداً وكانت خدمتها قاصرة في الدرجة الاولى
على حفظ رعيته وبلادها من الغارات والغزوات الاجنبية وكانت مصارقاتها
في ذلك الزمن قليلة جداً فكانت الاملاك الاميرية تكفي لسد حاجتها وكانت

الضرائب تجبي نادراً اذا وقعت الدولة في حرب واضطرت الى المال ثم بلغت الحكومات هذه الدرجة الحاضرة بناموس انتكامل الاجتماعي وتعددت حاجاتها وتوزعت فكثرت المصارفات ويات تنلس مورداً آخرها غير الاملاك الاميرية فاجدت موردين آخرين التكاليف والاستقرضات اما الاول فقانوني دائم والثاني تطلبه عند الحاجات الضرورية جداً اذا لم يكفها المال الذي بين يديها ونحن حين نتأمل في ميزانيات الدول جميعها نجد مصارفها آخذة في الزيادة كمصارف الافراد وهذا ما يضطرها الى فرض ضرائب جديدة ومع كل هذا لا يزال اكثرها رازحاً تحت ثقل الاستقرضات

الاملاك الاميرية : تنقسم الى قسمين قسم غير مورد للثروة كابنية دوائر الحكومة وقسم مورد للثروة كالاراضي والمعادن والممالح والخطوط الحديدية والجسور والحكومة لا يمكنها تشغيل ارضها بنفسها بل تؤجرها حسب الظروف ويرى بعض الاقتصاديين ان تختل الحكومة عن هذه الاراضي وتبيعها للرعية بثمن معتدل وتكف يدها عن الاشتغال بهذه الامور لانها لم توجد لهذا العمل ولان هذا من حق الافراد وانما يحق لها في بعض الاحيان ان تنشي بعض انقبارك وتحث قسماً من الاراضي عندما تريد ان توجد تمولاً في الصناعة وترغب في اختراع جديد فتعمل ذلك على سبيل القدوة واكثر الحكومات اشتغالا بالصنائع پر وسيا وواردات هذه الصنائع يشغل قسماً عظيماً في ميزانيتها وقل الحكومات مداخله فيها انكثرتا فقد تختل عن الاملاك الاميرية وكفت يدها عن الاشتغال بالصناعة حتي كأن ليس لها شيء من ذلك

وبقية الدول قد سارت بين هذين الطرفين . اما الاملاك الاميرية في الحكومة العثمانية فهي الاراضي والغابات والمالح وبعض الفبارك المحتكرة والجسور والبواخر اما المعادن فقد وكلت عملها الى شركات بصورة امتياز وكذلك الخطوط الحديدية تتولى تشغيل بعضها بنفسها وتعهد بالتسم الاخر الى شركات متنوعة

الويركو التكاليف : الويركو او التكاليف يعم اغلب الافراد الذين في استطاعتهم دفع شيء للحكومة وهو دين على كل فرد يدفعه للحكومة مقابل خدمتها له كتحليص الحق وحفظ الامن فالنفع متبادل بين الطرفين ولا يجوز ان يعنى احد من ذلك !

ونقسم هذه التكاليف الى قسمين كبيرين خصوصي وعمومي فالخصوصي تكليف يشمل افراداً مخصوصين يدفعونه مقابلة خدمة خصوصية لهم والعمومي ما يؤخذ من جميع الافراد على السواء لان بعض خدمات الحكومة يعم جميع الرعية فالجميع يشتركون في هذا التكليف ثم نقسم التكاليف الى قسمين آخرين ايضاً حقيقي وشخصي فالحقيقي هو ما يؤخذ عن الاملاك والاشياء عمومًا بصرف النظر عن الشخص والثاني ما يعتبر فيه موقع الشخص ويؤخذ منفرداً عن كل مسادة لنفسها وكانت الحكومات من عهد قريب تسير على التكليف الحقيقي ثم عدلت عنه في المدة الاخيرة الى التكليف الشخصي

ثم تنقسم هذه التكاليف الى قسمين آخرين ثابتة ومتحولة فالثابتة ما تؤخذ بالنسبة الى ايراد الفرد محدودة في كل سنة والمتحولة ما تتحول صعوداً ونزولاً

بالنسبة الى ازدياد الايراد ونقصه وقد سن الاقتصادي الشهير ادام سميث في هذا المعنى اربعة شروط الاول ان تأخذ الحكومة من كل فرد تحت حمايتها مالا مناسباً لا يراده الثاني ان يكون زمان الدفع معلوماً عند الجميع من قبل . الثالث ان يختار زمان ملائم للجميع يمكنهم فيه الدفع . الرابع ان يكون الفرق بين الاموال الماخوذة من الافراد والاموال الداخلة الى الخزينة قليلاً جداً اي ان تكون اجرة التحصيل زهيدة .

وبعضهم يرى صحة التكليف المتريفي وهو ان يزداد التكليف في المنة بالنسبة الى راس المال مثلاً اذا اخذ من صاحب الالف ليرة خمسة في المنة فمن صاحب الالفين يجب ان يؤخذ ستة ومن الاربعة ثمانية وهكذا ولكن هذا الرأي فاسد لانه يقلل من رغبة الافراد في العمل لان اصحاب الاموال الوافرة يزرون ان قسماً عظيماً من ثروتهم يتسرب الى خزينة الحكومة وبعضهم يرى وضع حد اعظم لا يتجاوز وتكون التكاليف درجات بالنسبة الى الاموال على شرط ان لا يتجاوز ذلك الحد . وبعض حكومات اوربا تسير اليوم على اصول التكليف المتريفي في بعض التكاليف . ثم يرى بعض الاقتصاديين ان ان يكون التكليف بالنسبة الى رأس المال وليس بالنسبة الى الايراد كما هو جار ولكن هذا رأي عقيم لانه من الصعب تخمين مقدار الثروات ويلزم ذلك الدخول الى الفبارك وكشف الدفاتر وتقدير الابنية الى غير ذلك على انه اذا روعي هذا الاصل فان قسماً عظيماً من الامة يعنى من هذه التكاليف وهم العمال فآكثرهم ليس لهم راس مال ليؤخذ عليه فالان تؤخذ التكاليف من كل

فرد بالنسبة الى ايراده

اجناس التكاليف : اجناس التكاليف عديدة وليست واحدة في جميع الحكومات بل للعادات والاخلاق تاثير عليها والتقليد فيها خطأ محض .
فن تكاليف الحكومة العثمانية البدل العسكري على من يريد ان لا يخدم بنفسه ، ومنها رسم الطرق وهو ان على وكل فرد ان يشتغل اياماً في السنة في الطرق ومن لا يشتغل بنفسه يدفع البدل ومنها الاعشار فيؤخذ من الحاصلات غير الصافية عشرة في المئة ويضاف قرش ونصف ايضاً للمعارف .
ومنها رسوم الاغنام فتعد في كل سنة ويؤخذ عن كل راس مقدار معلوم ، ورسوم الاملاك والويركو الشخصي وهو ما يدفعه كل فرد بالنسبة الى صناعته وموقعه

اسئلة

- ١ من هي ام هيئة تمثل الجماعة ٢ هل تستهلك الجماعة اموالاً كالافراد
- ٣ ما هي وظيفة الحكومة قديماً وما هي وظيفتها اليوم ٤ ما هي موارد الحكومة قديماً وما هي موارد اليوم اشرح ذلك بالتفصيل ٥ ما هي الاملاك الاميرية والى كم قسم تقسم ٦ هل تجوز اشتغال الحكومة بالاراضي والصنائع ٧ ايه الحكومات اكثر اشتغالا بالصنائع وايها لا تلتفت لها ٨ ما هو الويركو وهل اخذه مشروع ٩ ما هو التكاليف الحقيقي وما هو التكاليف الشخصي ١٠ ما هي التكاليف المتحولة والتابئة ١١ ما هو التكاليف المتتري ١٢ ايها اصح ان يؤخذ التكاليف عن راس المال ام عن الايراد ١٣ ما هي التكاليف التي يدفعها العثماني

تمرين

اكتب في الموضوع الآتي

ايها احسن للحكومة العثمانية ان تشتغل بالصنائع مثل حكومة بروسيا ام تتبع خطة انكلترا

الدرس الحادي والاربعون

الميزانية، القروض، الديون العمومية

الميزانية : تطلق الحكومة كلمة « بودجة » على الموازنة المالية التي تعملها قبل حلول اول السنة المالية بين وارداتها ومصارفاتها والوظيفة المترتبة في ترتيب البودجة هي مراعاة الموازنة بين الوارد والمصروف فاذا زاد المصروف عن الوارد فلا بد حينئذ من الاستقراض وفي ترتيب الموازنة يراعى التعديل الوسطي للسنة السابقة التي لم يحدث فيها شيء اضطر الحكومة الى مصروف فوق العادة واذا اضطرت الحكومة الى مصارف خصوصية فوق العادة وقت ترتيب البودجة يعمل بها ذيل يلحق بالبودجة يسمى تخصيصات فوق العادة وتسوى هذه التخصيصات ان امكن في السنة المالية المقبلة .

وفي الممالك المتقدمة تمر هذه الموازنة (البودجة) من اربع حلقات الحلقة الاولى الترتيب، الثانية النبل والمواقفة، الثالثة الاجراء، الرابعة التفيتش فترتيبها يتعلق بنظارة المالية وهذه تسال النظارات الاخرى في خلال السنة عن تخمين مصارفاتها وكل من هذه النظارات تضع لائحة تسنقضي فيها جميع لوازمها وتعطي بعض الحكومات الحق لناظر المالية بمحذف بعض مصارفات النظارات باستشارتها او من دون مشاورة ومن الامور المهمة المتعلقة بناظر المالية عدم تأخير البودجة وبعد ترتيبها يقدمها لمجلس المبعوثان وبعد ان يوافق عليها مجلس المبعوثان تحول الى مجلس الاعيان وبعد ان يوافق عليها توافق عليها الارادة السلطانية وحينئذ توضع في حيز الاجراء ولا يجوز للنظارت

صرف شيء زيادة عما خصص لها والا فتكون مسئلة عن ذلك ثم تنتقل
البودجة الى الحلقة الرابعة حلقة التفيش وهذه من وظائف نظارة المالية ويكون
ذلك بتفيشها اوراق النظارات ووقوفها على حساباتها مفصلاً ويجوز لها ارسال
مفتشين للتحقيق من قبلها وكما ان نظارة المالية لها التفيش كذلك من وظائف
ديوان المحاسبات تدقيق حسابات جميع المحاسبين واذا كانت الحكومة مركزية
فلها حق تفيش الولايات والنواحي اما غير المركزية فلا حق لها بذلك .
والبودجة بالاجمال من اهم المسائل المالية في الحكومة ومن اهم وظائف المبعوثين
الاستقراضات : قلنا اذا لم تحصل الموازنة بين الوارد والمصروف تضطر
الحكومة الى عقد قرض فان كانت مواسم الواردات متأخرة عن زمن الصرف
تعقد قرضاً وقتياً تسويه عند استحصاال الواردات وان كانت الميزانية دلت على
وجود عجز حقيقي فانها تضطر لعقد قرض بقيمة ذلك العجز لوعدة قصيرة وقد
تداهم الدلة وحرب عنيفة على حين غرة فتضطر حينئذ الى عقد قرض كبير
واكثر ما تتفق الحكومة مع البنوك في هذا الامر فتخرج سندات تبيعها هي
بنفسها او بواسطة البنك او ان البنك يشتري هذه السندات
والاستقراضات تكون داخلية او خارجية والداخلية تكون
اما اختيارية او اجبارية وقد تناقش الاقصاديون طويلاً في تحسين
الاستقراض وتقييده والنتيجة ان الاستقراض مستحب اذا كانت الاموال
المستدانة لترويج الامور النافعة الاقتصادية او لتخليص حياة الامة ويكره اذا
كان ناتجاً عن تدمير الحكم واشعال نار الفتن الداخلية ثم تناقشوا ايضاً في مسئلة

عقد القرض داخلاً أو خارجاً ورجحوا ان عقده خارجاً لا يضر لانه وان
انتفع الاجانب من ربا المال المذكور فانتفاع الحكومة من استثماره اكثر من قيمة الربا
الديون العمومية : يطلق هذا المعنى على جميع الديون التي على الحكومة
وهذه تكون على نوعين منتظمة وغير منتظمة فالمنتظمة هي الاستقراضات
التي نكلنا عنها والديون غير المنتظمة هي القروض الوقتية التي تعقد اما لتسوية
الميزانية او لمصارفات شهرية لم تكفها وارداتها وكثرة هذه الديون وقلتها
يتوقف على انتظام نظارة المالية وعدم انتظامها ويجب على الحكومة ان تسعى
جهدها في تسوية هذه الديون لانه ليس من العدل ان نحمل الجيل الآتي
احمالاً قد لا يسلم بها والدولة لا تستطيع ان تستكشف كل ما خبأته لها الايام
فاذا لم تسرع الي ايفاء ديونها شيئاً فشيئاً لا تسلم من الوقوع في ازمة تقضي عليها
والتاريخ مشحون بمثل هذه العبر

اسئلة

- ١ ما هي الميزانية ؟
- ٢ ما هي الحلقات التي تمر منها ٣ ما
- هي وظيفة ناظر المالية ٤ ما هي وظيفة المبعوثين ٥ على كم نوع تكون
- الاستقراضات اوضحها بالتفصيل ٦ ماذا تنتج الاستقراضات الداخلية الاجبارية
- ٧ متى تكون الاستقراضات نافعة ومتى تكون مضره ٨ ما هي الديون
- العمومية ٩ ما هي عاقبة الحكومة التي لا تكثرت بماليتها وديونها العمومية

تمرين

اكتب في الموضوع الآتي

ماذا استفدت من هذا العلم وهل ترى ان تعليمه واجب في المدارس ؟ ولماذا

فهرست الكتاب

صفحة

٢	اهداء الكتاب
٣	مقدمة
٤	تمهيد
٨	الدرس الاول ، القسم الاول ، استحصاا الثروة ، الاختياج
١٠	الدرس الثاني ، الفائدة والقيمة
١١	الدرس الثالث ، الثروة ومنابعها
١٢	الدرس الرابع ، الطبيعة
١٧	الدرس الخامس ، السعي او العمل
١٩	الدرس السادس ، الصناعات الاخراجية
٢١	الدرس السابع ، الصنائع العملية
٢٤	الدرس الثامن ، التجارة
٢٧	الدرس التاسع ، حرية السعي او العمل
٢٨	الدرس العاشر ، حرية المباداة والمنافسة
٣٢	الدرس الحادي عشر ، راس المال
٣٧	الدرس الثاني عشر ، المتعهد ، الشركات وانواعها
٤٠	الدرس الثالث عشر ، شركة الانونيم
٤٤	الدرس الرابع عشر ، تقسيم الاعمال
٤٧	الدرس الخامس عشر ، الماكنات
٥٠	الدرس السادس عشر ، القسم الثاني ، انقسام الثروة
٥٤	الدرس السابع عشر ، امتلاك الاراضي وتقسيمها
٥٦	الدرس الثامن عشر ، الغابات ، المعادن ، المياه
٨٥	الدرس التاسع عشر ، تة خيل الاراضي



- مشميه
- ٦١ - درس العشرون ، الربا
- ٦٤ - الدرس الحادي والعشرون ، حصة المتعب
- ٧٥ - الدرس الثاني والعشرون ، حصة العملة
- ٦٩ - الدرس الثالث والعشرون ، العملة والاعتصاف
- ٧١ - الدرس الرابع والعشرون ، العمال في اوربا
- ٧٤ - الدرس الخامس والعشرون ، الشركات التعاونية
- ٧٦ - الدرس السادس والعشرون ، مسألة النفوس
- ٨١ - الدرس السابع والعشرون ، المهاجرة والاستعمار
- ٨٢ - الدرس الثامن والعشرون القسم الثالث ، تداول الثروة
- ٨٩ - الدرس التاسع والعشرون ، المسكوكات
- ٩٢ - الدرس الثلاثون ، المقاييس
- ٩٤ - الدرس الحادي والثلاثون ، الاعتبار او الثقة
- ٩٤ - الدرس الثاني والثلاثون ، البنوك
- ٩٧ - الدرس الثالث والثلاثون ، اقسام البنوك
- ٩٩ - الدرس الرابع والثلاثون ، البنك العثماني ، الاحتكار
- ٣٠١ - الدرس الخامس والثلاثون ، حرية المبادلة واصول الحماية
- ١٠٧ - الدرس السادس والثلاثون الكمارك وانواعها ومعاملة الكامييو
- ١٠٩ - الدرس السابع والثلاثون ، القسم الرابع ، استهلاك الثروة
- ١١٢ - الدرس الثامن والثلاثون : الاقتصاد ، الشح ، الاسراف ، المعونة العمومية
- ١١٤ - الدرس التاسع والثلاثون ، شركات الضمان ، الازمات
- ١١٩ - الدرس الاربعون الاستهلاكات العمومية
- ١١٤ - الدرس الحادي والاربعون ، الميزانية ، القروض ، الدين العمومية
- وقع بعض الاعلاط المطبعية التي لا تخفى على اللبيب وان العصمة لله وحده والسلام

العميان يبصرون

اذا امتزج الذكاء العربي بالانقان والتفنن الاوروبي كان منهما صورة من
اكمل الصور فقد تجلت هذه الموهبة السامية في حضرة النطاسي الحاذق
الاختصاصي بامراض العيون المتخرج من مكتب الطب في الاستانة ومن
اشهر كليات باريس الطبية الدكتور

عز الدين افندي الشهابي

قصدت هذا النابغة في دمشق بعد ان اكلت التراخوما جفني فعمل
لي عملية لم اشعر بها لولا انه هو اخبرني انه عملها وبعد ثلاثة ايام من عملها
عدت الى مزاوله اموري التحريرية وقد شاهدت في داره كثيرين من الذين
كانوا عميانا فابصروا وكلهم السنة تنطق بفضل هذا الحاذق فانصح جميع
الذين ابتلوا بامراض الاجفان والاحداق ان يسرعوا الى دمشق فهناك هنالك
الشفاء باذن الله

رفيق رزق

سلام

CTD

DUE DATE

33

T06.02.95.

1.4.4

